

كتاب

ارشاد الخلق

الى العمل بمنهج البرق

تأليف

الشيخ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم

ابن صالح القاسمي الدمشقي



وهو كتاب في جواز الاعتماد عَلَى التلفراف



وبليه عدة من فتاوي الاشراف في العمل بالتلفراف



« الطبعة الاولى »

في مطبعة المقتبس — سنة ١٣٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه الأكرمين . وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين . اما بعد فقد كان سألني بعض القضاة عما اذا ورد عليه تلغراف من حاكم^(١) او من ثقة غيره ، ينبغي بدخول رمضان بالبيضة الشرعية عنده او انسلاخ شهره ، هل له ان يعمل بمقتضى افادته المحققة ، والمطالع بين البلدين مثقفة ، (فاجبته) بما عثرت عليه من فتاوي مشاهير العلماء في هذه المسألة ، واربته نصوصها المفصلة والمجملة ، (وذكرت له) ان علماء القرن الماضي وشيوخ العلم المعاصرين احلوا مسألة التلغراف محل العناية . واعاروها نظر المدقق الحكيم ورعوا فتها احسن الرعاية . فمن قائل بالعمل به في المعاملات والعبادات . ومن ذاهب الى العمل به في بعض ابواب المعاملات . ومن مفت به في الصوم والافطار . حسبما ادى لتخرجه على نظائره من كل الاجتهاد والاعتبار . (وقلت له) لا اعلم احداً من كبار الشيوخ . ولا من ائمة الاستنباط والرسوخ . اتفق بعدم العمل بالتلغراف على الاطلاق . ولا يستطيع احد ان يأت ذلك عن عالم طارت شهرته في الآفاق . او مفت عرفه . التاريخ وخضعت لفتاويه الاعناق . وانى لعالم ان يغالط حسه . او يكابر نفسه . او يتصور ذلك . وهو يعلم ان على التلغراف قوام مهات المالك . وهل يمكن لشريعة هي اكل الشرائع ان تسقط من الاعتبار ما به مصلحة عامة للمخلوقات . لا سيما ما هو من اعظم المصالح والارنفاقات . وقواعدها شرعت لكل زمان ومكان ، الى آخر الدوران . فاصواب الشريعة السمحة تأبى الغاء التلغراف وتلحقه بما عهد فيها من نظائر له واشباه . وتكشف عن وجه النزاع فيه باستنباط راسخها براقع الاشتباه .

ولما كانت فتاوي العلماء في هذه المسألة ذات ايجاز واختصار . وقد تشوفت الى تفصيل مأخذها اولو الانظار . رأيت من اجل المثوبات بسط مداركها . وشرح ما استدلل به على مأخذها ومسالكها . فقد بقي في الاجمال لبس . وليس مع التفصيل

(١) الحاكم نعى به مايم الوالي والقاضي ويسمون التلغراف المرسل من قبله بالتلغراف

الرسمي

رب ولا حدس . وهذا ما وجدنا الى جمع ذلك في كتاب . نسأله تعالى المعونة انه
ولي التوفيق للصواب

﴿تمهيدات﴾

الاول

«في ان من محاسن الاسلام انطباق قواعده على نوااميس العمران وان من سماعه
اتساع اصوله للفروع المجتهد فيها وان تطبيق ما يتجدد على ما عرف منه امر جرى
عليه السلف والخلف وانه لا يخلو عصر من قائم لله بحجة وان المدار على فهم
الاحكام بادلتها»

ان من محاسن الاسلام انطباق اصوله على نوااميس العمران ، ووفاء قواعده
بماجيات كل زمان ومكان ، وابتناء احكامه على جلب المصالح ودرء المفسد ، وتميزه
برفع الآصار والاغلال ، وفقه ابواب اليسر والتيسير ، وسده مسالك الحرج والتعسير
ومن سماعته صدور مذاهب ائمة الفتوى فيه عن مورده الحكيم ، واقتباس قواعدها
من مشكاة مصباحه النير ، واتساع فروعها للحاجيات والكليات ، مها عظمت المخترعات
وكثرت المكتشفات ،

ومن خصائصه ارشاده لمنهج الاستنباط وموارد التفقه والاستخراج حتى سهّل على
راسخه رد كل ما يقع الناس الى نصه ومحكمه او مجمله وظاهره وتطبيقه على سماعته وتوفيقه
على يسره ورحمته

ان تطبيق ما يجد من الحوادث ويظهر من الكوائن في مرافق الناس ومعايشهم
على اصول الشريعة ومقرراتها امر جرى عليه السلف والخلف من الائمة وانفعها
عليهم الرحمة والرضوان والا فها هذه المجلدات الكبيرة في الاقضية والاحكام وكثرة
افتاوى في الوقائع المختلفة والنوازل المتنوعة اليس الا لما جد ويجد ووقع ويقع على
وحينئذ فتطبيق ما يجد في المجتمع البشري على ما عرف من قواعد الدين الحنيف امر
ضروري للاستفادة به ومنه واسعاد لبي الانسان في الدين والدنيا وجرى بهم على
السنن المقررة والامس المحكمة

لم يظفر الائمة عليهم رضوان الله بشهرة الامامة وعدوا من اساطين العلم الا كونهم
بلغوا من الفقه في الدين والحدق في حكمة التشريع واصالة الرأي درجة اصبح علمهم فيها

معياري العلوم وقسطاس الفهوم وما اوصلهم الى هذه الميزة الاتمعنهم في دقائق الامور
وبعد نظرهم في اسرار الكون وسبرغور المجريات ورد كل فرع الى اصله وتطبيق
الحكم عليه

قال بعض الحكماء : ان فقهاء المسلمين ومجتهدتهم راعوا في كثير من قواعد مذهبهم
وتطبيقها على الكتاب والسنة عوائد البلدان واختلاف الامكنة والازمنة فلذا كان
مجموع المذاهب الاسلامية كافياً لاستنباط جملة قوانين شرعية لضبط المعاملات في
كل جهة من جهات المعمورة مع مراعاة القواعد الاصلية لاحكام الدين ^(١) : يشير الى
القول بالعرف ورعاية المصالح ويبرر طرف من ذلك بعونه تعالى وعنايته

ان ما حدث من التفراف يشبه ما حدث قبله ولم يكن في عصر الصحابة
والتابعين ولا الائمة المجتهدين وافق به فقهاء المتأخرين كالدافع والساعات في العمل بهما
في الصيام والصلوات وامثالها مما لا يحصى في العبادات والمعاملات

ما ظهر من التفراف هو خطوة من بحر ما سيظهر في العصور التالية من المكتشفات
والمخترعات « ويخاف ما لا تعلمون » مما فيه مرافق للناس ومنافع لم وخدمة لعامة
طباقتهم فاذا لم تطبق امورها على الاصول المقررة بالاستنباط والقياس فهل نجهد في
الدين ونخاف طريقة المتقدمين والمتأخرين ونضيق ما وسعه الله من الفهم والاستنباط
ابد الآبدن

من النعمة الكبرى على الامة ان لا يخلو عصر من قائم لله بحجة ، وموضع في
المشكلات سنن المحجة . بذلك على هذا كثرة الفتاوي والمفتين في كل قطر ومصر فيما لم
ينص عليه في الاصلين الكويعين وانما علمه الذين يستنبطونه منها وكثرة الفتاوي والمفتين
عنون بقاء الاجتهاد ، الى يوم النناد ، وان الشريعة لا تخلو من قائم بحجة ، وليراجع
من شاء في ذلك طبقات المجتهدين في كتاب « حسن المحاضرة » الامام السيوطي وعده
ثلة منهم الى عصره وذلك في مصر خاصة فاما بعد من رجال غيرها في سائر الآفاق
ان هذا بحر لا ساحل له

قد يظن من لا اخلاق له وبعض الظن ان مراد دعاة الاصلاح العملي
الآن بالاجتهاد هو القيام بمذهب خاص والدعوى له على انفراد والشذوذ عن اقوال

(١) يرحم الله بعض العارفين في قوله : ان الله وسع على الامة بكثرة مجتهدتها
ومضيقوا على انفسهم

الائمة والغرض من كرامة من سلف^١ نعوذ بالله من الجهل وسوء الفهم (فان من يفهم هذا لاخل من الانعام . واي عاقل يدعولتكثير الشيع والفرق وزيادة الانقسام، وانما المراد انهاض هم رواد العلم لتعرف المسائل بادلها ، والبحث عن مداركها وما آخذها ، والنقيب عن كتب السلف والائمة في الاصول والفروع وتعرف طرق التخرج والاستنباط وحجج الموافق والمخالف ، ثم توخي الاقوى فالاقوى دليلاً . وتحري الاقوم فالاقوم قليلاً . كما كان عليه السلف الصالح . وثلة من الخلف الناجح . والمتأخرون عيال على المتقدمين في جل علومهم وما ذكروه من كـ: وزعم^(١) وانما التفاوت في ادراك القوي سلطانه .

الاصح برهانه . وفي الوقوف على مقاصد الشريعة وامرار التشريع . ودرك الاسباب من الحشو وتمييز الاصيل من الدخيل على ان التخالف في الامور المجتهد فيها الغير المنصوص عليها سنة جوى عليها السلف ومنهج سلمه الى هذا العصر كبار الخلف ويرحم الله الامام احمد بن فارس في قوله^(٢) من ذا حظي على المتأخر مضادة المتقدم ؟ ولم تأخذ بقول من قال « ما ترك الاول للآخر » وتدع قول الآخر « كم ترك الاول للآخر » وهل الدنيا الا ازمان ولكل زمن منها رجال ؟ وهل العلوم بعد الاصول المحفوظة الا خطرات الافهام ونتائج العقول ؟ ومن قصر الآداب على زمن معلوم ووقفها على وقت محدود ؟ ولم لا ينظر الآخر مثل ما نظر الاول حتى يؤلف مثل تأليفه ويجمع مثل جمعه ، ويرى في كل ذلك مثل رأيه ؟ وما نقول لفقهاء زماننا اذا نزات بهم من نوازل الاحكام نازلة لم تخطر على بال من كان نياهم ؟ او ما علمت ان لكل قلب خاطر ولكل خاطر نتيجة ؟ ولم حجر واسعا وحظرت مباحا وحرمت حلالا وسدوت طريقا مسلوكا ؟ ولو اقتصر الناس على كتب القدماء لضاع علم كثير ولذهب ادب غزير ولضلت افهام ثاقبة ولكلت السن ناطقة ولما توثي احد لخطابة ولا سلك شعبا من شعب البلاغة ولجت الاسماع كل مردد مكرر وللفظت القلوب كل مرجع مضع وهل حدثت

(١) قال ابن المقفع : فمتنعى علم عالمنا في هذا الزمان « زمانه رحمه الله » ان يأخذ من علمهم وغاية احسان محبتنا ان يقتدي بسيرتهم واحسن ما يصيب من الحديث محدثنا ان ينظر في كتبهم اه

(٢) من رسالة له الى ابي عمرو محمد بن سعيد الكاتب نقلها الثعالبي

في يثيمة الدهر

عَلَى اثارة ما غيبته الدهور وتجديدهما اخلفته الايام وتدوين ما نتجته خواطر هذا الدهر وانكار هذا العصر؟ عَلَى ان ذلك لورامه رائم لاتعبه ، ولو فعله لقرأت ما لم يخط عن درجة من قبله من جد يروعك واستنباط يعجبك اه كلامه عليه الرحمة ولما شرط الاصوليون في المجتهد ان يتميز عنده مواقع الاجماع حتى لا يفتي بخلاف الاجماع قال الغزالي في المستصفي : المراد ان يعلم ان فتواه ليس مخالفاً للاجماع اما بان يعلم انه موافق مذهباً من مذاهب العلماء ايهم كان او يعلم ان هذه واقعة متولدة في العصر لم يكن لاهل الاجماع فيها خوض فهذا القدر فيه كفاية اه

الثاني

(في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقيه)

قال الامام بدر الدين الزركشي في قواعده : الفقه يشتمل على معان (احدها) معرفة احكام الحوادث نصاً واستنباطاً وعليه صنف الاصحاب تعاليمهم المبسوطة (الثاني) معرفة الجمع والفرق وعليه جل مناظرات السلف حتى ان بعضهم قال : الفقه فرق وجمع (الثالث) المطارحات وهي مسائل عويصة يقصدون بها تنقيح الازهان (الرابع) المغالطات والمتحנות والالغاز والحيل (الخامس) معرفة القواعد والضوابط التي يرد اليها الفروع وهذا النوع هو انفسها واعملها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهي اصول الفقه عَلَى الحقيقة اه

والمعنى الثاني يسمى (فن الاشباه والنظائر) قال الامام السيوطي : هو فن عظيم به يطلع عَلَى حقائق الفقه ومداركه وماخذه واسراره ويتميز في فهمه واستحضاره ويقندر عَلَى الالحاق والتفريج ومعرفة احكام المسائل التي ليست بمسورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي عَلَى ممر الزمان ولهذا قال بعض اصحابنا الفقه هو معرفة النظائر (١)

قال الامام الغزالي في الاحياء : ان العالم لا يكون وارثاً للنبي صلى الله عليه وسلم الا اذا اطلع عَلَى جميع معاني الشريعة ومعانيها واسرارها لا ينقل بدر كها ابتداء الانبياء ولا يسقط باستنباطها بمدنئيه الانبياء عليها الا العلماء الذين هم ورثة الانبياء عليهم السلام

وقال في بيان علم الفروع : الفروع ما فهم من الاصول لا بموجب الفاظها بل بمعان

(١) هذه الجملة البديعة مع سابقتها وهي قول بعضهم الفقه فرق وجمع كأنهما من جوامع الكلم وسيأتي في التمهيد بمدد مأخذ ذلك من اثر عمر رضي الله عنه

نُبه لها العقول فأتسع بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ الملفوظ به غيره كما فهم من قوله عليه السلام : لا يقضي القاضي وهو غضبان : انه لا يقضي اذا كان حائفاً او جائعاً او متألماً بمرض :

وقال الاستاذ الشيخ محمد عبده ^(١) رحمه الله : كم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يقهقه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من اقوال اهل التفرع سواء كان علي بصيرة فيه او على عى في التقليد يمكنك ان تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقوله « العلم بمحدود الشريعة قسماً قسم منه البصر بمقاصد الشرع في كل حكم . وفهم امرار حكمه في كل حد . ونفوذ البصيرة الى ما اراد الله لعباده في تشريع الشرائع لم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مما تبدلت اطوار الانسان ما دام انساناً ولا بتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه

والقسم الثاني اخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشرها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من امرها الا انها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما احاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن وبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده »

فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس . وتجلي المعنى حتى للبله من الناس . اهـ ملخصاً
وقال الامام ولي الله الدهلوي ^(٢) واما معرفة المقاصد التي بني عليها الاحكام فعلم دقيق لا يخوض فيه الا من لطف ذهنه واسـ . ثقام فهمه وكان فقهاء الصحابة تلقوا قوانين التشريع والتيسير واحكام الدين من مشاهدة مواقع الامر والهي كما ان جلساء الطيب يعرفون مقاصد الادوية التي يأمر بها بطول المخالطة والممارسة وكانوا في الدرجة العليا من معرفتها انتهى

(١) في شرح البصائر التصيرية في بحث القسمة من مباحث القياس

(٢) في حجة الله البالغة

الثالث

(فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدهم من

الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه)

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : من الرأي المحمود ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم يجدها فيه في السنة فان لم يجدها فيها فيما قضى به الخلفاء الراشدون او اثنين منهم او واحد فان لم يجد فيما قاله واحد من الصحابة رضي الله عنهم فان لم يجده اجتهد رأيه ونظر الى اقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقضية اصحابه

فهذا هو الرأي الذي سوغه الصحابة واستعملوه واقر بعضهم بعضاً عليه ثم اسند عن ابي عبيد وابي نعيم وسفيان ابن عيينة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فانه اذا ادلى اليك (الى ان قال رضي الله عنه) ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك بما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايس الامور عند ذلك واعرف الامثال ثم اعمد فيما ترى احبها الى الله واشبهها بالحق الخ

(قال ابن القيم) وقوله : ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن الخ هذا احد ما اعتمد عليه القياسيون في الشريعة وقالوا : هذا كتاب عمر الى ابي موسى ولم ينكره احد من الصحابة بل كانوا متفقين على القول بالقياس وهو احد اصول الشريعة ولا يستغني عنه فقيه وقد ارشد الله تعالى عباده اليه في غير موضع من كتابه ففاس النشأة الثانية على النشأة الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلاً والثانية فرعاً عليها وقاس حياة الاموات بعد الموت على حياة الارض بعد موتها بالنيات وقاس الخلق الجديد الذي انكره اعداؤه على خلق السموات والارض وجعله من قياس الاولى كما جعل قياس النشأة الثانية على الاولى من قياس الاولى وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النوم ^(١) وضرب الامثال وصرفها في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية ينبت بها عباده على ان حكم الشيء حكم مثله فان الامثال كالمقاييس يعلم منها حكم المثل من المثل به . وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثلاً تختصن تشبيه الشيء

(١) منه يعلم ان امر البعث ليس من السميات المجردة كما زعم بل قامت عليه الدلالة العقلية والبراهين النظرية والمقاييسات الاولوية كما تراه اجمالاً الدين

بنظيره والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى « وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون » فالقياس في ضرب الامثال من خاصة العقل . وقد ركر الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما (قالوا) ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين (١) ثم اصحب رحمه الله في تفصيل ذلك بما يسهل مراجعته

وذكر قبل انه قايس علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب . وقايسه في الجدة والاخوة فشبهه علي بسيل انشعب منه شعبة ثم انشعبت من الشعبة شعبتان . وقايسه زيد على شجرة انشعب منها غصن وانشعب من الغصن غصنان وقولها في الجدة انه لا يحجب الاخوة . وقاس ابن عباس الاخراس بالاصابع وقال اعتبرها بها . (الى ان قال) وقال محمد ابن الحسن : من كان عالماً بالكتاب والسنة ويقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما استحسنته فقهاء المسلمين وسعه ان يجتهد رأيه فيما ابتلي به ويقضي به ويمضي فيه في صلاته وصيامه وحجه وجميع ما امر به ونهي عنه فاذا اجتهد ونظر وقاس على ما اشبه ولم يأل وسعه العمل بذلك وان اخطأ الذي ينبغي ان يقول به اه

قال امام الحرمين : والمعدة في هذا الباب على حديث معاذ : وهو ما رواه ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم عن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يبعثه الى اليمن قال له كيف تقضي اذا غلبك قضاء قال اقصي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رأيي ولا آو فضرب صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله وهذا الحديث وان لم يخرج في الصحيحين الا انه من الصحيح لغيره وهو قسم الصحيح لذاته قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير : قد استند ابو العباس ابن القاص في صحته الى تلمي ائمة الفقه والاجتهاد له بالقبول (قال) وهذا القدر مغن عن مجرد الرواية اه .

وقد استفيد من هذا الحديث كون الشارع قرر حكم المجتهد فصار شرعاً له بقدر افعاله به انه على هذا العارف ابن عربي في باب مع الخلف من فتوحاته (وقال) ايضاً : في الباب ١٦١ ان جميع المجتهدين لهم في مقام الارث النبوي القدم الراسخة فهم ورثة الانبياء في التشريع لكن لا يستقلون بشرع لانه لولا المادة التي اعطاها لهم الشارع من شرعه ما قدروا على

(١) تأمل هذه الجملة البديعة واحفظها لتفمك في مواضع متعددة

التشريع المذكور اه

الرابع

(في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة

وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد)

ان الوقائع المتولدة في كل عصر لا بد من دخولها تحت حكم من الاحكام وعلى من يسئل . بان يقتضي بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في طلب العلم بحكمها . ومعلوم ان المفتي اما منتسب او مستقل كما بسطناه في « كتاب الفتوى في الاسلام » قال حجة الاسلام الغزالي في المستعنى : وقد اتفقوا على انه اذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له ان يقلد مخالفه . ويعمل بنظر غيره ويترك نظر نفسه . اما اذا لم يجتهد بعد ولم ينظر فان كان عاجزاً عن الاجتهاد كالعاجي فله التقليد . وان كان عالماً لم يبحث عن مسألة ونظر في الأدلة لاستقل به . ولا يفتقر الى تعلم علم من غيره فهذا هو المجتهد فهل يجب عليه الاجتهاد ام يجوز له ان يقلد غيره هذا مما اختلفوا فيه (الى ان قال) واختار القاضي منع تقليد العالم لغيره وهو الاظهر عندنا ثم اورد للاستدلال على ذلك قوله تعالى « فاعتبوا بالاولى الابصار » وقوله تعالى « لعلمه الذين يستنبطونه منهم » وقوله « افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفالها » وقوله « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله » وقوله « فان نازعتم في شيء فرددوه الى الله والرسول » قال فهذا كله امر بالتدبر والاستنباط والاعتبار وليس خطاباً مع العوام فلم يبق مخاطب الا العلماء والمقلد تارك للتدبر والاعتبار والاستنباط ثم قال قدس الله روحه التقليد : هو قبول قول بلا حجة وليس ذلك طريقاً الى العلم لا في الاصول ولا في الفروع (قال) وذهب الحشوية والتعليمية الى ان طريق معرفة الحق التقليد وان ذلك هو الواجب وبدل على بطلان مذهبه مسائل (الى ان قال) ثم انا نعارضهم بقوله تعالى « ولا تقول ما ليس لك به علم » « وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » « وما شهدنا الا بما لنا » « قل هاتوا برهانكم » هذا كله نهي عن التقليد وامر بالعلم ولذلك عظم شأن العلماء وقال تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » وقال عليه السلام : يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين والتحال المبطلين : ولا يحصل هذا بالتقليد بل بالعلم اه كلام حجة الاسلام بحروفه وبه يعلم ان مرد الاستنباط في الحوادث

المجتمدة والوقائع المتولدة الى اولى العلم وهم المجتهدون وان لا طريق للعلم بها والوقوف
منها على طمأنينة القلب الا الاجتهاد كما قاله الغزالي رضي الله عنه

الباب الاول

(في مدارك اصولية لمسألتها التعرف وتحتة فصول)

الفصل الاول

« في ان مدارك التفقه في التاخراف مما له من الاشياء والنظائر في الاصول والفروع »
قال القاضي ولي الدين ابن خلدون رحمه الله : الفقه معرفة احكام الله تعالى في
افعال المكلفين بالوجوب والحظر والنبد والكرهه والاباحه وهي متلقاه من الكتاب
والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الادلة فاذا استخرجت الاحكام من تلك الادلة قيل
لها فقه . وكان السلف يستخرجونها من تلك الادلة على اختلاف فيها بينهم ولا بد من
وقوع ضرورة ان الادلة غالبها من النصوص وهي بلغة العرب وفي اقتضات الفظهها
لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف . (وايضا) فالسنة مختلفة الطرق في الثبوت
ونعارض في الاكثر احكامها فحتاج الى الترجيح وهو مختلف ايضا فالادلة من غير النصوص
مختلف فيها : (وايضا) فالوقائع المجتمدة لا توفي بها النصوص وما كان منها غير ظاهر في
المنصوص فيحمل على منصوص لمشابهة بينهما اهـ

قال الرازي في المستصفى ^(١) يعلم بالضرورة من اجتهاد الصحابة واختلافهم ان
النصوص لم تكن محيطة فدل هذا انهم كانوا متعبدين بالاجتهاد :

وقال قبل ^(٢) ان مرد الاجتهاد الى العال المستنبطة من نصوص النبي عليه السلام
والتياس عبارة عن نفهم معاني النصوص بتجريد مناط الحكم وحذف الحشو الذي
لا اثر له في الحكم

وقال قبل ^(٣) من فتش عن اختلاف الصحابة علم ضرورة سلوكهم طرق المقايسة
والتشبيه وانهم اذا رأوا فارقا بين محل النص وغيره ورأوا جامعاً وكان الجامع في اقتضاء
الاجتماع اقوى في القلب من الفارق في اقتضاء الاقتراق ما لو الى الاقوى الاغلب فانما
نعلم انهم ما طلبوا المشابهة من كل وجه اذ لو تشابهها من كل وجه لاحتدت المسألة ولم

تعدد فيبطل التشبيه والمقايسة اهـ

وقال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : قد ركز الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتأثرين وانكار التفريق بينهما والفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما ومدار الاستدلال جميعه على التسوية بين المتأثرين والفرق بين المختلفين اهـ وقد منانقله وقال الغزالي في المستصفى^(١) نحن لا نقيس ما لم يق لنا دليل على كون الحكم معللاً — ودليل على عين العلة المستنبطة — ودليل على وجود العلة في الفرع (ثم قال) وانما نقيس في المعاملات وغرامات الجنایات وما علم بقرائن كثيرة بانها على معان معقولة ومصالح دينوية اهـ

وسيطر لك في التلغراف وجوه المعاني المعقولة والمصالح الدنيوية التي اهتمت في المقيس هو عليها مبنية اوضح بيان ومبرهناً عليها اقوى برهان بعونه تعالى

الفصل الثاني

« في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ وتقرير ما يستفاد منها منطوقاً ومفهوماً وهو المدرك الاول لمسألة التلغراف »

كل من اواد الاطلاع على كليات الشريعة السمحة وطمع في ادراك مقاصدها والحاق باهلها لزمه ان يتخذ القرآن الكريم سميره وموثله ونظراً وعملاً ليفوز بالبقية ويظفر بالطلبة ، وقد علم ان كلياته وقواعده انزلت عامة لتطبيق على حاجيات كل زمان . ويستنبط منها ما يتجدد ظهوره في كل آن . مما تقتضيه مصالح الامة وحاجاتها . ويستدعيه يسرها وسماحتها . ولذا لم يزل مموهاته ملجأً للاستنباط ومدركاً للاجتهد . فموقفه لا يعتمد الا بقاطع . ومخصص برهانه ساطع . (قال حجة الاسلام الغزالي) في المستصفى : اجمع الصحابة واهل اللغة على اجراء الفاظ الكتاب والسنة على العموم الا ما دل الدليل على تخصيصه وانهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم (ثم قال) : عادة اهل اللغة والصحابة ان لا يطرحوا جميع عمومات الكتاب والسنة لاحتمال تطرق التخصيص اليها : اي بل يفسونه على عمومهم ولذا كان ورود العام على سبب خاص لا يسقط دهورى العموم كما بسط في محله

ثم ان من آيات التنزيل الكريمة . ذات الاحكام العميمة . آية النبأ بتسمية الاصوليين وهي قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » قال السيد

في مفاتيح الاصول يستدل بآية النبأ منطوقاً ومفهوماً على حجية جملة من الاخبار فان مفهوم قوله « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » ان العدل اذا جاء نبأ لم يجب التبين فيه خبره فيجب الاخذ به اما لان مفهوم الصفة حجة كما عليه جماعة من المحققين او لان مفهوم الشرط حجة كما عليه آخرون واذا لم يجب التبين في خبر العدل كما يجب في خبر الفاسق فلا يخلو اما ان يجب قبوله او يجب رده لا سبيل الى الثاني لانه يلزم منه ان يكون العدل اسوأ حالاً من الفاسق وهو باطل جداً فتمعين الاول ولذلك صار جماعة من المحققين الى حجية اخبار العدول فمفهوم الآية يدل على حجية جملة من الاخبار وهي اخبار العدول

واما منطوقها فهو يقتضي حجية جملة من الاخبار كالموثق والحسن والضعيف المنجبر والضعيف المحفوف بالقرائن المفيدة للظن بالصدق لدلالته على ان خبر غير العدل يكون مقبولاً بعد التبين فيه

والمراد بالتبين استظهار الصدق سواء بلغ حد القطع ام لا فالتبين بعم القطع والظن ثم ان قلنا ان المراد من الفاسق في الآية معلوم الفسق كما هو المتبادر من اطلاقه كتبادر النقد للرائج من اطلاق لفظ النقد يلزم ان يكون خبر مجهول الحال حجة لان وجوب التبين على هذا يكون مشروطاً بالعلم بالفسق فتنبني بانتفائه فيلزم ما ذكرنا فيلزم حجية اخبار كثيرة بملاحظة المنطوق والمفهوم اهـ كلام المفاتيح وجلي ان خبر التلغراف الموثوق به مماثل ما شملته الآية بمنطوقها ومفهومها — على ما قرره — من الاخبار ان لم يكن اولى من كثير منها كما لا يخفى على المتبصر

وجلي ان العموم اذا كان ظاهراً في افراده او نصافياً كان استناد الفرد اليه من باب الاستناد الى النصوص عليه فلا يحتاج الى قياس وهذا ملحظ نفاة القياس في كثير من الاحكام كالظاهرة اتباع الامام ان حزم فانه يقضون بالعام والمجمل على كل ما يتناولوه ويقولون ما حكمنا الا بالاصح وما احتجنا الى قياس كما قرره عنهم الشيخ محيي الدين ابن عربي في فتوحاته المكية في ابواب التيسر .

واما اذا قلنا بذهب الجمهور في القياس فالخطب سهل لما لذلك من الاشباه والنظائر كما ستراه مفصلاً ان شاء الله ومنه العون والتوفيق

الفصل الثالث

(فيما مضت به السنة من التراسل وتشريع العمل به)

قال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم ونقوم بها حجتهم ولم يكن يشافه رسولا بضمونه ولا جرى هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم بل يدفع الكتاب مخنوماً ويأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرته واياه

ثم نقل عن اسحق بن ابراهيم قال قلت لاحمد — بن حنبل رضي الله عنه — الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير ان يكون اشهد عليها او اعلم بها احداً هل يجوز انفاذاً فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها :

(قال ابن القيم) : علق الامام احمد الحكم بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الى كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد والارادة اهـ (وقال قبل) ان كتبه صلى الله عليه وسلم الى عماله والى الملوك وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ ولهذا يقع بها الطلاق اهـ (ثم قال) ولم يزل الخلفاء والقضاة والامراء والعمال يتمددون على كتب بعضهم الى بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نبيهم الى الآن اهـ . وسياً في ثمة لهذا مؤيدة له في الفصل الثالث والرابع من الباب الثالث

الفصل الرابع

(في بيان ان التلغراف خير من الاخبار يتناوله حدوها واقسامها واحكامها)

في المصباح : الخبر اسم ما ينقل ويتحدث به والجمع اخبار : وفي التهذيب : الخبر ما اتاك من نباء عمن تستخبر : وقال الزبيدي في شرح القاموس : ان اهلام اللغة والاصطلاح قالوا الخبر عرفاً ولغة ما ينقل عن الغير وزاد فيه اهل العربية واحتمل الصدق والكذب لدانته انتهى (١)

(١) ما اهل قوله وزاد فيه اهل العربية الخ لاني اكثر ما قلت في الدرس ان حد الخبر هو ما عرف به اهل اللغة مما ذكرناه واما قولهم ما احتمل الصدق والكذب فمن العجيب —

وبهذا كله يعلم ان التلغراف من الخبر لغة لصديق هذه الحدود اللغوية عليه وعرفا ايضاً لان العرف العام على تسميته نبأً بريقاً فشمول مطلق الخبر له من شمول العام لافراده والكلي لجزيئاته (فان قيل) ان اطلاق الخبر على التلغراف مجاز بالاتساع والحذف لانه خبر رسالته (يجاب) بانه مردود بنص كلام المصباح وما بعده من امهات اللغة على ان هذا الاغراق في الاغراب لا يضر في صدق حد الخبر عليه لان مثل هذا الاتساع مقدر في اكثر الاخبار متسامح به فلا يمنع صدق حقيقته اللغوية والعرفية عليه وقد اجمع رواة السنة وحفاظ الحديث كافة على ان من كتب الى مستخبر سماعه ان المكتوب اليه ان يعمل بكتابه اذا تحققت اوطنه وانه يقول في الرواية عنه اخبرني فلان قال الامام القرافي في شرح التنقيح : وكون المكتوب اليه يقول اخبرني معناه اعلمني والاعلام والاخبار يصدق لغة بالرسائل وفي التحقيق هو مجاز لغوي حقيقة اصطلاحية فان الاخبار لغة انما هو في اللفظ وتسمية الكتابة اخباراً او خبراً لانها تدل على ما يدل عليه الاخبار والحروف والكتابة موضوعة للدلالة على الحروف اللسانية فلذلك سميت خبراً واخباراً من باب تسمية الدليل باسم المدلول انتهى وفي قوله فان الاخبار لغة انما هو في اللفظ نظر لان معام اللغة لم تشترط ذلك والمرد في الحقائق اللغوية اليها كما لا يخفى على انه لو اشترط ذلك لغة كما قال لما خدش بعد كون الحقيقة الاصطلاحية على خلافه كما قال

ثم اذا عرفت صدق حد الخبر على التلغراف لغة وعرفاً وكان الخبر ينقسم الى متواتر وغيره لزم نوع التلغراف الى ذلك ايضاً ضرورة انه منه . ولما كان لكل نوع من انواع الخبر حكم مقرر في الاصول اردونا ان نعتبر في التلغراف كلا منها على قاعدة الاعتبار في أمثاله وهو ما سندكره . والله تعالى

الفصل الخامس

(في أن التلغرافات المتواترة في امرها حكم الخبر المتواتر أو البيئة المتواترة)

— الاقتناع به مع انه ليس بمجد ولا رسم تام اذ لم يكشف الكنه ولا ما يقرب منه وانما هو تعريف بخاصة جيدة وما اشبهه بقولنا الانسانية ما احتمل العلم والجهل على ان احتمال الكذب فيه ليس من مدلوله اذ مدلوله الصدق والكذب تجوز عقلي نعم ارادوا التفرقة بينه وبين الانشاء الا ان ثمة متدحاً عنه بغيره مما يقربه من كنهه ويبعد عنه ما ورد عليه اه جمال الدين

قال امام الحرمين : المتواتر ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او سماع لا عن اجتهاد : وهكذا عرفه الاصوليون وهذا يسمى تواتر الاخبار . واما تواتر البيئات فهو خبر جماعة لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب وقد اتفقوا على ان التواتر بقسميه مفيد للعلم الضروري والضروريات مما لا يدخلها الشك قال الفارابي في فصول البدائع : المتواتر يوجب الاتباع لافادته العلم : وقال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم الطريق المشرون الحكم بالتواتر وان لم يكن المخبرون عدولا ولا مسلمين وهذا من اظهر البيئات فاذا تواتر الشيء عند الحاكم وتضافرت به الاخبار بحيث اثاره في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده ولم يحتاج الى شاهدين عدلين بل بيئته التواتر اقوى من الشاهدين بكثير فانه يفيد العلم والشاهدان غايتهما ان يفيدا ظلما غالباً اه

والتلغراف اذا تعدد من جمع يستحيل نواطؤهم على الكذب كان اما متواتراً تواتر الاخبار بان يرد الى بلدة متعددا باسماء هؤلاء الذين لا يمكنهم الاتفاق على الكذب وهم يروون فخواه عن قوم كذلك — واما متواتر تواتر البيئات بان يرد اليها كذلك عن قوم يخبرون بتواتر فخواه وشيوعه واشتهاره وفي الحالتين لا يتوقف في قبوله وذلك لان المتواتر يفيد العلم قال العلماء وفي تكذيبه تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك (قالوا) وليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جماعة غير آلا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

الفصل السادس

(في أن كثرة التلغرافات المتفقة في معنى لها حكم التواتر المعنوي)

في مسلم الثبوت مع شرحه — وهما من كتب اصول الفقه — ما مثاله : كثرة الآحاد المتفقة في معنى ولو التزاما توجب العلم بانقدر المنتزك بين تلك الآحاد ولا يحتاج في ذلك الى الدليل لان هذا العلم ضروري يعلم بتحقيقه عند الرجوع الى الوجدان ولو وجد منكر لا يلتفت اليه ويكذب بيداه العقل ، وهو التواتر المعنوي في الاصطلاح : قال الغزالي : ما اخبر عنه عدد التواتر فانه يجب تصديقه ضرورة وان لم يدل عليه دليل آخر فليس في الاخبار ما يعلم صدقه بمجرد الاخبار الا المتواتر وما عداه فانما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر انتهى

ومن ذلك ان ترى التلغرافات في امر ما يؤيد بعضها بعضاً كواقعة خطيرة او تنهائي
تتوالى لموظفي بلد بدخول رمضان او العيد او لتوسيد منصب لوجيه وامثالها مما لا يحصى
بما يبلغ مرتبة التواتر اللفظي او المعنوي وكله معروف مشاهد

الفصل السابع

(في أن التلغرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض)

قال ابن القيم في السياسة الشرعية في طرق الحكم : الطريق الحادى والعشرون
الحكم بالاستفاضة وهي درجة بين التواتر والآحاد . فالاستفاضة هي الاشهر الذي
تحدث به الناس وفاض بينهم . وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة اقسام آحاد وتواتر
واستفاضة . وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصوا به عموم القرآن وقالوا هو
بمنزلة التواتر ومنهم من جعله قسماً من اقسام التواتر . وهذا النوع من الاخبار يجوز
استناد الشهادة اليه ويجوز اعتماد الحاكم عليه اه
والتلغراف اذا ارسله قوم ثقات لم يصلوا الى مرتبة التواتر كان خبره مستفيضاً
وصدق عليه حده وحكمه

قال الفناي في فصول البدائع : واما المستفيض فحكمه ان يفيد الطمأنينة لان
اليه سكوتاً بلا اضطراب وفي الجامع للهادمي وشرحه : المشهور — وهو المستفيض —
حجة في العمل بمنزلة المتواتر في ايجاب العمل اه

الفصل الثامن

(في ان حكم تلغراف الواحد كخبر الآحاد)

قال القرافي رحمه الله في التثقيح : خبر الواحد هو خبر العدل الواحد او العدول
المفيد للظن . واتفقوا على جواز العمل به في الدينويات والفتوى والشهادات والخلاف
انما هو في كونه حجة في حق المجتهدين فالأكثر على انه حجة لمبادرة الصحابة رضوان
الله عليهم الى العمل به اه

وقال الامام ابن القيم في السياسة الشرعية : الطريق الثاني والعشرون الاخبار
آحاداً وهو ان يخبره تدل يثق بخبره ويسكن اليه بأمر فيغلب على ظنه صدقه فيه او
يقطع به اقربته فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب
ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل فيقال اما ان يقتنر بخبره ما يفيد

معه اليقين او لا فان اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز ان يحكم به و ينزل منزلة الشهادة بل هو شهادة محضة في اصح الاقوال وهو قول الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ اشهد بل متى قال الشاهد رأيت كيت وكيت او سمعت او نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه بل الادلة المتضاربة من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ولغة العرب نفي ذلك وهذا مذهب مالك وابي حنيفة وظاهر كلام احمد وحكي عنه نصاً (وقد اطال ابن القيم بعد ذلك بما لا يستغنى عن مراجعته)

(تنبيه)

تبين بما ذكرناه في هذه الفصول ان التلغراف لا يخلو خبره عن أحد اقسام الخبر المتوازن والمستفيض والآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه (قال بعض فقهاء الاجتماع وعلاء السياسة ^(١)) ما مثاله :

من الاصول المقررة جواز العمل بالخبر ولولا ذلك لبطلت الحركة في الدنيا الابن الحاضر بين بعضهم مع بعض ولضاق نطاق المدنية ونزل الاجتماع الانساني الى ادنى دركاته ولما وجب العمل بالشرائع المنزلة على النبيين فضلاً عن العمل بالوامر الصادرة عن السلاطين واذا قد تقرر هذا الاصل وهو العمل بالخبر كان اقرب الاخبار الى مصلحة الاجتماع امرها وصولاً وذلك لما في تنزيلها الغائب منزلة الشاهد فاصطلح القائلون بامر الاجتماع الانساني على البرد المرتبة والطرق المعقدة والبهائم الذلل يسبونها

(١) انما يؤخذ رأى هذه الطبقة في هذه المسألة اذا كانوا مشاركين في العلم بالابستما الشديدة للسياسة وكون التلغراف اليوم هو من الاوضاع الدولية التي لا غنى عنها لدولة من الدول تبغي ان تبقى قائمة في الارض ولهذا فاشيخ عlish مفتي المالكية في مصر رحمه الله لم يبين جوازها في فتواه الشهيرة عن التلغراف على الادلة العلمية فقط بل على المصلحة السياسية وقال ما معناه ان سلاطين الاسلام قد أقاموا التلغراف وانفقوا له النفقات وتعاملوا به في شئون الملك الخ فالسياسيون جديرون بأن يؤخذ رأيهم في هذا الباب لوقوفهم على اهميته ووقفاً لم يكن عند الطبقة المخصصة بالفقه : قاله ايضاً ذلك الفقيه الاجتماعي والعالم السياسي في مقالة عنوانها « اخذ رأي بعض رجال السياسة في قضية التلغراف »

في الارض لتبلغ بواسطتها الاخبار بما امكن من السرعة ثم ترفت بهم الحاجة وغلا بهم حب المصلحة ودعتهم الضرورة المحبة فعمدوا الى تربية الحمام الزاجل يحملون عليها الاخبار ببطائق في ارجلها في مستعجلات الامور وعظيمات التوازل وكل ذلك من الوسائل التي خلقها الله لعباده وأجاز التصرف بها والاعتماد عليها لان الله خلق الكون واباح للعقل الانساني الانتفاع به على قدر ما يؤديه اليه اجتهاده فلما كان البرق هو من العناصر التي لم يخلقها الباري تعالى عبثاً بل كان هو ابلغ في سرعة الايصال من كل عنصر معروف الى الآن لم يكن من اللائق بالعقل البشري نبذ الانتفاع به جانباً والاعتماد على ما هو اضعف منه منة واحط درجة من طرق الايصال بل وجب استخدام قوة البرق كما كانت تستخدم قوة المحجن البريدية في الاخبار لا فرق بين هذا وذاك في الجواز لان كلاهما هو من مخلوقات الباري تعالى التي برأها للانسان وسلط عليها العقل اه

الفصل التاسع

(في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتناظر

وحكم ترجمة غير المسلم)

قال مجد الدين ابن نية في منتقى الاخبار في ابواب القضاء (باب ما يذكر في ترجمة الواحد) في حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره فتعلم كتاب يهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبهم اذا كتبوا (رواه احمد والبخاري) قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده امير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف ماذا نقول هذه فقال عبد الرحمن بن حاطب فقلت تخبرك بالذي صنع بها (قال) وقال أبو حمزة : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس : قال الشارح : وفي الحديث جواز ترجمة واحد وقال ابن بطلال اجاز الاكثر ترجمة واحد ونقل الكرايسي عن مالك والشافعي الاكتفاء بترجمان واحد وعن ابي حنيفة الاكتفاء بواحد . ولما حكى ابن المنذر الاقوال في المسألة قال : غير ان الحديث اذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة اه ونقل الكرايسي ان الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم الا ترجمان واحد قال ابن عبد الحكم : لا يترجم الا حر عدل اه . ومنه يعلم قبول ترجمة الواحد الثقة في مثل التلغراف وهذا ما مضى عليه العرف والتعامل بلا تكبر كما سبق فصله

واما ترجمة غير المسلم فالجمهور على عدم قبول ترجمته وانه لا تقبل الا ترجمة عدل
ويظهر ان الامام البخاري يمنح الى قبول ترجمة الكافر لضرورة او قيام قرينة على
صدقه حيث قال رحمه الله في كتاب الاحكام من صحيحه: باب ترجمة الحكماء وهل يجوز
ترجمان واحد : فاطلق ولم يقيده (ثم قال) وقال خارجه بن زيد بن ثابت عن زيد
ابن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان يتعلم كتاب اليهود حتى كتبت للنبي
صلى الله عليه وسلم كتبه واقرأته كتبهم اذا كتبوا اليه : ووجه الاستدلال ان في
أمره صلى الله عليه وسلم لزيد ان يتعلم كتابهم ولسانهم دليلاً على جواز ترجمة الكافر
الالفاظ من لغة لغيرها فان لغة اليهود العبرانية وقد عول زيد بامر النبي صلوات الله
عليه على ما يخبرونه به من وضع موادها ومفرداتها المعانيها بطريق الترجمة وذلك للضرورة
والامن من التحريف ثم اسند البخاري عن ابن عباس ان ابا سفيان بن حرب اخبره ان
هرقل ارسل اليه في ركب من قریش ثم قال لترجمانه قل لم اني سائل هذا فان كذبتني
فكذبوه فذكر الحديث فقال للترجمان قل له ان كان ما نقول حقاً فسيمك موضع قديمي
هاتين : وموضع الشاهد قوله : ثم قال لترجمانه الخ وقد حاول بعض الشارحين ان لا
يحمل ادخال البخاري حديث هرقل المذكور حجة على جواز الترجمان الكافر كما تراه
مبسوطاً في فتح الباري ويرده استدلال البخاري به على ما ترجم له على عادته في ابراده
المرفوع اثر المعلق والموقوف بدون اشارة الى رد أو خلاف والبخاري رحمه الله مجتهد
مطلق كما يدل عليه استنباطاته المتنوعة وابراده فتوفاً منها عديدة من حديث واحد
في تراجم كثيرة وقد قالوا : فقه البخاري في تراجمه : فرضي الله عنه وأرضاه وقد اخبرني
بعض القضاة ان ظليانياً تحاكم اليه في زوجته ولم يجد القاضي من يترجم بينهما الا غير
مسلم قال لي فأحضرتة للترجمة وقضيتا الامر (قال) وامتدت الى ماجاء في الحجة
في المادة (١٨٢٥) وهي : يضع الحاكم في المحكمة ترجماناً موثقاً به وموثقاً لترجمة كلام
من لا يعرف اللسان الرسمي من الطرفين اه قال فظاهرهما الاطلاق واخبرني بعض
كبار القضاة ان بعض قضاة الحاكم يحلف الترجمان الغير المسلم ان لا يترجم الا بصدق
والمسألة مردها الى اجتهاد الحاكم اذ انزلت ودعت اليها الضرورة ومن القواعد المقررة ان ما
أبطل للضرورة يتقدر بقدرها وان الضرورات تبيح المحظورات وان الحاجة تنزل
منزلة الضرورة ادرجها السيوطي في الانشباء والنظائر تحت القاعدة الرابعة
الضرر يزال : وذكر في القاعدة الثالثة : المسئلة تجلب التيسير : انها بمعنى قول الشافعي رضي

الله عنه : اذا ضاق الامر اتسع : قال السيوطي وقد أجاب بها الامام في ثلاثة مواضع منها اذا فقدت المرأة وليها في سفر فقلت امرها رجلاً قال يونس بن عبد الاعلى فقلت له كيف هذا فقال اذا ضاق الامر اتسع اهـ

ثم ظهر لي بعد كتابة ما تقدم ان هذه المسألة قد نقاس على ما نص عليه تعالى في كتابه — الذي ما فرط فيه من شيء — وذلك من تشريع قبول شهادة الكافر عند فقد المسلم قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين : وأمر (تعالى) في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عداين من المسلمين او آخرين من غيرهم . وغير المؤمنين هم الكفار . والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصيته في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجز بعدها ما ينسخها فان المائدة من آخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ولا يصح ان يكون المراد بقوله من « غيركم » من غير قبائلكم فان الله سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله « يا ايها الذين آمنوا شهداء بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم » ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قوله « من غيركم » ابنا القبيلة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفهم هذا من الآية بل انما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك اصحابه من بعده اهـ كلامه وقال ايضاً بعد : وقد أمر الله سبحانه بالعمل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بذلك على نظيره اهـ

وجلي ان شهادة الكافر انما قبلت في ذلك للضرورة صيانة للختون من الضياع فالعلة التي كان لاجلها تشريع قبول شهادته في السفر تجري في ترجمته اذا اضطر اليها سواء بسواء والله الموفق

(الفصل المباشر)

(في استفادة القطع بالتلغراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالقرائن)
في جمع الجوامع : خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة وقال احمد يفيد مطلقاً : وفي مفاتيح الاصول : اعلم انه حكى عن اهل الظاهر القول بان الخبر مطلقاً يفيد العلم وعن بعض ان خبر العدل يفيد (ثم قال) وذهب كثير من المحققين الى ان الخبر يفيد العلم اذا انضمت اليه القرائن الزائدة على مفهوم الخبر كما لو اخبر ملك بموت ولده شرف

عَلَى الموت وانضم اليه القرائن من صسراخ وجنازة فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد ونجده من انفسنا وجدانا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحف بمثل هذه القرائن بل بما دونها فانا نجزم بصحة مضمونها من حيث لا يخالجننا في ذلك ريب ولا يعترينا فيه شك

(لا يقال) قد يقع الخطأ وهو غير ممتنع عقلاً وواقع عادة ومع احتماله لا يتحقق العلم (لانا نقول) مجرد ظهور الخطأ احياناً لا يمنع من حصول العلم فيما لم يظهر عادة ولو كان ذلك مانعاً لادى الى القول بامتناع حصول العلم العقلي والعادي لامكان ظهور الخطأ في كل منهما وذلك مما تحكم البديهة بيطلانه (وبالجمله) فانكار حصول العلم من الخبر المغفوف بالقرائن مطلقاً خلاف البديهة

(ولا يقال) لو كان ذلك مفيداً للعلم لوجب القطع بتخطئة من يخالفه بالاجتهاد وهو خلاف الاجماع (لانا نقول) نلتزم بالتخطئة ولو وقع لم يميز مخالفته بالاجتهاد ، والاجماع المدعى عَلَى خلاف ذلك ظاهر الفساد وهذا التحقيق لم نره لنغيره رحمه الله ومنه يعلم ان خبر التفتراف الرسمي لكونه انضم اليه انه من حاكم لا يخبر الا بالجد ولا يبرق الا بالمهم مما فيه صلاح الحكومة واحوالها لذلك كان مفيداً للقطع بلا ريب ترى العاصمة تبرق بتولية حاكم الى بلدة ما ثم لا يلبث اهلوها ان يروه قدم وهكذا في غيره وامثاله مما لا يحصى في كل يوم فهل يمكن ان يقال ان خبر هذا التفتراف لا يفيد العلم كلاً وهكذا يقال فيما يبرقون به باسمائهم واختامهم أو بالارقام (المعروفة بالشفير) فانها لا يمكن ان يتناولها تصحيف او تحريف ولا ان تدل على غير المراد بوجه ما فافادتها العلم من اظهر الظواهر واوضح الواضحات

وفي المفاتيح : المراد بالعلم في قولهم : الخبر يفيد العلم : هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهذا يسمى اليقين وبطلق ايضاً عَلَى ما تسكن اليه النفس وثقفي العادة بصدقه وهذا يسمى العلم العادي ويحصل بخبر الثقة الضابط المتحرز عن الكذب وغير الثقة اذا علم من حاله انه لا يكذب اودلت القرائن على صدقه وليس له ضابط بل مداره على ما يحصل به التصديق والجزم (قال) وهذا هو الذي اعتبره الشارع في ثبوت الاحكام عند الرعية واوجب عليهم العمل بها عند حصوله لهم كما يرشد اليه موضوع الشريعة السمحة وقد عمل الصحابة بخبر العدل الواحد وبالمكاتبة عَلَى يد الشخص الواحد بل بخبر غير العدل اذا دلت القرائن عَلَى صدقه ومن تتبع كلام العرب ومواقع

لفظ العلم في المحاورات جزم بان اطلاق لفظه على ما يحصل به الجزم عندهم حقيقة وانه كلي يقال على افراده بالتشكيك وان تخصيصه باليقين فقط اصطلاح حادث لاهل المنطق دون اهل اللغة لبناء اللغة على الظواهر دون التدقيقات والعلم بهذا المعنى قد اعتبره الاصوليون والمتكلمون في قواعدهم اه فاحفظه فلا اخالك نظره به في غيره

(الفصل الحادي عشر)

(في الاحتجاج بالاجماع على قبول التغراف في ارتقاء الخليفة ايده الله على كرسي الخلافة وفي اوامر الحكم بلا نكير)

قال القرافي : حقيقة الاجماع اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور ونعني بالاتفاق الاشتراك اما في القول او الفعل او الاعتقاد قال امام الحرمين : فاذا اجمعوا على فعل دل اجماعهم على اباحتها ما لم تقم قرينة دالة على الندب او الوجوب اه وفي جمع الجوامع وحواشيه : الاجماع يكون في امر ديني وديني وعقلي : والديني ما يتعلق بمصالح الدنيا كتندير الحروب وامور الرعية ولا بد ان تتعلق به الاحكام الشرعية حتى يدخله الاجتهاد . وانما شمل الاجماع الديني لعموم ادلة الاجماع فتحرم مخالفته لانه متى وقع الاجماع علم ان خلاف ما اجمعوا عليه خطأ يترتب عليه الضرر والالم يجمعوا على خلافه . (فان قلت) هو حينئذ شرعي (قلت) لا يفرق الضرر المترتب على خلاف ما اجمعوا عليه من خطاب الشارع والحاصل ان الاجماع انما هو على تعيين ما لا ضرر فيه وتعيينه ليس في كلام الشارع وان كان في كلامه النهي عن الضرر ففرق بين المقامين اه يعني انه ديني باعتبار خصوصه وشرعي باعتبار اندراجها تحت كلي من كليات الشريعة وعموماتها فتسميته بالديني باعتبار الاول تمهيداً للاقسام اذا عرفت ما قاله الاصوليون في الاجماع تبين لك تحققه في انواع من التغراف (فمن ذلك) وهو اقوى انواعه واعظمها ما اجمعت عليه الامة الاسلامية كلها وتلقته بالقبول جميعاً منذ ظهر التغراف من العمل بمقتضى التغراف الذي يرسل من عاصمة الخلافة صانها الله تعالى الى سائر البلاد بقبول الخليفة الاعظم ايده الله تعالى مسرير الخلافة الجليلة ودعوى العلماء والامراء لا بلاغ مضمون التغراف المنو به وضرب المدافع حسب العادة للاعلام والشاهار وامر الخطباء بالدعاء له بالنأييد والتسديد في الجمع والاعياد واقامة الاحتفالات المألوفة في بلاد المملكة كلها في يوم واحد بواسطة

التلغراف الذي يرسل اليها في ذلك اليوم فالتلغراف الذي يرد من العاصمة بتعيين الخليفة ايده الله لا تلبث الامة على اثر وروده ان تسلم بيعة الخليفة عن طوع ورضا منها وتقبل خلافته وإمرته العامة على الامة ويقوم الشعب بالاحتفالات التي اعتادها ويهتف له ولا اجماع اعظم من هذا الاجماع المتجدد الذي سنده التلغراف الموثوق به إذ اطبقت عليه الامة كلها بلا خلاف ولا تكبر وهذا ما نبحت فيه ونعنيه فكما لا يتصور التوقف فيما ذكرناه فكذلك يقال في كل ما شاكله مما يوثق به

(ومن ذلك) اجماع الحكام على اختلاف طبقاتهم وقضاة الاسلام والمفتين في سائر البلاد على قبول التلغراف الرسمي الذي يرد اليهم في اي امر والعمل بمقتضاه بدون تأخير اجماعاً لا تردد فيه ولا ارتياب وكم يبرق شيخ الاسلام في العاصمة الجليلة الى الولايات وغيرها بالفرز والنصب لكثير من القضاة ومعلوم ما يتبعهما من الاحكام فان الموظف بالتلغراف لا يحصي ما امر عليه من القضاء في الانكحة والمعاملات وقد يدخل رمضان فيحكم بدخول الشهر وأمر بالصوم وكل ذلك احكام شرعية ينفذ الحكم بها شائعة بين العلماء واهل الحل والعقد من غير تكبر فهل ثمة اجماع اقوى من ذلك

(ومن ذلك) اجماع الفقهاء في سائر البلاد على الوثوق بالتلغراف في الوفيات فيقومون بما يقتضيه من الصلاة على المتوفى غائباً وتعزية اهله وهذا في باب العبادات ولا يختص ذلك بالامة بل الفقهاء هم الذي يحثون بسببه الناس على الصلاة على المتوفى غائباً ويحضررون مجامع التعزية في مقدمة الناس ويثقون به في الاخبار عن المسافرين في السراء والضراء فكما يرقوا عبارات التهنيت في المبررات وكم قبلوا به الحوالات والاعطيات وكم أرسلوا مند شكاويهم وتظلمهم الى الرؤساء في العاصمة وكم عولوا عليه في أمور يعرضونها الى المشيخة الاسلامية وماذا يحصي العاذ وهو أظهر من شمس واذواً من نهار ولا تزال الناس تروي عنهم ذلك في الصحف الاخبارية في سائر البلاد وهكذا فقهاء التجار وعلماؤهم وصالحوهم وورعوهم كلهم لهم طوابع خاصة وهوانين معروفة وضعوها ليسهلوا بها التعرف بهم في الاخذ والعطاء والبيع والشراء والقرض والاستقراض وعقد التعامل في الشركات والحوالات وسائر شؤون التجارة وكم خشي تاجر من تأخر جواب تلغراف خسارة فادحة كمال نال من الاسراع ارباحاً وافرة وكل ذلك واقع يحفظ التجار فيه نوادر عديدة

(فان قلت) هذا اجماع فعلي - سلمناه فهل يمكن ان يدخل في التلغراف اجماع

قولي - (فالجواب) ان مقتضى ما ذكره الاصوليون من انه يعتبر في كل فن اجماع اهله
الاخصائيين فلا مانع من القول بذلك فان اهل الحل والعقد من كبار العلماء والوزراء
الذين عنوا بنظام التلغراف ما أجمعوا عليه الا ليقينهم به وتجربته واختصاصهم بمزاولة
المخابرة به التي صحت وصدقت فيما لا يحصى وان كان غيرهم لم يقف على هذا العلم فانه لا
يضر في اجماع اوامك قال الامام القراني في التوقيف في بحث الجمع بين : والمعتبر
في كل فن اهل الاجتهاد في ذلك الفن وان لم يكونوا من اهل الاجتهاد في غيره :
وقال في شرحه : واما ان العبرة باهل ذلك الفن خاصة فلان غير اهل ذلك الفن
كالعوام بالنسبة الى ذلك الفن والعامه لا عبرة بقولهم اه

الفصل الثالث في عشر

(في الاستدلال على العمل بالتلغراف بالاستقراء)

يعول كثير من الائمة المجتهدين على الاستقراء في الاستدلال على الحكم كما قيل به
في اكثر الحيز وأقله وغايه وغيره وقد علل صاحب مفاتيح الاصول كون الاستقراء
حجة بمحصول رجحان الاعتماد من التبع في اكثر الجزئيات (قال) ولو لم يكن الاستقراء
مفيداً للظن لما جاز الاعتماد عليه في اللغات والعادات كما لا يجوز الاعتماد على غيره مما
لا يفيد والتالي باطل كيف وأكثر انتظام المعاش مبني عليه

(ثم قال) الظاهر ان الاستقراء المفيد للعلم ليس من محل البحث بل هو حجة بالاتفاق اه
وقال الغزالي في المستصفي : الاستقراء ان كان تاماً صالح للقطعيات وان لم يكن تاماً
لم يصلح الا للفيقيات لانه معها وجد الاكثر على نمط غالب على الظن ان الآخر كذلك اه
ومنه يعلم ان التلغرافات الرسمية والموثوق بها يحصل منها العلم بمضمونها او الظن
الراجح فيتم العمل بها بدليل الاستقراء المذكور فان من استقرأها - اي الرسمية
والموثوق بها - يجد انها لا يكذب مصداقها في سائر افرادها او اكثرها ولولا ذلك لما
اعتمد عليها في مهمات الحكم وفي المعاملات وذلك مما لا خفاء فيه

وقد فرق بين الاستقراء عند الاصوليين والمناطقة بان المقصود بالذات بالاستقراء
عند المناطقة الحكم على الكلّي بخلافه عند الاصوليين فانه الحكم على الجزئي لتعلق
غرضهم باحكام الجزئيات وبانه لا بد من الحصر حقيقة او ادعاء عند المناطقة والا لما
ثبت الحكم للكلّي حقيقة او ادعاء بخلافه عند الاصوليين فانه يكفي قضاء العادة بالحق

ما بقي بما ثبت فيه الحكم قطعاً او ظناً وثمة البحث في المطولات

المفصل الثالث عشر

(في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلغراف)

من المصحيح التي عول عليها المجتهدون فيما لا يحصى من المسائل العرف والعاوات حتى عدت من ادلتهم في الاصول وليست خاصة بمذهب بل هي عند الاستقراء عامة قال القراني في شرح التنقيح : ينقل عن مذهبننا (يعني المالكية) ان من خواصه اعتبار العوائد والصلحة المرسلة وسد الدرائع ثم اوضح انه اشتدكة بين المذاهب ومراده بالعوائد العرف (قال) العوائد والعادة غلبة معنى من المعاني على الناس في اقليم او في سائر الاقاليم (قال) فهذه العادة يقضي بها :

وفي شروح المنار من اصول الحنفية : العرف ما اشتهر بشهادة العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول ، والعادة ما استمر الناس عليه وعاودوه مرة بعد اخرى :

وفي مجامع الحقائق من أصول الحنفية للعلامة الخادمي في القواعد الكلية من خاتمته ما مثاله : الخامسة استعمال الناس حجة يجب العمل بها قال شارحه كذا نقله المصنف عن التلويح كما يقال العادة محكمة والاصل فيه ما رواه احمد في كتاب السنة « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله تعالى حسن » وفي شرح مجامع الحقائق ايضاً : ان التعارف والتعامل بمعنى واحد يذكر احدهما في بعض الكتب والاخر في بعضها ، والتعامل هو استعمال الناس فيما بينهم بالاخذ والاعطاء وغيرهما (ثم قال) التعامل في زمن الاجتهاد ان كان كلياً فاجماع عملي وان كان — لبلدة خاصة — فكذا هو اجماع عملي عند بعض والاصح لا يكون اجماعاً بل يعتبر ذلك التعامل الخاص فيما لا نص فيه ، للالحاق بالكلي او لرجوعه الى نص . والاصح ان التعامل الكلي في غير زمن الاجتهاد معتبر فيما لا نص فيه كالتعامل الكلي في زمنه ولهذا قالوا استعمال الناس حجة (ثم قال) والحقه بعضهم وصاحب المراء وكذا المصنف في الاجماع لانه لما كان مدار حجية الاجماع الشرعي — وهو عصمة الكل عن الكذب — هو مدار حجية التعامل والعرف الحق بالاجماع العملي اه

فانظر قوة العرف والتعامل في مذهب الحنفية رحمهم الله حتى أوصله البعض منهم الى الاجماع العملي تجده مأخذاً جلياً لمسألة التلغراف

وذكر الامام السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر في المسألة الثالثة في فروع الاعتماد على الخط والكتابة في الفرع التاسع ماثله : قال الماوردي والرويانى : لو كتب له ورقة بلفظ الحوالة ووردت على المكتوب اليه لزمه اداؤها اذا اعترف بدين الكاتب وانه خطه اراد به الحوالة ويدين المكتوب له فان انكر شيئاً من ذلك لم يلزمه ومن اصحابنا من الزمه اذا اعترف بالكتابة والدين اعتماداً على العرف ولتعذر الوصول الى الارادة اه وتعليل بعض الاصحاب الشافعية المذكور ينطبق تمام الانطباق على مسألتنا في التلغراف اعني العرف وتعذر الوقوف على الارادة الا به وبالله التوفيق

الفصل الرابع عشر

(في الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتلغراف)

قال بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة ما مثاله :

مما يوجب العمل بالتلغراف لزوم ملاحظة المصاحبة العامة وقد جاءت الفتوى بالمصالح المرسلة باجماع المذاهب الاربعة واية مصلحة للامة اعظم من التواصل بسرعة البرق وايقاف القاضي على اخبار القاضي بحيث يصيران متدانيين ارواحاً وان كانوا متنايين اشباحاً وفي هذا التواصل من ربط اوصال الامة بعضها ببعض وتقوية جسمها ما لا يخفى على احد ولا يمارى فيه الا من حرمه الله العقل السليم . هذا مع تعامل الامم المجاورة للامة الاسلامية كلها بالتلغراف واعتمادها عليه واستمتاعها بثرات هذا الاختراع البديع وكونها مترابطة متواصلة بسببه ترابط الجسد الواحد لا ينبض فيه عرق الا شعر بحركته مجموع الجسد فلنتصور هذه الامة معتزلة التلغراف من دون الام وهي محيطة بها ؛ لاخبار السريعة والمواصلات البرقية وهذه الامة معتمدة على رفضها على تأويل الشدة في التحري أفلا تكون النتيجة هي سقوط هذه الامة في مهواة الدمار وتقلب الام عليها من جميع الاطراف بحيث تذهب هي ضحية الجود وهي تظن انها انما تعمل بالشرع والشرع بريء من كل ما يؤول الى الدمار . انظروا لوجاء نأ برقي بورود العدو ثغراً من ثغور الاسلام بعد اياماً عن العاصمة وتختلف المسلمون عن سد ذلك الثغر بالمسار توفقاً عن العمل بموجب خبر التلغراف وتحرياً للخبر على السن الثقات من الشهود الخ أفلا تكون النتيجة هي سقوط ذلك الثغر وما جاوره في يد العدو وربما كان ذلك سبيلاً الى وقوع الملك كله في الخطر والعياذ بالله نعم انه لا شيء اشبه بهذا ألتمت في التلغراف

من الانتحار لان الامة التي لا تعتمد في هذا العصر انما تقتل نفسها بيدها
ولتورد لك مثالا على اهمية الخبر بالتلغراف لتعلم انه مناط المصالح العظمى ومدرة
المفاسد الكبرى وانه من الاسباب الحيوية للدول في هذا الزمان وبفقد سلامتها
فضلا عن سعادتها

لما حصلت كائنة مصر وثار العرابيون على الخديوي توفيق وقررت الدولة الانكليزية
انزال عساكرها في القطر المصري بحجة المحافظة على مصالحها المالية وتأييد سلطة
الخديوي ارسلت اسطولها الى بحر الاسكندرية وابلغت الدولة العلية بانها عازمة على
ضرب المدينة بالمدافع وكان عبدالرحمن باشا صدرا اعظم فاستغنى السلطان السابق من
منصبه اقرارا بعجزه عن حل هذه المعضلة مع الانكليز فاستدعى السلطان سعيد
باشا الملقب بكوجك وجعله صدرا وفوض اليه حل المسألة بما بقي الاسكندرية من
الضرب والقطر المصري من انزال الجنود الانكليزية فقال سعيد باشا انه لا يعلم
شيئا مما دار بين الدولتين بهذه المسألة وانه لا بد له من الاطلاع على الاوراق
السياسية المتعلقة بها والتمس اعطاه فرصة ١٢ ساعة لاجل الاطلاع عليها فلما اطاع على
ما هناك رأى وجه التسوية وكشف به سفير الدولة الانكليزية وأقنعه بقبوله فلم يمكن
السفير التعنت فيه وابدى الرضا عملا بالحقوق الدولية فطلب منه سعيد باشا اشارة
تلغرافية الى امير البحر سيمور بالتوقف عن ضرب الاسكندرية فكتب له امرا
تلغرافيا وذهب ناظر الخارجية الثانية بنفسه الى بيت التلغراف لاجل سحبه منه فوجد
السلك مقطوعا وضربت الاسكندرية قبل وصول الامر وحل بالاسلام هذا الرز
الجسم بقطع سلك التلغراف عمدا او اتفاقا وفانت تلك المصلحة العظمى التي لا يحيل
مكائنها أحد . هذا مارواه الثقات عما جرى يوم هذه النازلة وعلى فرض لم تكن هذه الرواية
بتمامها صحيحة أفلا يوجد امثال كثيرة لوقوع الطامات الكبرى بفوت التلغراف كأن
تعاظم الفتنة في قطر من اقطار الاسلام قبل وصول الانباء البرقية التي لو امكن وصولها
في حينها لامكن رتق الفتق قبل اساعه او بين عضوم اعضاء جسم المملكة الاسلامية
بعدم ورود اخبار اقتطاع العدو اياه في حينه ولو ورد ذلك الخبر في وقته لما فانتته النجدة
المردية الى بقاء الاتصال فيا لله من هؤلاء الذين بلغ بهم الجحود الى المكابرة في هذه
المحسوسات وفوق ادلتهم الواهية وشبههم السخيفة الحقيقة الظاهرة والمصلحة المرسلة
وحفظ كيان الامة وعدمه اه كلامه بحروفه

(الفصل الخامس عشر)

(في مرد أدلة أخرى يمنح بها العمل بالتلغراف)

من أدلة الشرع المعروفة في الأصول (الاخذ بالاحتياط) و (قول الأكثر) و (فتوى العالم) بالنسبة للعامة و (شهادة القلب) لحديث : استفت قلبك : وكلها عدا عما قدمنا من البراهين مما يصح للمجتهد ان يستدل بها لصحة العمل بالتلغراف لقوتها وظهورها فيه والله الهادي

❖ الباب الثاني ❖

(في مدارك ومآخذ فروعية لمسألة التلغراف وتحتة فصول)

(الفصل الاول)

(في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها)

في الاقتناع وشرحه من كتب الحساب ان من اخبره مخبر عارف بدخول الوقت عن يقين قبل قوله وجوباً ان كان ثقة (لانه خبر ديني فقبل فيه قول الواحد كالرواية) او سمع اذ ان ثقة (يعني انه يلزم العمل باذان ثقة عارف لان الاذان شرع للاعلام بدخول وقت الصلاة فلو لم يخبر بتقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الاذان لها ولم تنزل الناس يجتمعون للصلاة في مساجدهم فاذا سمعوا الاذان قاموا الى الصلاة وبنوا على قول المؤذن من غير مشاهدة للوقت ولا اجتهد فيه من غير تكبير فكان اجماعاً) وان كان المؤذن يعرف الوقت بالساعات (وهو العالم بالتسيير والساعات والدقائق والزوال) او كان يؤذن بتقليد عارف بالساعات عمل باذانه اذا كان في الغيم وغيره

وقسم فقهاء الشافعية مراتب الوقت الى ثلاثة (الاولى) العلم بنفسه (قالوا) وفي مرتبته اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في الصحوة فيخبر الشخص بين هذه الثلاثة (قالوا) وفي معناها المزولة^(١) والساعات والمناكب الصحيحة كما نقله الجعيري في حوائج المنهج

وصرح فقهاء الشافعية ايضاً ان من اخبره ثقة بدخول وقت الصلاة اعتمد قوله

(١) المزولة آلة للنجميين يعرف بها زوال الشمس والجهم مزاول اه تاج العروس

لاداء الصلاة كاعتماده على علم نفسه بل صرحوا بما هو اقوي من ذلك فقالوا : اذا خبره ثقة عن علم لا يجوز الاجتهاد لان محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين هو قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور او بعلم نفسه واما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكر ومقتضى كلام الروضة — الامام النووي — العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بنفسه : كذا نقله الجيمني في حواشي شرح المنهج في باب اوقات الصلاة فانت ترى ان خبر الثقة بدخول الوقت اكتفى به في اداء فريضة الصلاة اذا كان يخبر عن علم وهكذا تنزاف الثقة المخبر عن يقين دخول الشهر بالروية ينبغي ان يعتمد قوله اذا لا فارق ما دام المخبر ثقة في دخول وقت الفريضة — الصلاة والصوم — لا بل زادوا ان لا اجتهاد ولا توقف في الامر بعد كون المخبر ثقة لحصول العلم وهل بعد العلم من مطلب وهذا هو الفقه في الحقيقة فرضي الله عنه الفقهاء

(الفصل الثاني)

(في مدرك الاستيقان بالتلغراف الرسمي مما قرره في المحربات)

قرر علماء الميزان (المنطق) في بحث مواد الحجج ان من انواعها اليقينية المحربات وهي القضايا التي يحكم العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب

قال القاضي زين الدين في البصائر التصيرية : واما المحربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً لما اطرد في اكثر الامور وهذا مثل الحكم بان السقمونيا (نبات معروف) مسهل للصفراء فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعاً تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو اما شرب السقمونيا او امر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم او لا يقع على الاكثر فحكنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المتكرر عليه التجربة مسهل للصفراء اه وهكذا يقال في التلغراف الرسمي فانه مسلم المصدق متيقن انفعوى بواسطة تكرار

المشاهدة لما يحقق المراد منه مثلاً ببرق من عاصمة الخلافة صانها الله الى بلدة ما بتعيين وال عليها او قاض او قائد فلا يلبث ان يحقق الخبر الخبر وهكذا منذ اسس الثغراف الى عهدنا هذا والى ما شاء الله في كل الامور الرسمية التي تبرز الاحكام بها الى البلاد او القرى فلم يبعد في تفرقاتها الرسمية اختلال او مين ولما دل العقل على ان التجربة مفيدة لليقين في مثل ذلك وانها ارقى في افادته من خبر الواحد في غيره كان مستحيلاً في قواعد الشريعة السمحة رفضه وقدهول الفقهاء في كثير من الاحكام على التجربة حتى اعتمدوا في اوقات الصلوات على الديك المحرب فقالوا يعول على صوت الديك المحرب اي الذي جربت اصابته للوقت بحيث غلب على الظن عدم تخلفه فمن جهل الوقت لعارض غيم او حبس او غير ذلك وسمع صوت الديك واداه اجتهداه الى ان صياحه في الوقت صلى اعتماداً على التجربة وهكذا شرع حل الصيد المقتول بالجوارح المعاملة وهي التي ننزجر بجزر صاحبها وتستمرسل بارساله ولا تأكل من فريسته اذا تكرر ذلك منها بالتجربة قال الغزالي في الوجيز: وليتكررنه ترك الاكل مراراً حتى يظهر به تعلمه: وللمجربات في الفروع مسائل لا يأتي عليها الحصر ومردوها الى الثقة وطأ نبتة القلب

(الفصل الثالث)

(في مأخذ للثغراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل واعتمادها وتزوجها به وبكتابه وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكتابة)
في الدر المختار — من كتب الحنفية الشهيرة — في اواخر باب العدة عن الجوهره ما نصه : اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثاً او اثنائها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج : وفي حاشية رد المحتار ان قيد الثقة ليس بشرط كما في الولوجية وفي جامع الفصولين : اخبرها واحد بموت زوجها او برده او بتطليقها حل لها التزوج . ولو سمع من هذا الرجل آخر له ان يشهد لانه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب . اخبرها : دل او غير عدل فانها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدري انه كتابه او لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس بالتزوج انتهى . فتأمل كيف عولوا على خبر ولو من غير عدل او مع فقد يثقنها به في حل عقدة النكاح وناهيك بها من عقدة ما اقواها وعروة ما اوثقها واباحوا لها التزوج بغير زوجها مع انها لم تصل في الخبر الى حق اليقين عملاً بغلبة الظن وطأ نبتة

القلب في الجملة وهذا الفرع من ادهش الفروع التي تؤيد مسألتنا او تجل الحكم فيها بالاولى منه لانه في حقوق المباد وفي الاشياء والنظائر للسيوطي حكاية قول في حل النكاح بالمكاتبه وعبارته في (القول بالكتابات) هذه : واما النكاح ففيه خلاف مرتب والمذهب منعه بسبب الشهادة فلا اطلاع للشهود على النية ولو قالوا بعد الكتابة نوينا كان شهادة على اقرارهما لا على نفس العقد ومن جوز اعتمد الحاجة . وحيث جوزنا انعقاد البيع ونحوه بالكتابة فذلك في حال الغيبة فاما عند الحضور فخلاف مرتب والاصح الانعقاد . وحيث جوزنا انعقاد النكاح بها بكتب زوجتك بناتي ويحضر الكتاب عدلان ولا يشترط ان يحضرا ولا ان يقول اشهدا فاذا بلغه يقبل لفظاً او يكتب القبول ويحضره شاهدا الايجاب ولو كتب اليه بالوكالة فان قلنا لا يحتاج الى القبول فهو ككتابة الطلاق والا فكالبيع ونحوه . ولاية القضاء كوكالة فالمذهب صحتها بالمكاتبه وكذا يقع العزل بالكتابة الى آخر ما بسطه رحمه الله

وفي الدر — من فقه الحنفية — ومن شرائط الايجاب والقبول في النكاح اتحاد المجلس لو حاضرين : قال ابن عابدين احتريز به عن كتابة الغائب لما في الجبران قراءة الكتاب بمنزلة خطاب الحاضر فاتصل الايجاب بالقبول فصح : وفي الدر ايضاً : وشرط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر : قال في الحاشية اي ولو حكما كان الكتاب الى غائبة لان قراءته قائمة مقام الخطاب

وفي الاقتناع وشرحه — من كتب الحنابلة — وان كتب صريح طلاقها بما يتبين وقع الطلاق وان لم ينوه لان الكتابة حروف يفهم منها الطلاق اشبهت الاطلاق ولان الكتابة تقوم مقام قول الكاتب بدليل انه عليه الصلاة والسلام كان مأموراً بتبليغ الرسالة فيبلغ بالقول مرة وبالكتابة اخرى ولان كتاب القاضي يقوم مقام لفظه في اثبات الديون ويتوجه عليه صحة الولاية بالخط ذكره في الفروع اه

وفي المنهج وشرحه — من كتب الشافعية — ومن الكناية كتابة من نطق او أخرس فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية (قال الزيايدي) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر او نحوه او نقر صورة الاحرف في حجر او خشب او خطها على ارض فلو رسم صورتها في هوا او ماء فليس كناية في المذهب اه

ما علل به شارح الاقتناع من العلل الثلاث وما علل به شارح المنهج من ان الكتابة

طريق في افهام المراد كالعبارة تجدها جميعها منطبقة على التلغراف الموثوق به اشهد الانطباق وقد نقرر ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا وفي فتاوى الامام الغزالي: (١)
السؤال الخامس والعشرون : هل يصح ان يتعقد البيع من الفائدين بالمكاتبه
كما يصح ان يكتب الى المرأة بالتخيير ويعتبر مفارقة المكتوب اليه مجلسه (والجواب)
انه يصح البيع بالمكاتبه واذا قبل المكتوب اليه ثبت له الخيار في مجلس القبول ويتماهى
خيار الكاتب ايضاً الى ان يتقطع خيار المكتوب اليه حتى لو حفظ فيه التاريخ وظهر
ان الكاتب بالايجاب كان قد رجع عن الايجاب والعقد قبل مفارقة المكتوب اليه
المجلس يصح رجوعه اه

الفصل الرابع

(في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي)

لفقهاء المذاهب عليهم الرحمة باب متعدد الفصول في حكم كتاب القاضي الى القاضي
وقد استدلوا على مشروعيته بالاجماع وسنده آية « اني التي كتاب كريم انه من سليمان »
وما تواتر من كتابة النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقيصر والنجاشي وملوك الاطراف
يدعوم الى الاسلام وكتابته الى عماله وسداته ثم ان الحاجة داعية الى قبوله فان
من له حقاً في بلد غير بلده لا يمكنه اثباته ولا مطالبته الا بكتاب القاضي وذلك
بقنضي وجوب قبوله هذا ما ذكره في مشروعيته نقلاً وعقلاً

ثم ان اكثر ائمة الفتوى ذهبوا الى ان يشترط ان يشهد بكتاب القاضي الى القاضي
شاهدان عدلان وانه لا تكفي معرفة خط القاضي وختمه وذهب ابو ثور وكثير من
التابعين الى انه ان كان يعرف خطه وختمه قبله بدون اشهاد لالامام البخاري في صحيحه في
كتاب الاحكام (باب الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك وما يضيّق عليه وكتاب
الحاكم الى عماله والقاضي الى القاضي) وقد كتب عمر الى عامله في الحدود وكتب عمر
بن عبد العزيز في سن كسرت (٢) وقال ابراهيم : كتاب القاضي الى القاضي جائز
اذا عرف الكتاب والخاتم : وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروي

(١) كتاب نفيس موجود في مجموع فيه فتاويه وفتاوي القاضي حسين وفتاوي ولي
الدين العراقي في فقه السانعية عدد ٣٧٤ من المكتبة الممومة في دمشق بالتربة الظاهرية
(٢) اي كتاباً اجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت اه فتح الباري

عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي شهدت عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة واباس بن موهبة والحسن وثامة بن عبد الله بن انس وبلال بن ابي بردة وعبد الله بن بريدة الاسلمى وعامر بن عبدة وعباد بن منصور يجيزون كتب القضاة بغير محضر من اليهود فان قال الذي جئ عليه بالكتاب انه زور قيل له اذهب فالتمس المخرج من ذلك (١) واول من سأل على كتاب القاضى البيهقي ابن ابي ليلى وسوار بن عبد الله، وقال: انا ابو نعم حدثنا عبيد الله بن محرز قال جئت بكتاب من موسى بن انس قاضى البصرة وافتت عنده البيهقي ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة وجئت به القاسم بن عبد الرحمن (٢) فاجازه انتهى كلام البخاري

قال الامام ابن بطال رحمه الله في شرحه : ما ذكره البخاري عن القضاة من التابعين من اجازة ذلك جتتهم فيه ظاهرة من الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الملوك ولم ينقل انه اشهد احدا على كتابه (قال) ثم اجمع فقهاء الامصار على ما ذهب اليه سوار وابن ابي ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدماء والاموال اه ومراده بالاجماع اتفاق ائمة الفتوى المتأخرين عن عصر من تقدم ذكره من التابعين لا الاجماع الحقيقي كيف وقد ذهب الى خلافه عشرة من التابعين وهم الذين عداهم البخاري كما رأيت ووافقهم الامام ابو ثور كما نقله ابن قدامة في المغني فهل ثمة اجماع بعد خلاف هؤلاء على ان ما ذهبوا اليه هو الاظهر حجة كما قاله ابن بطال قال الحافظ ابن حجر : والفرق بين الشهادة على الخط وبين كتاب القاضي الى القاضي في ان القائل بالاول اقل من القائل بالثاني تطرق الاحتمال في الاول وندوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة ولذلك ذاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم اه

ومن قول ابن حجر : لبعد احتمال التزوير على القاضي الخ . يعلم ان المدار في اشتراط معرفة خطه وختمه او الاشهاد عليه انما هو الوثوق ودفع التهمة ولا طريق لذلك . وقتئذ الا ما ذكروه اما وقد اوجد الحق تعالى من مظاهر قدرته ما تنق به على اليقين

(١) اي اطلب الخروج من عهدة ذلك اما بالقدح في البيهقي بما يقبل فتبطل الشهادة واما بما يدل على البراءة من المشهود به اه فتح الباري
(٢) وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز وكان لا ياخذ على القضاء اجرا وكان ثقة صالحا وهو تابعي اه فتح الباري

في هذه الاعصار مما يماثل ما ذكره او يفوقها كالتأخراف الرسمي المرسل من حاكم الى حاكم فاي مانع يمنع من العمل به وابواب القياس مفتوحة والاشياء والنظائر ثابتة بالاولى اللهم لامانع لذلك فان ماعيت به الحكومات من اقامة الموظفين في ذلك الذين هم بمثابة الشهود واشترط ما شترطه على مرسل التأخراف من حفظ خطه وختمه وتاريخه واسمه ولقبه وبلده يذهب كل لبس ولذلك عولت الملوك عليه في اهم مهماتها والشرع لا يرد امرأ ما وجدت فيه حكمته وممر تشريعه سواء كان مماثلاً او اولى منه

الفصل الخامس

(في مأخذ للتأخراف الموثوق به مما قاله مشاهير الشافعية امام الحرمين وابن برهان والاستاذ ابو اسحق الاسفرايني وسلطان العلماء العزيز عبد السلام والماوردي والرويانى والنودى والقاضى حسين والجبكى في ان مرجع القبول او الرد للكتب والاخبار والرسائل الى ظهور الثقة او انحرافها)

قال ابن برهان في الاوسط ^(١) : ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يقوقف العمل بالحدیث على سماعه بل اذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وان لم يسمع وحكى الاستاذ ابو اسحق الاسفراينى الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة وانه لا يتنقط اتصال السند الى مصنفها وذلك شامل لكتب الاحاديث والفقهاء وقال الطبري : من وجد حديثاً في كتاب صحيح جاز له ان يرويه ويحتج به : وقال قوم من اصحاب الحديث : لا يجوز له ان يرويه لانه لم يسمعه : وهذا غلط وكذا حكاه امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين ورده

وكتب الشيخ عز الدين بن عبد السلام جواباً عن سؤال : واما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو اولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من مصالح ^(٢) المتعلقة بها . وقد رجع الشارع الى قول الاطباء في

(١) العطار على جمع الجوامع ج ٢ ص ١٩٠

(٢) تأمل علل عز الدين ابن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء ومطابقتها لما كثر منها مثله في هذه المسألة بنظير ما قاله واحمد الله على الموافقة

صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها
اعتمد عليها^(١) كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهم كفار لبعده التدليس (قال)
وكتب الحديث اولى بذلك من كتب الفقه وغيرها لاعنائهم بضبط النسخ وقهر يرها
فمن قال ان شرط التخرج من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد خرق الاجماع
وغاية المخرج ان ينقل الحديث من اصل موثوق بصحته وينسبه الى من رواه ويتكلم
على هلته وغريبه وفقهه (قال) وليس الناقل للاجماع مشهوراً بالعالم مثل اشتهار هؤلاء
الائمة بل نص الشافعي في الرسالة على انه يجوز ان يحدث بالخبر وان لم يعلم انه سمعه
فليت شعري اي اجماع بعد ذلك اه كلام ابن عبد السلام

وقد ذكر السبكي في كتاب الاشباه والنظائر فروعاً جلية متفرعة على اعتماد الكتابة
(منها) ان عمل الناس اليوم على النقل من الكتب ونسبة ما فيها الى مصنفها^(٢) قال
ابن الصلاح : لا يقول قال فلان الا اذا وثق بصحة النسخة والا فيقل بلغني عن
فلان قال السبكي : ومن ثم بعث القاضي بكار شاهدين الى المزي ليشهدا عليه ان
هذا كلام الامام الشافعي في كلام رآه في المختصر فلما شهدا قال الآن وثقت نفسي
(قال السبكي) وهذا كان منه ورعاً وكان في اوائل الحال حيث لم ينتشر كلام
الشافعي انتشاره الآن واما الآن فالتحري في مثل ذلك وسوسة

(ومنها) قال الماوردي والرويان في آخر الضمان : اذا كتب سفيحة بلفظ الحوالة
ووردت على المكتوب اليه لزمه ادائها اذا اعترف بالكتاب والدين اعتماداً على العرف
ولتعذر الوصول الى الاداء^(٣)

(ومنها) قال النووي في الاذكار : من كتب سلاماً في كتاب وجب على المكتوب
اليه رد السلام اذا بلغه قاله المتولي والواحدى وغيرهما وزاد في شرح المذهب انه يجب
الرد على الفور وعزاه الى المتولي والواحدى والرافعي
(ومنها) انه يجوز الاعتماد على خط المفتي قاله القاضي حسين في فتاويه

(١) هذا محط الاستدلال (اعنى بعد التدليس) على مسائلنا

(٢) تأمل تعليقه بعمل الناس وتذكر ما سبق في الاستدلال بالعرف
والتعامل المصدق لما هنا

(٣) هذا نظير ما عليه عمل الناس من التجار فأضلمهم ومفضولهم في التلغراف وانظر
قوله اعتماداً على العرف تفهم المدرك فيه

(ومنها) انه يجوز اعتماد الراوي على سماع جزء وجد اسمه مكتوباً فيه اذا ظن ذلك بالمعاصرة والتي ونحوهما مما يغلب على الظن وان لم يذكر عليه العمل وتوقف فيه القاضي حسين في فتاويه ولا وجه للتوقف فهذه ظنون معتمدة بالقرائن ربما انتهت الى القطع^(١) اه كلام السبكي في الاشباه والنظائر

وذكر امام الحرمين في البرهان^(٢) انه اذا وجد الناظر حديثاً مسنداً في كتاب صحيح ولم يسترب في ثبوته واستبان انتفاء اللبس والريب عنه ولم يسمع الكتاب من شيخ فهذا رجل لا يروي ما رآه ولكن الذي اراه انه يتعين عليه العمل به ولا يتوقف وجوب العمل على المجتهدين بموجبات الاخبار على ان تنتظم لهم الاسانيد في جميعها والمعمد في ذلك ان روجعنا فيه الثقة والشاهد له ان الذين كانوا يرد عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعين عليهم الانتهاء اليه والعمل بموجبه ومن بلغه ذلك الكتاب ولم يكن مخاطباً بمضمونه ولم يسمعه من مسمع كان كالذين قصدوا بضمون الكتاب ومقصود الخطاب ولو قال هذا الرجل رأيت في صحيح محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله وقد وثقت باشمال الكتاب عليه فعلى الذي سمعه يذكر ذلك ان يثق به وبلحقه بما تلقاه في نفسه ورآه او رواه من الشيخ المسمع ثم قال امام الحرمين رحمه الله (واذا نظر الناظر في تفاصيل هذه المسائل صادف جميعها جارية في الرد والقبول على ظهور الثقة وانجرأها وهذا هو المعمد الاصولي فاذا صادفناه لزمناه اه كلامه رضى الله عنه ولو لم يكن في هذا الباب الا كلامه الاخير هذا لكفى . فقد كفى وشفى .

الفصل السادس

(في مأخذ للتلغراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البراءات السلطانية والدفاتر الخاقانية ووثائق القضاة اعني الحجج والاعلامات)

في شرح التنوير — من كتب الحنفية — نقلا عن الاشباه انه لا يعمل بالخط الا في صور منها البراءات السلطانية المتعلقة بالوظائف ومثلها — كما في حواشيه لابن عابدين — منشور القاضي والوالي وعامة الاوامر السلطانية^(٣)

(١) اينأمل هذا التفرع فيه الكفاية في هذا الباب وماذا عسى يد العاد من المدارك والاشباه والنظائر . والحق لا يحصى ماله من ظهير

(٢) نقله العطار في حاشية جمع الجوامع ج ٢ ص ١٨٨

(٣) هنا موضع الاستشهاد

(قال بعد ان قدم العلة في ذلك وهي امن التزوير) : مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر قلما يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود وهو اولى بالقبول من دقت الصراف ونحوه فانهم عملوا به للعرف وذكر العلامة البعلي في شرحه على الاشياء ان للشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء ان ابن الشحنة وابن وهبان جزما بالعمل بدقت الصراف ونحوه لعله امن التزوير كما جزم به البزازي والسرخسي وقاضيان (قال) ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد احوال اهاليها حين نقلها (الى ان قال) فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبة اه وزاد في تنقيح الفتاوي الحامدية قوله : فالحاصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهراً اه وهذا مستند ما جاء في مجلة الاحكام العدلية التي عليها العمل في القضاء والفتاوي في مادة (١٠٨١) انه يجوز الحكم والعمل بمضمون الاعلام الذي اعطي من طرف حاكم محكمة بلاينة اه وهكذا مذهب المالكية في شرح التنقيح للقرافي : واما الاعتماد على الخط فهي مسألة ذات اقوال اعتبره مالك في الرواية والشهادة بناء على ان الانسان قد يقطع بصور الحروف وانها لم تبدل بقرائن حالية عنده لتلك الحروف لا يمكن التعبير عن تلك القرائن كما ان المنقذ للفضة والذهب يقطع بجيدها ورديتها بقرائن في تلك الاعيان لا يمكنه ان يعبر عنها وفي فتاوي الشيخ عليش مفتي المالكية بصرف وقد سئل عن اظهر ورقة مكتوباً فيها ان والده اشترى بقية البستان فهل يعمل بها فاجاب : ان كانت الورقة وثيقة قاض وفيها علامة الثبوت عنده عمل بها ولو مات شهودها وجعل حالم اذ الاصل الصحة (ثم قال) قال خاتمة المحققين الامير رحمه الله تعالى : الرسوم التي جعلها القضاء الماضون عليها علامة الثبوت عنده ممول بها محافظة على قاعدة حفظ الحقوق مع تطاول الازمنة وتقاني البيئات ولو جعل حالم فان الاصل الصحة وذلك من المصالح العامة في حفظ الاموال : ونقل الشيخ عليش ايضاً عنه في مسائل الطلاق ان وثيقة القاضي التي عليها علامة الثبوت يعمل بها ولو لم توجد شهودها اه وسياًتي بعد عن الحالبة ما يؤيده مفسلاً وكذلك حكى حجة الاسلام الغزالي في الوجيز وجهاً للشافعية في اعتماد الخط في الحكم والشهادة اذا كان محفوظاً عنده وامن التحريف وكذا حكى السيوطي في الاشياء وجهاً للشافعية في اعتماد الحاكم الكتاب المحفوظ عنده اذا بعد احتمال التزوير والتحريف كالمحضر والسجل وبه يعلم ان المدار

عند الفقهاء على الثقة وطأينة القلب والامن من التزوير والتخريف وكله متحقق في التلغراف الرسمي والموثوق به .
قد ذكر الفقهاء صراحةً زوا فيها الشهادة بما لم يره اعتماداً على الثقة بالخبر وناهيك بمقام الشهادة قال في البحر : ولا يشهد بما لم يعين الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره بها من يوثق به استعسانا دفعاً للخرج وتمطيل الاحكام انتهى فتأمل الشرط وعلته تجده من لباب الفقه وهكذا ما يمثله والله اعلم

الفصل السابع

(في بيان ان الشارع الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البينة الشرعية هي كل ما ابان الحق كما ذهب اليه ثلة من السلف والمحدثين)

يتفرع العمل بالتلغراف المرسل من ثقة حاكم او غيره على مسألة جلية يجب العناية بها واتخاذها دستوراً في سائر الاقضية والاحكام وهي (مسألة البينة الشرعية) وقد جود الكلام عليها الامام ابن القيم الدمشقي رحمه الله في كتابه اعلام الموقعين واطال فاطاب واليك كلامه بحروفه : قال رحمه الله في شرح قول عمر رضي الله عنه : البينة على المدعي واليمين على من انكر : ما مثاله : البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوها بالشاهدين او الشاهد واليمين ، ولا حجر في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقيم بذلك الغلط في فهم النصوص وحملها على غير مراد المنكلم بها ، وقد حصل بذلك للتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص ، ونذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو ما نحن فيه لفظ البينة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى « لقد ارسلنا رسلنا بالبينات » وقال « وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً نوحى اليهم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات » وقال « وما نفرق الدين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة » وقال « قل اني على بينة من ربي » وقال « افمن كان على بينة من ربه » وقال « أم آتيناكم كتاباً فهم على بينة منه » وقال « اولم تأتاهم بينة ما في الصحف الاولى » وهذا كثير لم يختص لفظ البينة بالشاهدين بل ولا استعمل في الكتاب فيهما البينة ، اذ اعرف هذا فقول النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي : لك بينة : وقول

عمر: البينة على المدعي: وان كان هذا قد روي مرفوعاً المراد به الك ما يبين الحق من شهود او دلالة ، فان الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي ادلة عليه وشواهد له ، ولا يرد حقاً قد ظهر بدليله ابدأً فيضيع حقوق الله وعباده وبعطلها ، ولا يقف ظهور الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق او رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن جمده ودفعه كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة ويده عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس بعدواثره ولا عادة له بكشف رأسه فيينة الحال ودلالته هنا نفيد من ظهور صدق المدعي اضماف ما يفيد مجرد اليد عند كل احد فالشارع لا يهمل مثل هذه البينة والدلالة ويضيع حقاً يعلم كل احد ظهوره وحجه بل لما ظن هذا من ظنه ضيعوا طريق الحكم فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين وصار الظالم الفاجر ممكناً من ظلمه وفجوره فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم عليّ بذلك شاهدان اثنان فضاعت حقوق كثيرة لله ولعباده وحينئذ اخرج الله امر الحكم العلمي عن ايديهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدوان تارة والعدل اخرى ، ولو عرف ماجاء به الرسول على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان

وقد ذكر الله سبحانه نصاب الشهادة في القرآن في خمسة مواضع فذكر نصاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور ، واما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين في الاموال فقال في آية الدين « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » فهذا في التحمل والوثيقة التي يحفظ بها صاحب المال حقه لاقى طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا شيء وهذا شيء ، وامر في الزجعة بشاهدين عدلين ، وامر في الشهادة على الوصية في السفر باستشهاد عدلين من المسلمين او آخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار ، والآية صريحة في قبول شهادة الكافرين على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ولم يجسّ بعدها ما ينسخها .

وهو سبحانه ذكر ما يحفظ به الحقوق من الشهود ولم يذكر ان الحكم لا يحكمون الا بذلك ، فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد ويمين ولا بالنكول ولا باليمين المردودة ولا بايمان القسامة ولا بايمان اللعان وغير ذلك مما يبين الحق ويظهره وبدل عليه

(الى ان قال) فانطرق التي يحكم بها الحاكم اوسع من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سأل عتبة بن الحرث فقال اني تزوجت امرأة فجمعت امة سوداء فقالت انها ارضعتنا فأمره بفراق امرأته فقال انها كاذبة فقال : دعها عنك ففي هذا قبول شهادة المرأة الواحدة وان كانت أمة وشهادتها على فعل نفسها ، وهو اصل في شهادة القاصم والخارص والوزان والكيال على فعل نفسه

وهذا اصل عظيم ، فيجب ان يعرف ، غلط فيه كثير من الناس فان الله سبحانه امر بما يحفظ به الحق فلا يحتاج معه الى يمين صاحبه وهو الكتاب والشهود لئلا يحدد الحق او ينسى ويحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكر اما جموداً او نسياناً ، ولا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل الا هذه الطريق التي أمره ان يحفظ حقه بها

(الى ان قال)

والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق البتة على شهادة ذكرين لافي الدماء ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في الحدود بل قد حد الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم في الزنا بالحبل وفي الخمر بالرايحة والقيء وكذلك اذا وجد المسروق عند السارق كان اولي بالحد من ظهور الحبل والرايحة في الخمر ، فهذا محض الفقه والاعتبار ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت الذي بين القوالم والقوال من بعدم كالتفاوت الذي بين القائلين

(والمقصود) ان الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يرد خبر العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل موضع اخبر به كما قبل شهادته لابي قتادة بالقتيل ، وقبل شهادة خزيمه وحده ، وقبل شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان ، وقبل شهادة الامة السوداء وحدها على الرضاة ، وقبل خبر تميم وحده وهو خير عن امر حسي شاهده وراة فقبله ورواه عنه ، ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلا منها عن امر مستند الى الحس والملاحظة فتميم شهد بما راة وعابنه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره ، فأى فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر راة وعابنه بتعلق بشهود له وعليه وبين ان يحجر بما راة وعابنه بما يتعلق بالعموم ،

وقد اجمع المسلمون على قبول اذان المؤذن الواحد وهو شهادة منه بدخول الوقت وخبر عنه
يتعلق بالخبر وغيره ، وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم
شرعي بعم المستفتي وغيره

ومر المسألة انه لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب التحمل وحفظ الحقوق الامر
بالتعدد في جانب الحكم والثبوت
فالخبر الصادق لا تأتى الشريعة برده ، وقد ذم الله في كتابه من كذب بالحق ،
ورد الخبر الصادق تكذيب بالحق

وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا بما هو مثلها او اقوى منها
والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق بل بالثبوت والتبين ، فان ظهرت الادلة على
صدقه قبل خبره وان ظهرت الادلة على كذبه رد خبره ، وان لم يتبين واحد من
الامرئين وقف خبره ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر الدليل المشرك الذي
استأجره ليدله على طريق المدينة في هجرته لما ظهر له صدقه وامانته
فعلى المسلم ان يتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الحق ممن جاء به من
ولي وعدو وحبيب وبغض وبر وفاجر ، ويرد الباطل على من قاله كائناً
من كان .

(والمقصود) ان الحاكم يحكم بالحجة التي ترجح الحق اذا لم يارضها مثلها اه كلامه
في اعلام الموقعين

(وقال في كتابه السياسة الشرعية) : ومن ذلك انه يجوز للحاكم الحكم بشهادة
الرجل الواحد اذا عرف صدقه في غير الحدود ، ولم يوجب الله على الحكام ان لا
يحكموا الا بشاهدين اصلاً وانما امر صاحب الحق ان يحفظ حقه بشاهدين او بشاهد
وامرأتين وهذا لا يدل على ان الحاكم لا يحكم باقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله
عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس : قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشاهد ويمين رواه مسلم (ثم قال) وقال شيخ الاسلام ابن قيم : القرآن لم يذكر
الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم وانما ذكر هذين النوعين
من البينات في الطرق التي يحفظ بها الانسان حقه ، وما تحفظ به الحقوق شي ؟ وما يحكم
به الحاكم شي ؟ ، فان طرق الحكم اوسع من الشاهدين والمرأتين فان الحاكم يحكم بالانكول
واليمين المردودة ولا ذكر لها في القرآن ، ويحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ،

ويحكم بالقافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ، ويحكم بالقسامة بالسنة الصحيحة الصريحة ،
ويحكم بشاهد الحال

(ثم قال ابن القيم)

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين الى الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا علم صدقه من غير يمين منهم شريح ووزارة بن ابي اوفى ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد وقد قال ابو داود في السنن (باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به) ثم ساق حديث خزيمة ابن ثابت (الى ان قال) والحديث صريح فيما ترجم عليه ابو داود رحمه الله ، وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصاً بخزيمة دون من هو خير منه او مثله من الصحابة ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعراب وحده على رؤية هلال رمضان ، وتسمية بعض الفقهاء ذلك اخباراً لا شهادة امر لفظي لا يقدح في الاستدلال ولفظ الحديث يرد قوله ، واجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة السلب ولم يطالب القائل بشاهد آخر ولا استخلفه وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن ابي قتادة في قصة قتيله بجيبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه : قال فقمت ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية فقمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا ابا قتادة : فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه منه فقال ابو بكر الصديق لاها الله لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق فاعطه اياه : قال ابو قتادة فاعطانيه (قال ابن القيم) وهذا يدل على ان البيعة تطلق على الشاهد الواحد ولم يستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم اهـ

وقال الامام ابن القيم أيضاً^(١) البيعة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره وهي تارة تكون اربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بيعة المفلس وتارة شاهدين وشاهداً واحداً وامراً واحدة ونكولاً ويميناً او خمسين يميناً او اربعة ايمان وتكون شاهد الحال فقوله صلى الله عليه وسلم : البيعة على المدعي : اي عليه ان يظهر ما يبين صحة دعواه فاذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له وقال رحمه الله ايضاً^(٢) البيعة في كلام الله ورسوله

(١) في السياسة الشرعية

(٢) في اعلام الموقعين

وكلام اصحابه اسم لكل ما يبين الحق في اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث
خصوها بالشاهدين تارة والعدل اخرى ولو عترف ما جاء به الرسول علي وجهه لكان
فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان اهـ

الباب الثالث

(في الاستدلال علي العمل بخبر التلغراف في الصوم والفطر وتحتة فصول)

الفصل الاول

(في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية)

روى ابو داود عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيتهم فقام وأمر الناس بصيامه واخرجه ابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم

وعن ربيع بن حراش عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال :
اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم اعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله لاهل الهلال امس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان
يفطروا رواه احمد وابو داود قال النووي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد علي
هلال شوال عند جميع العلماء الا ابا ثور فجوزه بعدل انتهى ونقل النووي في الروضة
عن صاحب التقریب انه قال : ولو قلت به لم اكن مبعداً : ولذا اجاب ابو ثور بان
مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل علي عدم قبول الواحد ولقبوله صلى الله عليه وسلم
خبر الواحد في اول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الفارق وايضاً التعبد بقبول خبر
الواحد يدل علي قبوله في كل موضع الاماورد الدليل تخصيصه بدمم التعبد فيه بخبر الواحد
وما يؤيد القول بقبول الواحد مطلقاً ان قبوله في اول رمضان يستلزم الافطار عند اكال
العدة استناداً الى قوله ، وقد بسط ذلك الشوكاني في نيل الاوطار فارجع اليه

اذا نقرر هذا علم ان خبر التلغراف المرسل من حاكم او ثقة هو من الخبر الذي يشمله
الحكم في الصوم والافطار لانه من نوعه كما تقدم اول الكتاب وسنزيده ايضاً

التمصل الثاني

(في مأخذ صحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر مما قاله فقهاء الحنفية)

قال الامام علاء الدين الكاساني — من كبار ائمة الحنفية — في كتابه بدائع

الصنائع في كتاب الصوم : نقبل شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل في هلال رمضان لان هذا من باب الاخبار لا من باب الشهادة ويجوز اخبار عدل من رجل عدل كما في رواية الاخبار بدليل ان حكمه يلزم الشاهد وهو الصوم وحكم الشاهد لا يلزم الشاهد والانسان لا يتم في ايجاب شيء على نفسه فدل على انه ليس بشهادة بل هو اخبار والعدد ليس بشرط في الاخبار اه فيدخل في ذلك من يرسل تنازاعاً بشهادة واحد عدل لانه من اخبار عدل هن عدل وهو جلي معقول ونقدم عن العلامة الخادمي في مجامع الحقائق — من اصول الحنفية — ان اسعمال الناس حجة يجب العمل بها: وذكرنا شرحه في الاستدلال بالعرف والعادة

الفصل الثالث

(في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية)

في فتح المعين: وبثبوت هلال رمضان عند القاضي يجب الصوم على جميع اهل البلد المرئي فيه . وكالثبوت عند القاضي الخبر المتواتر بروايته ولو من كفار لا فادته العلم الضروري . وظن دخوله بالامارة الظاهرة التي لا تخلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمئثر . ويلزمه العمل برواية نفسه . وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق في اخباره برواية نفسه له وثبوتها في بلد متحدمطالعه سواء اول رمضان وآخره على الاصح . والمعتمد ان له بل عليه اعتماد الدلائل بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم لصدقها كما افق به شيخنا ابن زباد وجرح جمع محققين اه هذا ما قاله الشيخ زين الدين الملباري في فتح المعين

وفي الاقتناع للخطيب الشريفي وحواشيه : يجب صوم رمضان باحد امور اربعة (١) بروية الهلال في حق من رآه (٢) وبأكمال شعبان ثلاثين (٣) وبثبوت رمضان عند الحاكم بعدل شهادة في حق من لم يره (٤) وبظن دخوله بالاجتهاد فيمن اشبهه عليه رمضان كأن كان اسيراً او محبوساً :

هذا ما ذكره ومنه يعلم ان مرسل التلغراف بدخول رمضان لبلد اخرى انما يبرق به بعد ثبوته عند الحاكم وشيوعه وحينئذ فيلزم من لم يره وهم المرسل اليهم حكم ذلك الحاكم لانه لا فرق في شيوعه بين ان يثبت في البلد او خارجها باي واسطة كانت لا اطلاق كلامهم وعدم نقيده الا بالعدل وهل يرسل تلغراف بصوم او فطر الا بالعدل

وناهيك أنه قد يكون المرسل خاكاً على أيهم الزموا الصوم بخبر الفاسق لمن صدقه
فالولي بغيره وقال الزيادي — من محقق الشافعية المتأخرين — يجوز اعتماد ما اعتيد
من القناديل المعلقة بالمتأثر ليلة أول رمضان إذ المدار على حصول الاعتقاد الجازم اه
ولا يرتاب المرسل اليه تفراف في استهلال رمضان أو انسلاخه في اعتقاد صدقه ولهذا
النكته اعني الاعتقاد الجازم الذي المدار عليه قال الزيادي ايضاً يجب على النجم والحاسب
الاخذ بعلمها في دخول رمضان وكذا من اعتقد صدقها (قال) ولا ينافيه من عبر
بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب كما تراه في حواشي المنهج وهكذا قال
السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور ^(١) في الفصل الحادي عشر : اذا احلنا
رؤية هلال رمضان بدليل قام عندنا لم نقبل تلك الهادة وحملناها على الغلط والكذب
ولم تكن بذلك خارجين عن القانون الشرعي الى آخر ما اطان به رحمه الله وذكره
نفتها في اصول الشافعية مما بين مأخذ مسألتنا في اعتمادهم التيقن والقطع له
ومن الخفية من وافق الشافعية في ان للحاسب ان يعمل بحساب نفسه قل الحساب
او كثروا ومنهم من قال باعتباره ان كثروا وانفقوا عليه والعمدة في ذلك عندهم
هو التيقن وان الحساب قطعي كما تراه في كتبهم

الفصل الرابع

(في مأخذ من فقه الحنابلة)

في الاتباع وشرحه : (ويقبل فيه اي في هلال رمضان (قول عدل واحد) نص
عليه — احمد — وحكاه الترمذي عن أكثر العلماء لانه عليه الصلاة والسلام صوم
الناس بقول ابن عمر رواه ابو داود والحاكم وقال عني شرط مسلم ولقبوله خبر الاعرابي
به رواه ابو داود والتزمذي من حديث ابن عباس ولانه خبر ديني وهو احوط ولا
تهمة فيه بخلاف آخر الشهر ولا اختلاف حال الرأي والمرئي ولهذا لو حكم بشهادة واحد
عمل بها وجوباً و (لا) يقبل فيه قول (مستور ولا يميز) لعدم الثقة بقوله (في الغيم
والصحو ولو) كان الرأي (في جمع كثير) ولم يره منهم غيره (وهو خبر) لا شهادة
(فيصام بقوله) رأيت الهلال ولو لم يقل اشهد او شهدت اني رأيته (ويقبل فيه المرأة
والعبد) كسائر الاخبار (ولا يعتبر) لوجوب الصوم (لفظ الشهادة ولا يختص بها)
(١) طبع في مصر هذا العام على نسخة التي قابلتها على نسخة المؤلف مع تعليقاتنا عليه

فيلزم الصوم من سمعه من عدل) احتياطاً للعبادة اه ومنه يعلم ان كل من يصل اليه تلغراف باهلال رمضان من عدل انه يلزمه صومه احتياطاً للعبادة ولو لم يكن من حاكم ويدخل فيه ايضاً تلغراف ارسله عدل من بلد لا حاكم فيها الى حاكم باهلال الشهر اه يلزمه صومه والامر به علي مذهب الحنابلة ومدرهم المذكور قوي جداً والله اعلم

الفصل الخامس

(في مأخذ من فقه المالكية)

في كتاب الشيخ خليل للامامة الدردير ما مثاله : ثبت رمضان عند الحاكم بأحد امور ثلاثة اما بكال شعبان او بروية عدلين الهلال او بروية جماعة مستفيضة وعم الصوم سائر البلاد قرياً او بعيداً ان نقل ثبوته بالعدلين او بالمستفيضة عن العدلين او المستفيضة (ثم قال) — وهو موضع الشاهد — : واما النقل عن الحكم بثبوت الهلال بروية العدلين فانه يعم ولو نقل الثبوت عند الحاكم واحد على الراجع : قل الدسوقي : والحاصل ان الاقسام ثلاثة نقل عن الحاكم او عن المستفيضة او عن العدلين فالتعدد شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحاكم ما يشمل النقل لحكمه او لمجرد الثبوت عنده اه وبه يعلم ان التلغراف الرسمي في رمضان انما ينقل عن الحاكم ثبوت رمضان حتى انه يكفي فيه واحد فكيف اذا تعدد وروده بذلك كما هو الغالب فهذا نص المالكية في اشهر كتبهم المعول عليها

الفصل السادس

(في مأخذ من مذهب الظاهرية)^(١)

(١) الظاهرية نسبة للامام داود بن علي الاصمغاني الظاهري قال ابن خلكان في تاريخه في ترجمته : كان زاهداً متقللاً كثير الورع اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وابي ثور وغيرهما وكان صاحب مذهب مستقل وتبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد وهو امام اصحاب الظاهر وكان يحضر درسه كل يوم اربعة صاحب طيلسان اخضر ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ وذاً ببغداد وتوفي بها سنة ٢٧٠ وقال السبكي : كان داود جبلاً من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة باقوال الصحابة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه . وذكره الشيخ ابو اسحق الشيرازي في طبقاته من الائمة —

ذكر الامام ابو محمد ابن حزم رحمه الله في كتابه الفصل ان خبر الواحد الثقة موجب للعلم اي العلم الضروري واليه ذهب المحدثون كما نقله النزالي في المستصفي وعبره وهالك ما قاله ابن حزم :

وقد يضطر خبر الواحد في بعض الاوقات الى التصديق يعرف ذلك من تدبر امور نفسه كمنذر بموت انسان لدنئه وكمرسالة من عند السلطان بأقبيها يريد وكتاب واردمن صديق بديهة وكخبير يخبرك ان هذا فلان وكمنذر بعرض عند فلان وكرسول من عند القاضي والحاكم وسائر ذلك من الاخبار بان هذا فلان بن فلان ومثل هذا كثير جداً وهذا لا يضبط باكثر مما يسمع ومزاعى هذا المعنى لم يمض له يوم واحد قطعاً حتى يشاهد في منزله وخارج منزله من خبر الواحد ما يضطر الى تصديقه ولا بد كثيراً جداً، واما في الشريعة فخير الواحد الثقة موجب للعلم انتهى كلامه ومن تمثيله برسول الحاكم وتصريحه اخيراً يعلم ان مثل التلغراف الرسمي مما يشمله كلامه لانه مما يضطر الى تصديقه دون تردد ولذلك لا يخالج الحكم ادنى ارتياب فيه بل يعد توقفهم جريمة كبرى لتعويق المصالح المنوطة به ومثله تلغراف الثقات الذين ربطت شؤون معاملاتهم به

الفصل السابع

(في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ الفقهية)

ما ذكرناه من التفقه في المآخذ المتقدمة لمسألة التلغراف من فروع المذاهب المدونة قصدنا به اقناع من سلموا بذلك وهم جمهور الفقهاء المتأخرين فان المسائل المخرجة على قواعدهم تربو على الألوف

قال العلامة الشيخ عليش في مسائل الوقف من فتاويه في خلال فتوى له عن نور الدين الشيخ علي الاحمدي رحمه الله تعالى ما مثاله : يجوز للمفتي اذا لم يجد نصاً في الحادثة ان يخرجها على النصوص اذا كان شديد الاستحضار لقواعد مذهبه وقواعد الاجماع (الى ان قال) وقد وقع لعلماء مذهبنا المعتمد عليهم كابن حرفة والبرزلي وابن ناجي العمل بما جرى عليه عمل شيوخهم مما ليس بمنصوص عليه : فهذا ونحوه يفيد انه

— المتبوعين في الفروع وقد كان مشهوراً في زمن الشيخ وبعده بكثير لا سيما في بلاد فارس شيراز وما والاها الى ناحية العراق وفي بلاد المغرب اه كلام السبكي ونقله عنه الجلال الحلي في شرح جمع الجوامع اه جمال الدين

يجوز للمفتي ان يفتي بما خرجه غيره على النصوص ممن فيه اهلية للتخريج ومما يستأنس به في هذا المقام حديث « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » اه كلام الشيخ عlish وعليه بقية الفقهاء ومعلوم ان هذا في المفتي المنتسب لا المطلق كما بيناه في كتاب الفتوى في الاسلام »

والقصد ان تخريج مسألة التلغراف على قواعد المذاهب المعروفة في نظائرها ليس بدعاً من التخريج بل هو جار على ما أقرره وافتوا به وعملوا عليه الاجيال الطوال .
نعم بقي هنا التنبيه على امر دقيق وهو ان امثال هذه التخريجات هل تضاف الى اربابها او لامتيتهم فالذي عليه المحققون من الاصوليين الاول . قال الامام ابو اسحق الشيرازي في كتابه المص « فصل فاما ما يقتضيه قياس قول المجتهد فلا يجوز ان يجعل قولاً له ومن اصحابنا من قال يجوز ان يجعل ذلك قولاً له وهذا غير صحيح لان القول ما نص عليه وهذا لم ينص عليه فلا يجوز ان يجعل قولاً له اه .

وقال الشيرازي في مقدمة كتابه كشف الغمة : وغالب اشتغالهم وبجشهم انما هو في فهم تراكيب كلامهم بمهضم بعضاً واخذ الاحكام من عطفه ومفاهيمه ثم انهم يفتون بذلك ويعملون به كأن ذلك الذي فهموه دليل شرعي ثم انهم بعد ذلك يضيفون ما فهموه من العطف والمفاهيم الى مذهب ذلك الامام الذي قلده ويسمونه مذهبه ، ومذهب الاذن ان انما هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه وقد يكون صاحب الكلام الذي فهموا منه تلك الاحكام لا يرضى ما فهموه ولا يقول به انتهى ملخصاً وبه يعلم صحة ما رجحه الشيرازي من نسبة ذلك لقائله وحده وعدده من فتاويه خاصة وهو الاورع والاحوط

الفصل الثالث من

(في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطالعها)
كل ما ذكرناه من العمل بالتلغراف في الصوم والفطر محله في البلاد المتحدة المطالع واما البلاد التي تختلف مطالعها عن البلاد الاخرى فلا تعد معها في حكمي الصوم والافطار ، واختلاف المطالع اصبح من بدائه المسائل اكل من شدا طرقاً من فن المهينة والميقات والجغرافيا وبالجملة فكل اقليم حكمه

قال الامام علاء الدين القاساني في كتابه بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع سيف كتاب الصوم : فاما اذا كانت — المسافة بين البلدين بعيدة — فلا يلزم احد البلدين حكم الآخر لان مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة يختلف فيعتبر في اهل كل بلد مطالع بلدهم دون البلد الآخر (قال) وحكي عن ابي عبدالله بن ابي موسى القسري انه استفتي في اهل اسكندرية ان الشمس تنرب بها ومن على منارها يرى الشمس بعد ذلك بزمان فقال : يحل لاهل البلد الفطر ولا يحل لمن على رأس المنارة اذا كان يرعى غروب الشمس لان مغرب الشمس يختلف كما يختلف مطلعها فيعتبر في اهل كل موضع مغربه انتهى

وقال الزيلعي في شرح الكنز : والاشبه ان يعتبر لان كل قوم مخاطبون بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم (ثم قال الزيلعي) والدليل على اعتبار المطالع ما روي عن كريب ان أم الفضل بعثته الى معوية بالشام قال كريب فقضيت حاجتها واستهل علي شهر رمضان وانا بالشام فرأيت اهللال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبدالله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال : متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة فقال : انت رأيته قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معوية فقال لكننا نحن رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين او نراه فقلت او لا تكفي بروية معوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم واهل السنن

وبالجملة فمسألة اختلاف المطالع اصبحت من الواضحات لمن درس تخطيط الكرة الارضية ومصوراتها والم بطرف من مواقع عروض البلاد وطوالها ، وبالله التوفيق

الفصل التاسع

(في ان على الحكم ارسال التلغراف الى البلاد المتفقة مطالعها باهللال رمضان او شوال)

اجمع علماء الهيئة على اختلاف مطالع القمر : وبني عليه جمهور الائمة ان البلاد التي

مطالعها تنفق في وجوب الصوم بحيث اذا رؤي في احدها وجب الصوم في الثانية لان حكم الجميع حينئذ حكم البلد الواحد وقد تقدم ان ابن عمر رضي الله عنه لما اخبر النبي صلوات الله عليه برؤية هلال رمضان صام وامر الناس بالصوم وكذلك لما رأى الاعرابيان هلال شوال واخبرا النبي صلوات الله عليه امر الناس بالفطر فاستفيد من هذين الحديثين ان المخبر اذا قبل الحاكم خبره في رؤية الهلال انه يفضيه ويأمر الناس بالمعمل به، وجلي ان النبي عليه السلام اعتمد في الصوم والفطر على الخبر ولم يشاهد هو ولا احد من اصحابه الهلال غير الشاهدين فدل على الاكتفاء بالاحاد في هذا الباب وعلى ان الناس تبع في الصوم والفطر للخبر ولو لم يبلغ التواتر وعلى وجوب امر الناس بالمعمل بمقتضاه لان المأمور به واجب موقت ولا طريقة لمعرفة دخول وقته لمن لم يره الا الخبر وقد وجد فوجب الاعلام به ، والاعلام طرق مثل المناداة وايقاه القناديل في المنائر وضرب المدافع او الطبول للبلد المرئي فيها ومثل ارسال التلغراف الرسمي او الموثوق به لتغير البلد المرئي فيها لاعلام اهله بفرصة دخل وقتها وتسلم حكمها لاتفاق مطالعهم مع مطالعها ومعلوم انه لا طريقة لابلاغهم اذ انما هو عن بلد الرؤية الآن الا التلغراف فلزم اعلامهم وتنبيههم على فرض حتم ادائه وجلي انه لو يؤمرها بواسطة التلغراف لزم اما فطرهم يوماً من رمضان يجب عليهم صومه ويحرم فطره او صومهم يوم عيد يجب عليهم فطره. ويحرم صومه واذا كان مالا يتم الواجب الابه فهو واجب فكيف مالا يتأدى الواجب الابه في الضرورة يكون واجباً عدا عمرافيه من الامر بالمعروف وهو اداء الواجب بالصوم والنهي عن المنكر وهو فعل المحرم بصوم يوم العيد في قول الراوي (وامر الناس بالصوم) في الحديث الاول (وامرهم بالفطر) في الثاني اوضح دليل على وجوب امر الناس بذلك ليأدوا الواجب عليهم ، وجلي ان الطرق التي يؤمر بها الناس تختلف باختلاف الاعصار كما عولت الناس الآن على المدافع بلا تكثير وعلى مصابيح المآذن فكذلك الآن يعول على التلغراف الرسمي او الموثوق به لانه طريق من طرق الاعلام وبينت صحة لا ريب فيها لا سيما اذا تواتر ورودها فصح ما ذكرنا من وجوب ذلك على الحاكم اخذاً من الحديثين وفي الفتاوى الهندية : اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه ان يشهد بها ليلته حراً كان او عبداً ذكر أكان او انثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير اذن مولاهما والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته الى آخره : ومما لزم الواحد لما ذكرناه ومثله اخبار غير بلد الرؤية بالحكم تأمناً من الفطر او

الصوم وقد نص الاصوليون على ان الوسائل حكم المقاصد قال الامام القرافي في شرح التفتيح : واعلم ان الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها ويكره ويندب وبإباح فان الذريعة هي الوسيلة فكما ان وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة كالسبي للجمعة والحج وموارد الاحكام على قسمين مقاصد وهي الطرق المفضية للمصالح والمفاسد في انفسها ووسائل وهي الطرق المفضية اليها وحكمها كحكم ما أفضت اليه من تحريم او تحليل غير انها اخفض رتبة من المقاصد في حكمها . فالوسيلة الى افضل المقاصد افضل الوسائل والى اقيع المقاصد اقيع الوسائل والى ما هو متوسط متوسطه اه ومنه يعلم ان التفكراف اذا كان وسيلة لاداء الصوم في وقته والصوم واجب كان ارساله واجباً وكان افضل الوسائل لانه وسيلة الى افضل المقاصد في وقته ووسيلة الافضل افضل الوسائل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الفصل العاشر

(في بيان ان التفكراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او انسلاخه من باب الحسبة بالخبر لا من باب كتاب القاضي الى القاضي)
قد يقول قائل ان اكثر الفقهاء على ان عمل القاضي بكتاب القاضي مشروط بان يكون مختوماً بختمه ومشهوداً عليه بذلك ولا يتأني هذا في التفكراف فنقول . ما قاله الاكثر فيما اذا كان القصد فيه عزم القاضي الثاني ان يثبت الحكم كما اثبتته القاضي الاول كما هو موضوع كتاب القاضي الى القاضي اعني تنفيذ الحكم به في مثل الديون والبيع وسألتنا ليست من هذا القبيل بل هي من باب ان القاضي الاول اثبت الهلال بالرؤية اثباتاً شرعياً وارسل خبراً الى القاضي الثاني بالتفكراف بعلمه انه قد ثبت عنده رؤية الهلال فالقاضي الثاني امر باعلان علامات الصوم او الفطر من ضرب المدافع او غيرها حسب المألوف عندهم اعتماداً منه على ثبوت ذلك عند القاضي الاول ولم يحتاج هو الى اثبات جديد وحكم مستأنف فهذا من واد وماقالوه من واد آخر غاية ما في الامر ان القاضي الثاني قبل الخبر المرسل اليه وعمل بما فيه وأعلن عنه . لانه ابتدأ اثبات الحكم باختلاف الموضوع في المسألتين والامر بالاعلان المذكور غير ابتداء الحكم فتدلى القاضي الثاني مثلاً لأمير المدفعية اضرب المدافع ايذاناً بحلول رمضان وشوال ليس حكماً منه بدخول الشهر فانه لم يقل حكمت بذلك اذ لا دعوى لديه ولا شهود وانما اعتمد على

حكم القاضي الاول فامر باخبار الناس بحكم القاضي الاول بدخول رمضان او شوال
فاخبار القاضي للناس مبني على خبر القاضي الاول له بواسطة التلغراف الرسمي فصار
القاضي الثاني مخبراً (بالفتح) كما نحن مخبرون (بالفتح) اذ اخبره القاضي الاول
بشهر الهلال فاخبرنا هو بذلك فلم يكن حاكماً ليقال لم تتوفر شرائط العمل بكتاب
القاضي الى القاضي ليترتب الحكم وبالجملة فكان القاضي الثاني بين امرأ مفروغاً منه
مقضيّاً به على اصوله يحتمل بذلك امرأ معروف ونهياً من منكر وهو الصوم او الفطر على
انك قد عرفت ان الذي عول عليه محققو الفقهاء من المذاهب كافة في كتب القضاة
ومراسلاتها هو امن التزوير وطأ نية القلب بالوثوق وبالله التوفيق

(بقي) انه قد يقول بعضهم انه ربما يرد على بعض القضاة ليلة هلة شوال تلغراف
واحد رسمي من بلدة متفقة مطالعها مع مطالع بلده فهل يكفي هذا التلغراف الواحد
لاعلان الافطار ام لا بد من تلغرافين (والجواب) انا قدمنا ان التلغراف ليس شاهداً
حتى يشترط فيه التعدد للفطر اي انه لا يرد اثبات حكم الافطار به لان الحكم ثبت
في بلدة اخرى وانما هو مخبر وناقل للحكم والمخبر والناقل لا يشترط فيه الا العدالة والثقة
فهو كالدافع او اطفا المصايح ايذاناً بالفطر فتدرد بعض القضاة في ذلك سببه نوح ان
التلغراف شاهد والجمهور على اشتراط اثنين في شهادة هلة شوال احتياطاً للخروج من
المبادة خلافاً لابي ثور في اكتفائه بواحد كما قدمنا وبالجملة فالتلغراف مخبر عن
حكم قضي به وبت وفرغ منه وليس شاهداً فليتنبه للفرق وقد اشرنا اليه مراراً ولا
نزال نكرره تأكيداً لعدم نطق كثير له ، وخبر الواحد العدل عن امر ديني مقبول
انفاقاً وقد اخبر بعض الصحابة اهل قباء وهم يصلون نحو بيت المقدس بان النبي صلى
الله عليه وسلم انزل عليه قرآن وامر ان يستقبل الكعبة فتحرف القوم حتى توجهوا
نحو الكعبة رواء البخاري في صحيحه من طرق وغيره

على ان التلغراف في هلة الفطر لو فرض انه كالشاهد فللحكم اذا اداه اجتهاده الى
العمل به موافقة الامام ابي ثور ان يحكم به ويعلم الافطار به لا سيما اذا احتقه
القرائن القاطعة بصدقه وكونه رسمياً لا يرتاب فيه . وكل مسألة خلافية ليست باجماعية
فللحكم ان يجتهد في اقوالها لا بل عليه ذلك كما انفق عليه الاصوليون قاطبة في مسألة
القولين وواضحنا في كتاب (الفتوى في الاسلام) ^(١) وما تعبد الله الحاكم بقول معين

(١) مطبوع راجعه في عنوان وجوب تحري المنهي من الاقوال ارجحها صفحة (٣٨)

لغير معصوم بل ربما يراه الحق من قول اي امام من الائمة صحابة ومن بعدهم رضوان الله عليهم اجمعين كما كان عليه قضاء السلف وقد تقدم ذلك في الفصل الاول من الباب الثالث

الفصل الحادي عشر

(في ان الكلام في تلغراف الحاكم او الثقة)

سيقول بعض الناس ان من التلغرافات ما يقع الخطأ فيها او يظهر التحريف في كلماتها فكيف يوثق بها (فالجواب) ان هذا اشتباه او مغالطة فان التلغراف لا يخطئ ابدأ في جميع احواله لانه ينقل العبارة التي حملها بل هو انص على مضمونه من كلام المخبر في غيره لانه قد يخبر بالمعنى واما التلغراف فلا يروي بالمعنى ابدأ فهو كالصدي والحاكي والطبع والنقش ثبت الاصل بتمامه . واما الخطأ الذي ينسب اليه بحسب الظاهر فليس منه بل هو من غيره ككتاب او معرب على ان كلامنا كله انما هو سيف التلغراف الموثوق به وهو ما لا يرتاب فيه كالمرسل من حاكم او ثقة واما غيره وان كان تلغرافه لا يخطئ . ويؤدي ما حمله بحروفه وتبعة خطاه على غيره كما قدما فليس البحث فيه . وبالجملة فليحتمن النظر في هذا من شك او شكك ليري ان الخطأ لا يكون من نفس التلغراف بل من غيره كما اوضحنا

ومهما يكن فالظن المستفاد من التلغراف لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة البينة والاقتراء فيه وهو رسمي او من عدل في غاية الاستبعاد بل لا يتصوره عقل سليم قال ابن القيم : الاحكام الظاهرة تابعة للدالة الظاهرة وكونها في نفس الامر قد تقع غير مطابقة او لا تنضبط امر لا يتقدح في كونها طرقاً واسباباً للاحكام والبينة لم تكن موجبة بذاتها للحكم وانما ارتباط الحكم بها ارتباط المدلول بدليله فان كان هناك دليل يماثلها او اقوى منها لم يلبه الشارع وظهور الامر بخلافه لا يقدر في كونه دليلاً كالبينة والاقرار اه

وقال الغزالي في المستصفى : قد امرت الامة بالعمل بخبر الواحد وما تعبدوا الا بالعلم بخبر يئلب على الظن صدقهم فيه كالقاضي اذا قضى بشهادة عدلين فلا يكون مخطئاً وان كان الشاهد كاذباً بل يكون محققاً لانه لم يؤمر الا به اه
وقال القراني في شرح التتميم : الظن — المستفاد من خبر الواحد — اصابته غالباً

وخطوه نادر ومقتضى القواعد ان لا نترك المصالح الغالبة للمفسدة النادرة فلذلك افلم صاحب الشرع الظن مقام العلم لغلبة صوابه وندرة خطئه انتهى وهذا كله فيما عدا التلغراف بالارقام واما في فلا يمكن ان يقع فيها خطأ ولا اشتباه فاذا اعتمدت فيما نحن فيه زال الريب ولم يبق شبهة ولا التباس كما اثبتنا لذلك في الفصل العاشر من الباب الاول

الفصل الثاني عشر

(في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل والعقد في الدولة العلية ايدها الله لاوثوق به ورفع الاشتباه فيه)

جاء في ترجمة نظام التلغراف من الدستور في المادة الثامنة ان مجهولي الاسماء والذوات عند مدير التلغراف لا تقبل مخبراتهم بالتلغراف ما لم يعرف بهم عرفا لهم او وجوه محلثهم

وفي المادة التاسعة اذا اشتبه المدير بان المخبر مصنع يرده الى حامله وفي المادة العاشرة اذا اراد احد ان يرسل تحريراً على انه وكيل شخص فيلزمه ان يثبت وكالته بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية وفي المادة الحادية عشرة انه لا يقبل التلغرافات الغير الرسمية بالارقام بل لا بد ان تكون مقروءة بعبارة مفهومة وتكون كلماتها وحروفها مكتملة ويوضع عليها الامضاء والتاريخ وتسلم الى مدير التلغراف من يد اصحابها وكل تلغراف لا تكون عبارته مفهومة وكتب بصورة مجهولة فلا يجوز قبوله في بيوت التلغراف

وفي المادة الثانية عشرة ان موظفي ارسال التلغراف يسألون في التلغرافات الغير الرسمية التي تضمن حوادث مكذوبة وعما يكون مدعاة لاشاعة المسائل الغير المشروعة بقدر ما يسأل صاحبها المرسل اليها

وفي المادة الخامسة عشرة ان التلغرافات الغير الرسمية لتحقيق بعض الخصومات المتعلقة بالجنائيات تبرز لاجل المعايينة عند ما تطلب من طرف محاكم الدولة العلية وحكوماتها رسماً وتحريراً

وفي المادة السابعة والعشرين انه عند ما ترسل ورقة التلغراف لصاحبها يرسل معها ورقة اخرى ليوقع عليها بانها وصلت اليه ويحرق في الورقة الوقت والساعة التي ارسلت فيها

وفي المادة الثامنة والعشرين انه اذا لم تكن مكتوبة على التلغرافات الايضاحات اللازمة لوصوله الى المرسل اليه فيحق لموظفي التلغراف ان لا يقبلوه
وفي المادة الخامسة والاربعين ان كل موظف يتدث بتغيير كلمة او تأخير ارسال التلغراف يجازى بما هو مبين في المادة السادسة والاربعين اولاً بالتكدير ثانياً بتطع مرتبه ثالثاً بطرده من وظيفته

وفي المادة الحادية والخمسين ان كل من يتقدم ليكون تلميذاً في بيوت التلغراف فلا بد من تقديمه شهادة شخصين باذه من اصحاب الفطنة والاستقامة ولم يهتم بتهمة ما
وفي المادة السادسة والخمسين انه لا يمكن تعيين تلميذ في وظيفة المخبرة بالتلغراف ما لم يتمتع بحضور اساتذته ويثبت مهارته ويستكمل سائر الشروط المطلوبة منه

وفي المادة السادسة والسبعين ان من وظيفة الخادم المعين لايصال التلغراف ان يأخذ صورة التلغراف مبيضة لصاحبه ليضي او يحتم له سند المقبوض اولاً ثم يسلمه له ثم يرجع الخادم بالسند الى بيت التلغراف ويعطيه للموظف بدون توقف ليحفظه ثمه وجاء في نظام وظائف التلغراف ان رئيس قلم صوق الرسائل التلغرافية يكون معه ثلاثة موظفين يهضون الرسائل التلغرافية التي يحصل التراسل بها وبقيدون صورها في الدفاتر ومصادرهما ومواردها ومتدار اجورها

وبالجملة فقد كتب في نظام التلغراف وقوانينه مواد انافت على السبعين كما وضع لموظفيه وخدامه وتلاميذته قواعد وتعاليم مما يدل على شدة العناية به ولذلك اصبح عمدة للملوك والولاة في المخبرات الرسمية بله غيرهم وما كان عمدة للملوك والولاة فاني يقل محاولة الشك او التشكيك فيه ومهما وجدت ثقة او اطمئنان في امر فلا يصل الى ما نثق به السلاطين والملوك في مشارق الارض ومغاربها لانه نهاية النهايات ، وغاية الغايات ، ولقد شرطت للوثوق به في قوانينها ما لم يشترط في قبول خبر الواحد ولا في شهادة الرجلين كما رأيت محكياً ومعزواً ولم يعهد في تلغراف رسمي او تلغراف من عدل ظهور الكذب فيه اذا انفرد فكيف اذا تعدد وتواتر كما اسلفنا مراراً والله الهادي

الفصل الثالث عشر

(في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان التعامل به ليس من اكل اموال الناس بالباطل)

من المعلوم ان اكثر التجار حتى الفقهاء منهم والورعين اذا بحثت عن تعاملهم في البيع

والشراء والاخذ والعطاء. ترى معظمه مبنياً على تلغرافات شركائهم ووكلائهم في البلاد فان جمهورهم لهم طوابع عليها عنوانات التلغرافات اليهم فلا يرتابون في التعامل بها ولا في تناول الارباح بسببها اعتماداً على ان امرها من اليقينيات وكم باعراً وقبضوا وارسلوا وتصرفوا استناداً على التلغراف مما لا حاجة الى الاسهاب فيه لكونه عماد التجارة الآن وركن المعاملة ثم ترام عند التداعي والتقاضى الى القضاة او المحكمين يعولون على قيود التلغرافات التي ترسلوا بها ويظهرون صورتها وتاريخها الموجود في دفاترهم ويستعملون بذلك محاكمة الخصم والقضاء عليه ^(١) وحينئذ فمن ادعى منهم جديلاً انه لا يثق بخبر التلغراف وانه لا يجوز التعامل به تدبناً افلا يلزمه ان يستحل اكل اموال الناس بالباطل اذا كان يتعامل به في البيع والشراء والاخذ والعطاء ومعلوم ان الايمان يزع صاحبه عن اتمام ما لا يجوز الشرع وما هو صحت بل وما يريب ايضاً والمعاملات شقيقة العبادات اذ بناء الفقه في الدين عليهما وقد قال الامام الشاطبي في الموافقات : ان تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق (قال) وانا استقرينا من الشريعة انها وضعت لمصالح العباد استقراء لا ينزع فيه انتهى (وقال) حجة الاسلام الغزالي في الاحياء : ولا ينبغي للتاجر ان يشغله معاشه عن معاده فيكون عمره ضائعاً وصفقته خاسرة وما يفوته من الربح في الآخرة لا يفي به ما ينال في الدنيا فيكون ممن اشترى الحياة الدنيا بالآخرة بل العاقل ينبغي ان يشفق على نفسه بحفظ رأس ماله ورأس ماله دينه (ثم قال) وانما نتم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة امور قال في سادسها ان لا يقتصر على اجتناب الحرام بل ينبغي مواقع الذمات ومطاف الرب ولا ينظر الى الفتاوي بل يستفتي قلبه فاذا وجد فيه حزاة اجتنبه الى آخر ما ارشد اليه رحمه الله وعليه نقول ان لم يثق التاجر ذو الدين بالتلغراف فكيف يتعامل به فيبرق الى شريكه

(١) ان القانون لا يعين صورة قطعية للبيوع التجارية بل يعتبرها صحيحة بالحالة التي اتفق عليها الجانبان كما في شرح قانون التجارة يقول بعض العلماء لعل اصل هذا آية « اما البيع عن تراض » والله اعلم

وفي شرح القانون المذكور : المراسلات ودفاتر الجانبين هي من الحجج المثبتة حصول البيع والشراء ويشترط في المراسلات ان يتبين منها قبول المتبايعين وتراضيها اه
ونقدم في آخر الفصل الثالث عشر من الباب الاول عن الامام الماوردي والروباني من ائمة الشافعية ما يؤيده في فرع الحوالة فتأمل تمام انطباقه على ما هنا

او وكيه في بيع بضاعة او ابتاعها او اخذ ربح او ارساله والحال في المعاملة وما يجب فيها ما رأته عن حجة الاسلام افليس عمله حينئذ حجة عليه
ثم يقال ايضاً لمنكر التعامل به لو فرضنا ان المعاملات التي تجري بالتلغراف ابطلت او حكم بابطالها اما يضيع كثير من مصالح الناس وما يرتفقون به ؟ او ما تعطل اموال كثيرة ؟ او ما يصبح المستأثرون بالارباح وادارة دولاب المكاسب غيرنا ؟ كيف نقوم حينئذ فائزاً لتجارنا في هذا الزمان ويتبعها من صنوف المنافع الوف ؟ ومعلوم ان شريعة من بهرت شريعته العقول وفاق كل شريعة واشتملت على كل مصلحة وعظمت كل مفيدة تأبى ذلك كل الالباء وجلي ان كل محرم في المعاملات انما حرم لما فيه من الضرر والضرر واما ما فيه مصلحة ورحمة وخير ويسر فحاشا لشريعة هي ارقى الشرائع ان تحظره ونحوه ، ولذلك فانا لا نحكم على معاملات التجار الآن بالتلغراف بالفساد ولا بان الارباح بواسطتها محرمة ولا ان فيها اكل اموال الناس بالباطل ماداموا يشقون بالتلغراف وثوقهم بخطوط معاملتهم وشركائهم ووكلائهم لما قدمنا من اقوال فقهاء المذاهب عليهم الرحمة في مثل ذلك . وكيف يمكن الحكم على معاملات التجار بالتلغراف في مشارق الارض ومغاربها بالبطلان واكل السحت وفيهم العالم والصالح والورع بل اعلم في التجار من لا يشك في ولايته لثورعه في التعامل وسوءه اهل الذكر عن كل مشكلة وملازمة . الجماعة واستغفاره بالاسحار واخراجه من فضل ماله الزكاة المفروضة وتبرعه فوقها بحقوق آخر طول سنته وعدم رده سائلاً قط واستجابته لكل بر ونقوى وطوافه على بيوت البائسين في ظلم الليالي وامثاله كثير وكلهم ممن يتعاملون بالتلغراف اذ يقول ان ارباحهم به سحت وانهم يجتريحون بتعاملهم به الاثم كلالان الامة لا تجتمع على ضلالة وهكذا يقال ان يجادل في التلغراف هل يختلج في قلبك كذب التلغراف المرسل اليك من وزير او محسن بقبض ذنائب حوالة على مصرف او تاجر افكنت تسارع لاخذه وتبرق لمرسلة عبارات الشكر وتصوغ له عقود المحامد والدعوات او تحجم تورعاً لاحتمال كذبه او شك فيه . لاجرم انك لا ترتاب فيه كما لا ترتاب في الشمس طالعة والنجم ثاقباً وهذا ما نبحث فيه اعني ما يطلع ان له القلب وينشرح له ونثق به النفس وبالله التوفيق

الفصل الرابع عشر

(في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف)

هذا الفصل كالفلذكة لما تقدم لان اكثر ما سنقله من الشبه مضي في الفصول

المقدمة اجوبتها مفصلة ومبرهناً عليها الا ان المقام لما كان يحتاج لفضل تأكيد وتكرير احتجنا الى تنويع الفصول وتلوين النقوال ارشاداً للحق وهداية للاوثق وهاك ملخص شبههم :

(الشبهة الاولى) قال بعضهم ^(١) لا يعتبر خبر التلفراف في صيام رمضان وان كان خبره خبر الواحد لاشتراط الشهادة فيه وهو ليس من اهل الشهادة فلا يجوز ان يحكم بصيام رمضان بخبره بل لابد لاثباته من عدل واحد يشهد بروية هلاله ان كان في السماء علة او جمع عظيم بدونها اهـ

(والجواب) ما قدمناه في الفصل العاشر من الباب الثالث من ان العمل بالتلفراف ليس من باب الشهادة بل من باب الاخبار وذلك انه بعد ثبوت هلال رمضان في مصر ما بالينة السرعة يرد التلفراف الموثوق به الى مصر اخري او القرى التي يجوانبها انه ثبت الشهر فيصوم هؤلاء بذلك الخبر الصحيح وليس السلك نفسه شاهداً بروية القمر او حكم الحاكم حتى يقال ليس هو من اهل الشهادة بل هو بمنزلة عدل جاء من مصر واخبر في بلدة غيرها او في نفس البلدة التي حكم فيها بالصوم بان الحاكم اثبت رمضان ليلة كذا فيأخذ الناس بخبره ويصومون اعتماداً على الاثبات في محله لا ان السلك شاهد الهلال او الحكم اذ هذا لا يتوهمه عاقل وبالجملة فهو مثل ضرب المدافع وايقاد القناديل في المنارات التي يستدل بها الحاضر والبادي على اهللال رمضان فهي والسلك بمنزلة اخبار عدل باثبات الصوم فان من يشاهد الاثبات اقل القليل بالنسبة لمن لا يشاهده ومع ذلك يكتفي من لا يشاهد بضررها المدافع ونحوها فلم لا يعتبر اخبار التلفراف الموثوق به في الصوم لمن تأى عن بلد الرواية مع انه من المجربات الصادقة التي في حكم اليقين ^(٢) على ان اشتراط الشهادة بالروية او الشهادة على شهادة الغير والنقل من قضاء القاضي كل ذلك امر مختلف فيه غير مجمع عليه فقد ذهبت الحنابلة الى انه لا يعتبر لوجوب الصوم لفظ الشهادة ولا يختص بمحكم بل يلزم كل من سمعه من عدل لانه خبر ديني كما تقدم في الفصل الرابع من الباب الثالث وهو المنتهى مدركاً نعم يرتفع الاشكال

(١) هو الشيخ عبد الباقي الافغاني في رسالته الفوائد النافعات في احكام السلك

والساعات .

(٢) هذا ملخص ما كتبه احد فضلاء الحنفية علي حاشية رسالة الافغاني موافقاً

لنا في هذه المسألة

اذا ابرئ القاضي او شهوده او من حضر الحكم وهو الاولى والاحوط فان الوفاق اثلج
للصدر

(الشبهة الثانية) قول بعضهم ان العمل بالكتاب في مثل تلك الامور لا يجوز
عند الفقهاء فان الخط يشبه الخط وانما يثبت العمل به في كتاب القاضي الى القاضي
بشرط ان يحمل الكتاب شاهدان عالمان بما فيه وبشرط الحمل مفقود في التلغراف
(والجواب) ما قدمناه ايضا في الفصل العاشر من الباب الثالث من ان التلغراف الناقل
لا هلال رمضان او شوال ليس من باب كتاب القاضي الى القاضي في القضاء بما فيه
فصل القضايا والخصومات وانما هو من باب الاخبار والاحتساب في الاشهار فما نحن فيه
غير ما قالوه في كتاب القاضي الى القاضي على انا قدمنا في الفصل الرابع والخامس
والسادس والسابع من الباب الثاني ما يستفاد من مجموع تلك النقول ان الذي عول
عليه محققو الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية والمحدثين هو
ان البينة كل ما ابان الحق وقد عوت القضاة عندنا الآن على قبول وثائق القضاة
المسماة بالحنجج بدون بينة وهكذا التلغرافات الرسمية في شئون الاحكام كما تقدم
مراراً

(الشبهة الثالثة) قولهم ان التلغراف لا يؤمن عليه الخطأ والتعريف (والجواب)
ان التلغراف نفسه اي الحروف المرصلة يستحيل تغييرها وتبديلها لانها كالصدى
والطبع فهو يحمل ما حمل من صواب او خطأ والتعريف الموهوم هو من غيره كناقل لا
منه ومعها يكن فان البحث في التلغراف الموثوق به لا مطلقاً كما اوضحناه في الفصل
الحادي عشر من الباب الثالث فانظر تيممه على انه يمكن الاوراق به بالارقام كما قدمنا
في دفع حينئذ كل اشكال

(الشبهة الرابعة) قول بعضهم لا سبيل الى العلم بان المرسل هل حضر نفسه في
الادارة التلغرافية ام يبعث رجلاً وامره بارسال التلغراف فان كان الثاني فلا يعلم حال
هذا الرجل المبعوث هل هو عدل ام فاسق (والجواب) ان المدار في الامور على الظاهر
والله يتولى السرائر فالكاتب الوارد الى الانسان بخطه او بعلامة يعرف انها منه ترفع
الريبة بلا اشكال ولا بدح في رد كتاب الثقة المطبوع بطابعه ان يحمله اليه اي شخص
كان ما دام واثقاً بصحته فالمدار على طائفة القلب في الكتاب نفسه لا على حامله وناقله
وهو ظاهر

(الشبهة الخامسة) قول بعضهم يشترط في خبر الآحاد والمستفيض الاسلام لأن العدل مأخوذ في تعريفه الاسلام وخبر التلغراف انما يتلقاه من مخبره من هو قائم بدق السلك ونقره فيخبر به من كان في الجانب الآخر بنقراته فيستبطن منها هذا الخبر ويكتبه ويؤديه الى من ضرب له التلغراف وهو لاء قد يكونون من المخالفين للملة الاسلام في بلاد نظير بلاد الهند والبلاد التي تغلب على المسلمين فيها غيرهم واناطوا شؤون التلغراف بابتاء جلدتهم (والجواب) ان الخبر ما ينسب لمخبره ولمرسله فالمدار على اسم مرسله والمخبر به متى كان عدلاً مستقلاً قبل والتلغراف الذي ارسل باسم عدل يقبل ولو بلغنا خفواه كافر لان هذا الخبر لم ينسب اليه ولا يمكن نسبته اليه بوجه ما وانما هو واسطة في ايصاله ونقله والواسطة المذكورة في ايصاله لا فرق في ان تكون عدلاً او غير عدل فهو بمثابة حامل البريد وموصله ممن لا دخل له في الخبر ولا يعزى اليه البتة فلا يشترط فيه الاسلام قطعاً

نعم قد يدخل هذا في مسألة اخرى وهي مسألة الترجمة وقد تقدم الكلام عليها في الاصل التاسع من الباب الاول

وقدما ايضاً ان المدار على غلبة الظن والوثوق وطأ نيتة النفس وهذا كله في تلغراف الآحاد اما التلغرافات المعوارة فيجب العمل بمضمونها بلا توقف لان التواتر لا يشترط في خبره الاسلام اتفاقاً وهكذا في الآحاد التي قامت القرائن على صدقها كالرسمية فانها تقبل كالتواتر كما اسلفنا

(الشبهة السادسة) قول بعضهم ان التعويل على التلغراف مطلقاً ليس بمنعارف في المعاملات ما لم يتحقق الخبر بطريق آخر كتركيز التلغراف فاننا نرى ان رجلاً اذا نعي ابوه او اخوه على الاسلاك البرقية فلا يثق به ولا يقسم ماله على الورثة ما لم يتحقق الخبر فانه لا يعرف من اخبره بذلك وهل هو صادق فيه او كاذب (والجواب) ان هذا مردود بداهة لان التعويل عليه في امر التجارات والمخبرات الرسمية في مشارق الارض ومناربها امر لا يختلف فيه اثنان ولولا التعويل عليه لم نتم التجارة قائمة ولا للسياسة ايضاً في بعض المهمات وما عهد قط طلب تكرير التلغراف في امر الا اذا ارتب في مضمونه وهذا من اندر النوادر كما لا يخفى واما دعوى انه لا يوثق به في الوفيات ففيها نظر فان كلامنا في تلغراف الثقة كما اسلفنا مراراً وما عهد قط كذب مصداق لتلغرافه ولذا نقام الصلاة عليه غائباً وتعزى اهله ويقفل محله ويطبع على امواله الى غير

ذلك مما هو اثر تلغراف الثقة الذي الكلام فيه

(الشبهة السابعة) قول بعضهم : ان حديث صوموا لرؤيته الخ ينافي الصوم بالتلغراف (والجواب) ان هذا المشتبه عليه كأنه فهم انا نقول صوموا للتلغراف ولم يدر ان الصوم للرؤية بسبب خبر التلغراف بها كما يخبر عدل او عدول من لم يروا الهلال باهلاله كمن في ضواحي البلدة ومن لم يحضروا الحكم ولم يشهدوا الهلال وهم السواد الاعظم فان من لم ير الهلال بالنسبة لمن رآه كالواحد بالنسبة الى الألوف على ان حديث صومه عليه الصلاة والسلام يخبر ابن عمر وامر الناس بالصوم نص في ان من لم ير يوماً بالصيام لخبر من رآه وكل ذريعة يتوصل بها الى امر من لم ير الهلال تجب اتخاذ الامر به بقدر الطاقة ولذلك عولوا على المدافع وقناديل المنائر وامثالها تسهلاً لشيوع الخبر ونشره لمن نأى عن محل الحكم بروية الهلال وقد قدمنا ما أخذ ذلك من فقه الاثمة الاربعة وغيرهم بما اغني عن اعادته وبالجمل فلا فرق بعد ثبوت الشهر في الافادة عنه بين المناداة به او دق الطبول او ضرب المدافع او ايقاد المنائر وكلها مما نص عليها الفقهاء واجمعوا عليها مع انها لم تكن في العهد النبوي الكريم وهكذا يقال في التلغراف انه مثلها وهكذا في كل ما يجد ويكون طريقاً للعلم وطمانينة للقلب الى آخر الدوران فلو سألت المشتبه عليه ما ذكرنا عن قرية او ظاهر بلد سمع اهلها المدافع ليلة رمضان او شوال هل يجب عليهم العمل بما تشير اليه فان قال نعم قل له ان هؤلاء لم يروا الهلال فكيف جاز لم فما كان جوابه كان جوابنا وبالله التوفيق

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في الجواب عن هذه الشبهة ما مثاله :
لبس معنى الحديث انه تجب رؤية كل صائم وصائمة للهلال حتى يلزم الصوم بل اذا رأى شاهداً للهلال واخبر بذلك لزم بقية الناس الصوم وان لم يشهدوا باعينهم فاذا صحت شهادة شاهدين للهلال في احد الامصار وجب على اهل ذلك المصر ان يصوموا واذا انتقل الخبر بالتلغراف الى مصر آخر وجب ان يقتدي بهم اهل هذا المصر ولا يكون ذلك صيماً بالتلغراف ولكن صيماً بالرؤية نفسها وانما كان التلغراف واسطة لنقل كواسطة اللسان الذي شهد به الشاهد فان قيل انه قد يقع الخطأ في التلغراف فكيف يبنى العمل على ما يجوز فيه الخطأ اجاباً انه لا عبرة بالناور وقد جاز الخطأ في كل وسائل العلوم وطرق الاخبار ولم يقتض ابطالها وتزيد على ذلك انه يجوز للشاهد الذي شاهد رأساً الهلال ان يحطى ويكون قد تخيل هلالاً وليس ثمة هلال ويجوز ايضا ان ذلك الشاهد يكذب

والله اعلم بسريرته ونحن مع ذلك مضطرون ان نحكم بظاهر الامر ونقبل قوله اذا لم يصح الطعن في شهادته فهذا الاعتراض وارد على نفس الشهود وروده على التلغراف وقولهم ان الصيام يقع حينئذ بالتلغراف هو سفسطة وما وقع الصيام حينئذ الا على وجهه الشرعي وما انتقل خبره الا بطريقة مقبولة معقولة كسائر الطرق التي تنتقل بها الاخبار ويجري تصديقها والبناء عليها اه بحجوفه

(الشبهة الثامنة) قول بعضهم : ان شواهد غلط التلغرافات عديدة فكيف يوثق به في امر شرعي (والجواب) ان هذا يشبه ما ذكر في الشبهة الثالثة وقلنا ان الكلام عليه بسطناه في الفصل الحادي عشر من الباب الثالث فراجع به بدقة وحاصله ان التلغراف نفسه لا يمكن فيه الخطأ لانه كالصدى والحاكي وانما الغلط من غيره كالناقل والمغرب ومع ذلك فنحن عمدنا تلغراف الثقات الذي لا يكذب في خبر ما كتلفراف الحاكم وامثاله واما تلغرافات العامة وما شاكلهم فليس البحث فيها حتى ترد كما ان الحاكم لا يعول في الحكم على مطلق شاهد بل على الشاهد الثقة العدل

واجاب بعض فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة عن هذه الشبهة بما مثاله :

اذا تطرق الخطأ الى شيء من العلم لم يستلزم ذلك بطلان العلم من حيث هو وعدم جواز العمل به فلا اخبار بالكتب ايضا قد يقع فيها خطأ ناشئاً عن تحريف او تصحيف او تزوير مقصود وقد تقلت الحقيقة احياناً من بين جميع قيود الاحتياط والاستيثاق ولا يكون ذلك داعياً الى ردّها في سائر مواطن اشرافها ومشارك علمها فان الخطأ المنطوق اسبب معين انما يقع نادراً والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه ولا يتخذ قاعدة ولا اصلاً ولو كان ذلك كذلك لبطل وجوب العمل بالعلم باجمعه لانه مأخوذ اما عن الرواية ويجوز فيها النسيان او عن الكتابة ويجوز فيها التحريف كما قلنا والحال انه مع جواز وقوعها واجب الاخذ بالكتابة مع التحري ولك ان تأخذ بالتلغراف وتحرى جهده لا سيما انه ان كان الخبر التلغرافي مهماً وعرضت فيه شبهة تذاكر به اهل العقول واصحاب الحل والعقد ووزنوه بميزان النقد ليعرفوا امكانه من عدم امكانه فلا يلبث ان يتبين لهم وجهه الصحيح لا سيما مع امكان المراجعة والاستيضاح بنفس التلغراف وبالسريعة البرقية التي لا نفوت في انتظار المراجعة فيها المصلحة وان كان هناك مسألة اثبات هلال رمضان فينظر في التلغرافات العديدة الواردة من الجهات والتي يترجم عدم تواترها على الكذب وهم يرون التسهيل في امر الدخول في الطاعات والقيام على العبادات فما بالم

يذهبون الى هذا التخرج والتشديد فيما لا ضرر منه وما لا يقع الخطأ فيه الا في الندرات اى بحروفه (الشبهة التاسعة) قول بعضهم ان التلغراف لم يستوف شروط الشهادة فكيف يقضى به (الجواب) ان هذا يرد على من يسميه شاهداً وما رأينا في كلام من بحث فيه ادخاله في باب الشهادة اوجهه من الشهود وكل من عول على التلغراف في الصوم والفقير آراه من نوع الاخبار عن الشهادة او عن الحكم او عن الثبوت فهو خير ثقة عمن شهدوا برواية الهلال او عن حاكم قضى بدخول الشهر او عن ثبوته بالاستفاضة او التواتر والخبر غير الشهادة لانه لا يشترط فيه ما يشترط فيها كما اوضحه الامام القاساني في بدائع الصنائع ونقلناه بحروفه عنه في الفصل الثاني من الباب الثالث فاعلمه نظرك ونقدم في الفصل السابع من الباب الاول تحقيق في الشهادة والخبر فتدبره بقلب سليم

(الشبهة العاشرة) قول بعضهم : ان التلغراف يشبه المتكلم من وراء جدار ومثله لا يعتبر في الشرع للاشتباه والالتباس (والجواب) منع صحة هذا التشبيه لان المتكلم من وراء جدار انما لا يعول على خبره لما فيه من الاشتباه في الكلام او المتكلم والتلغراف مفقود فيه ذلك لتحقيق الكلام والمتكلم فيه تحققة لا يخالجه شك . وشأنه بين متكلم لا يعرف من هو ومتكلم معروف الاسم والوصف واللقب والاهجة موقع على خطابه بخاتمه مشهد على ذلك قوام التلغراف بتوقيعه في دفترهم فاين هذا من ذاك على ان نظير هذا الوهم فاسد من جهة اخرى اذ لا جامع يشتركان فيه لان التلغراف خبر والمتكلم مخبر ومضى صح تشبيه المعنى بالذات وقد انفقوا على ان التشبيه لا يصح الا بتحقيق وجه الشبه وهو الجامع الذي يشتركان فيه ويعبر عنه علماء الاصول في بحث القياس بالعلة وبالمعنى المشترك بين الاصل والفرع وبالوصف الجامع بينهما واين الخبر من المخبر على ان الوهم في ذلك يلزمه ان يقول ذلك في مثل الرسائل والكتب لانها من وراء حجاب ايضاً وهل يقول ذلك احد . نعم ربما يرد هذا في التلفون ويقال ان المتكلم فيه كالتكلم من وراء الجدار فيحتاج الامر الشرعي فيه الى دقة نظر وحالة يؤمن فيها اشتباه الاصوات والوقوف من صوت المتكلم على حق اليقين وذلك كالتلفون الرسمي والتلفون عند العدول الثقة فزوال الجبهة فيها قطعي وقد اشار في البحر — من كتب الحنفية — الى هذه العلة في مسألة من باب النكاح لا بأس بايرادها لمناسبتها لما نحن فيه وهي قوله ^(١) ولا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتنفى الجبهة فان كانت

حاضرة منتقبة كفى الاشارة اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوها
كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها اخرى فلا لعدم زوال الجهالة
وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو علي هذا اهـ

وروى البخاري^(١) عن الزهري في الشهادة على المرأة من السر^(٢) ان عرفتها فاشهد والا
تعرفها فلا تشهد: قال الحافظ ابن حجر في شرح: ومثضا انه لا يشترط ان يراها حالة الاشهاد
بل يكفي ان يعرفها باي طريق فرض اهـ وقديماً يد هذا بان الصحابة روي عن امهات المؤمنين
من وراء الحجاب وميزوهن باصواتهن كما اشار له القسطلاني في الاستدلال على قبول شهادة
الاعمى قال الديني: ولان الاقدام على الفروج اعلى من الشهادة بالحقوق والاعمى له وطء
زوجته وهو لا يعرفها الا بالصوت وهذا لم يمنع منه اهـ والاصل في الباب الثوثي والثيقن
بما يطأن اليه القلب كما قلناه مراراً

وكتب بعض فقهاء الاجتماع وخلاء السياسة جواباً عن هذه الشبهة بما مثاله:
قيل انهم توقفوا عن العمل بالتلفراف لكونه من قبيل التكلم من وراء جدار وهو غير معمول
به ولو انتبهوا لعلموا ان سر رفض الكلام من وراء جدار انما هو امكان الحضور بالذات
والتكلم في الوجه فالابتداء من وراء الحائط والكلام من بعيد مع امكان الكلام
بالوجه على قرب مدعاة الى الريبة والشرع انما ينهى عن المريبات عند امكان التحقيق
فالوقوف مواقف الريبة مع سهولة الوقوف مواقف الصحة غير معقول ولولا هذا المقصد
والله اعلم لما حق رفض الكلام من وراء جدار مع تحقق الصوت وصاحبه فالما الكلام
بالتلفراف من الابعاد البعيدة فلا يقاس بالكلام من وراء الجدار عن قرب اذ هناك لم
يتيسر الكلام عن قرب وجرى العدول عنه الى الكلام من وراء جدار فتقع فيه
الريبة بل هو مما دعت اليه الضرورة واوجبه الطبيعة والارض لا تطوى لمن شاء
والصوت البشري لا يسمع من المكان الواقع على هذه الابعاد فليس ثمة من مظنة ريبة
في ورود الخبر بدون رؤية وجه الخبر والقياس لا يصح الا اذا توفرت في المقيس شروط
المقيس عليه واين هذا من ذلك واين الرقمتان من وادي الغضا وهذا الشرع شرع المصالح
والاباحة في الضرورات وعدم التحريم عند تعيين الضرر والتيسير لدى ضيق الامور
(الهيئة الحادية عشرة) قول بعضهم: لا يصح نظير 'التلفراف' بسماع المدافع ورؤية
القناديل لان جواز الاعتماد على نحو القناديل والمدافع معلل باطلاع عموه الناس عليها

(١) في كتاب الاحكام في باب الشهادة (٢) اي من ورائه (فتح الباري)

وسماهم لها مع توفر الدواعي عَلَى الانتكار ولذلك افادت غلبة الظن ولا كذلك التلغراف لانتهاء جميع ذلك فيه (والجواب) ان هذا ممدفع بما قدمناه من افادة التلغراف الموثوق به اليقين لا غلبة الظن وحدها فهذا النظر اريد به مجرد التمثيل بامر متيقن للخاصة والعام لا التساوي والتماثل من كل وجه والا فان التلغراف اقوى من ذلك لان المدافع والقناديل انما هي علامة عَلَى ثبوت الحكم واما التلغراف فانه ناقل لنفس الحكم او ظهير رؤيته لا علامة عليه فهو لافادته اليقين بما تقدم او ثنى واولى مما يفيد غلبة الظن وبالجملة فالتلغراف ان كان من حاكم فهو من اليقينيات التي لا تختمل الخطأ بوجه كما قدمنا مراراً وان كان من عدل غير حاكم فهو ان لم يفق خبر الواحد فلا ينزل عنه لان العدل لا يبرق الا عن يقين كمشاهدة حكم الحاكم او رؤية الهلال او سماعه من طريق الاستفاضة على ان تلغراف الثقة في ذلك قد يفوق خبر الواحد في الركون اليه لان خبر الواحد مصدره واحد لم يشايخ ولم يتابع عَلَى مرويه واما التلغراف المرسل في الصوم او الفطر فصدره وان كان واحداً الا انه في الحقيقة لسان حال بلد بثامها وكتاب موجز عن امة باسرها اذ لا يمكن للثقة ان يبرق الا بعد ان ثبت في البلد ثبوتاً يدر به الصغير والكبير والمأمور والامير ولا يوجد فيه ادنى نكير ولذا قد يثفق ان يكتب في توقيع التلغراف « اهالي بلد كذا او فريق كذا او لجنة كذا او محكمة كذا » هذا كله اذا كان واحداً واما اذا كان متعدداً وهو الغالب لكثرة توارده فهو من باب المتواتر الذي لا ريب فيه كما تقدم وحاصله ان المشتبه عليه ان كان يعول عَلَى القناديل ونحوها لغلبة الظن فانتعويل عَلَى التلغراف لليقين به عَلَى كل حال كما اوضحنا

(الشبهة الثانية عشرة) قول بعضهم : لا سبيل الى العلم بان مرسل التلغراف هل حضر بنفسه في الادارة التلغرافية ام بعث رجلاً وأمره بارسال التلغراف فان كان الثاني فلا يعلم حال هذا الرجل المبعوث هل هو عدل ام فاسق (والجواب) ان هذا التلغراف مرسل الى دائرة الابراق الثانية تحت توقيع وختم الحاكم الشرعي الذي ثبت عنده الهلال بوجهه الشرعي او توقيع وختم العدل الثقة غير الحاكم الرائي للهلال او السامع للحكم بالاستفاضة او التواتر وتوقيع كل منها لا يشبهه بغيره ولا يلتبس والمعهود ان امثال هذا التلغراف لا يقبله مدير الادارة التلغرافية الا بعد تحقق الامر وثبوت علمه بمرسله وحاله علماً لا اشتباه فيه فسقط هذا الاشتباه وقد قدمنا في الفصل الثاني عشر من الباب الثالث ان من نظام التلغراف الذي وضعته الدولة ايدها الله ان من

اراد ارسال تلغراف عليّ انه وكيل شخص فيلزمه ان يثبت وكالته بورقة موثوق بها او بشهادة يقبلها مدير التلغراف رسمية او غير رسمية اه ولذلك كان مدير ادارة التلغراف يحفظ التلغراف عنده ليكون وثيقة عليّ مرسله وبالجملة فللدار عليّ توقيع الموقع في الرسائل والكتب ولادخل لحاملها بوجه من الوجوه لانه اخطاب مرسلها لا حاملها رأيت لو كتب رجل الى امرأته كتاباً بطلاقها هل يضر في وقته ان يجعله اليها فاسق مادامت تثق بأنه كتابه فالمرجع الى المرسل لا الحامل وهو جليّ لا يحتاج لدليل او شاهد وقد تواتر في السيرة النبوية ان الذي كان يحمل كتب الملوك الغير المسلمين الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هم سفراءهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتقبلها وقرأ له ما فيها وقد يجب عنها كبار واه البخاري في «باب كتاب الحاكم الى عماله» وعلما السيرة في بريد هودة صاحب اليمامة والمقوقش عظيم القبط وغيرهما وثوقاً بتوقيع مرسلها واعتماداً عليّ نفي الكذب فيها لان القرائن وشواهد الحال من اقوى ما يفيد اليقين وطمانينة القلب معروف ذلك في فطر الناس وما ركز في جبلتهم ولذا ادرج الفقهاء في احكام الامارات والقرائن فروعاً عددة كما يعلم ذلك من شدا طرفاً من الأصول والفروع وكتب السياسة الشرعية واحكام القضاة وادب الحكم مما ليس هنا موضع بسطه وقد ذكر الزركشي في قواعده في حرف الظاء قاعدة ظهور امارات الشيء تنزل منزلة تحفته وبنى عليها فروعاً يخرج مثلها فيما نحن فيه عليّ ان من القواعد المقررة ايضاً ان اليقين لا يزال بالشك وقد ذكرها السيوطي في الاشياء والنظائر في القاعدة الثانية وقال : هذه القاعدة تدخل في جميع ابواب الفقه (قال) والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة ارباع الفقه واكثر ثم نقل عن الشافعي انه قال : اصل ما ابني عليه الاقرار اني اعلم اليقين واطرح الشك ولا استعمل الغلبة اه وهو شاهد لما اوضحنا وبالله التوفيق

(الشبهة الثالثة عشرة) قولهم : كيف يعمل المسلمون به في البلاد التي يحكم فيها غيرهم اذ لا يقيمون على عمله الا امن كان منهم وقد قال الفقهاء خبر غير المسلم لا يعمل به في الديانات (فالجواب) ان يقال ان هذا ليس بخبر غير مسلم وانما هو خبر مسلم عدل وغير المسلم القائم على ارساله هو بمثابة آلة الافادة كالقلم فليس الخبر خبره وانما هو ناقل وموصل والدليل عليه انه لا ينسب الى نفسه بل الى مرسله واجاب بعض فقهاء الاجتماع وعلما السياسة بما مثاله :

الاثبات هو غير نقل الخبر ومتى ثبتت رؤية الهلال في مصر من الامصار الحاكم فيها غير المسلمين لم يلزم ثقل خبر القبول معاملة شرعية ثانية فان قيل انه يحتمل وقوع

التحريف أو التبديل في النقل اجيب بمآل الاجوبة السابقة وهو عدم استلزام هذا الاحتمال رفض الروايات والاعول هو عَنَى الاغلب والتأدر غير مقيس عليه وان المأمورين القائمين بأمر التلغراف لم ادارة مخصوصة بتوخى فيها الضبط التام والتدقيق البالغ ومأخوذة عليهم كفالات قوية لدى الدول التي هم في خدمتها بان لا ينجونوا ولا يخالفوا واذا تجرأوا عَنَى مخالفة النظام وارتكاب التزوير وقعوا في جزاء هائل وعرضوا بانفسهم الى انواع الهوان فلهم من هذه المسؤولية الثقيلة ضمانة كافية وقيد حصين يحول دون الاخبار بالكذب لاسيما وانهم لم يحصل التحريج في هذا الامر واقدم مأمورو التلغراف عَنَى التلاعب بافادته تعطلت المصالح السياسية الكبرى وتخربت البيوت وذهبت الاموال فاحتياط هذه الدول لتأمين سلامة النقل التلغرافي من التحريف والتلاعب هو احتياط كلي لا يمكنها المجازفة فيه ولا الغفلة عنه ولا يعقل ان مثل هذه الدول الباسطة ايديها عَنَى كثير من قطع العمور والتلغراف هو من اركان قوتها وقواعد مدنياتها تقصر في شيء من الاستيثاق لصحة اخباره وهو مدار سياستها وتجارتها ومناطق اخذها وعطائها ان ذلك الفرض هو مردود بالبداهة العتامية

(الشبهة الرابعة عشرة) (١) يقول بعضهم انه قد يتواتر عدم رؤية الهلال بعد الثلاثين من رمضان مما يدل عَنَى كذب التلغراف المرسل (والجواب) ان هذا الخطأ الذي تبين في اثبات الشهر ليس من التلغراف المرسل بل مما بني عليه وهو الشهود ونبد العتابة بما يدل عليه فن الحساب مع وجود نتائج الاعوام الصحيحة الحساب ووجود رجال الفلك الماهرين كما نبه عَنَى ذلك السبكي في كتابه العلم المنشور في اثبات الشهور ومعلوم ان هذا البحث لا يختص بالتلغراف فان هذه المسألة ذكرها فقهاء المذاهب كلهم عَنَى خلاف فيما بينهم قبل حدوث التلغراف بقرون (فمذهب المالكية) ان هلال شوال اذا لم ير بعد الثلاثين في الصحيح يجب البقاء عَنَى الصوم وترد شهادة من شهد اولاً قال الشيخ خليل : فإن لم ير بعد ثلاثين صحواً كذباً :

(وفصل الحنابلة) بين الثبوت باثنين او واحد وعبرة الاقناع مع شرحه من كتبهم : (واذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال افطروا) في الغيم والصحو لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداء فتبعاً لثبوت الصوم اولى ولأن شهادتهما بالروية

(١) هذه الشبهة فمابعدا الى الاخيرة سألتنا عنها من مدينة (وادمديني) في السودان

السابقة اثبات اخبار به عن يقين ومشاهدة فكيف يقابلها الاخبار بنفي وعدم ولا يقين معه وذلك ان الرواية يحتمل حصولها بمكان آخر ولحدث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : وان شهد شاهدان فصوموا وافطروا : رواه النسائي و (لا) يفتروا (ان صاموا) الثلاثين يوماً (بشهادة واحد) لانه فطر فلا يجوز ان يستند الى واحد كما لو شهد بهلال شوال اهـ

(ونحوه مذهب الحنفية) قال الامام الكاساني في بدائع الصنائع (١) فان غم على الناس هلال شوال فان صاموا رمضان بشهادة شاهدين افطروا بتمام العدة ثلاثين يوماً بلا خلاف لان قولها في الفطرية قبل . وان صاموا بشهادة شاهد واحد فروى الحسن عن ابي حنيفة انهم لا يفترون عند كمال العدد . وروى ابن سماعه عن محمد انهم يفترون عند تمام العدد اهـ وفي غاية الانقياد انه الاصح :

(ومذهب الشافعية) وجوب الفطر مطلقاً في المنهج وشرحه (واذا صمناها) اي بروية عدل او عدلين (ثلاثين افطروا) وان لم نزالهلال بعدها ولم يكن غيم لاث الشهر يتم بخمسة ثلاثين اهـ قال القليوبي ومثل ذلك من صام بخبر من يثق به او من صدقه ولو فاسقاً او بحسابه او من صدقه او رأى هلال شوال وحده اهـ قال القاضي زكريا : ولا يرد لزوم الافطار بواحد لان الشيء يثبت ضمناً بما لا يثبت به مقصوداً : قال الميجري : والمعتمد ان هلال شوال يثبت بعدل استقلالاً لاشتماله على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد بالنظر للعبادة اهـ

وبالجملة فعلى القاضي ان يثبت بان يبذل غاية وسعه في هذا وفي كل مسألة مختلف فيها اذ لم يتعبد الله الناس بمذهب دون آخر كما كان عليه قضاة السلف رضوان الله عليهم ومعلوم ان الاصل رفع الحرج ولا يلزم الناس تراءي الهلال بعد اكمال العدة بل ذلك من التنطع المنكر والغلو المنهي عنه ومعلوم ان الناس لا يزالون في عافية حتى يشددوا فاذا شددوا على انفسهم شدد الله عليهم

(الشبهة الخامسة عشرة) قال بعضهم : ان اهالي السودان في كل سنة يجدون هذا الثبوت — رمضان وشوال — والنتائج الحسابية — المطبوعة — متوافقين ولم يختلفوا في سنة واحدة قط ثم الشهر او نقص ونظراً لذلك مع عدم علم اهل السودان

بكيفية الثبوت الشرعي لهلال رمضان في المحاكم الشرعية بمصر تطرق الى قلوب الكثير منهم ان هذا الثبوت مبني على الحساب الفلكي بواسطة شهود يعدم اهل النتائج لاثبات رؤية الهلال امام المحاكم الشرعية لتصحيح حسابهم ناقلين لذلك عن بعض من يأتيهم من جهة مصر

(والجواب) من المعلوم ان المحاكم يحتاط لاثبات الصوم او الفطر غاية الاحتياط ولا يقضي بذلك الا بعد تزكية اليهود وحكم الحاكم لا بطعن فيه نفسه لانه لو فتح هذا الباب لما حكم قاض بحكم الا وطن في حكمه وذلك ضروري البطلان فلو طعن فيما امضاه الحاكم وقبله لا يعمل عليه وتخرصات العامة في مثل ذلك من الرجم بالغيب ولمز الاذنية الشرعية وذلك موجب لوبال مختلفه ومشيعه

(الشبهة السادسة عشرة) يقول بعضهم ان التلغراف المرسل الى بعض البلاد القاصية بثبوت رمضان ليس فيه ايضاح ان ذلك القطر الذي حصل فيه الثبوت مما تنفق مطالعه مع القطر المبلغ

(والجواب) ان اهل ذلك القطر يلزمهم للتعويل على خبر البرق ان يسألوا علماء الحساب والفلك عن ذلك فان كل فن يرجع فيه الى علماءه فاذا اتفهم باتفاق المطالع عملوا بنجر البرق او باختلافه لم يعملوا به وعلماء الفلك في كل مصر وعصر كثيرون وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومعلوم ان صوم رمضان واجب وفطر يوم العيد واجب وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

(الشبهة السابعة عشرة) قول بعضهم : ان التلغراف المرسل بثبوت رمضان او العيد قد لا يرسل بتوقيع القاضي الشرعي نفسه بل يرسل بتوقيع الحاكم السياسي (والجواب) ان خبر الحاكم السياسي وحكمه اذا كان مبنياً على حكم الحاكم الشرعي فانه يكون مقبولا ومعمولا به لانه مبلغ عنه وناهيك به من مبلغ عليه تدور امور البلاد وجلي ان في مثل هذا الحال — حال الاهتمام بعبادة هي من اعظم شعائر الدين — يستحيل ان يفتأ الحاكم السياسي كما هو معلوم ضرورة بل من دون الحاكم لا يجسر على ذلك الا بعد الاستيقان بثبوت الشهر بطرقه الشرعية وقد اسامنا ان المدار على الوثوق وطأئنة القاب مبرهنا عليه

وبالجملة فالحاكم السياسي المرسل للتلغراف ليس هو الحاكم بثبوتيه او المخبر ابتداء به بل هو مبلغ لحكم فرغ منه وواسطة لابطاله ومنصبه الخطير وحالته نقضي باستخالة

الكذب في تبليغه لانه في امر ديني عظيم لامة مسلمة تعد بالملايين وخبر الواحد اذا احتفت به قرائن الصدق افاد العلم كما قلناه مراراً قال الامام ابن الحاجب في مختصر المنتهى في مباحث الخبر: مسألة قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل بالقرائن: وقيد العدل لان خبره هو الغالب والا فثله غيره ولذا قال شارحه العصد: واعلم ان العدالة ليست شرطاً في افادة مثله للعلم على ما لا يخفى: وقال السعد التفتازاني في حواشيه ايضاً: واما افادة الخبر العلم عند القرائن فلا ينقيد بالعدالة لان التعويل فيه على القرائن اه ونقله القرافي ايضاً في تنقيح الفصول وقد بسطنا اول الكتاب

(الفصل الخامس عشر)

(فمين قضى بالعمل بالتلغراف من قضاة الاسلام)

اول من قضى بالعمل بالتلغراف في الصوم والفطر قضاة مصر في القرن المتقدم ووافق على هذا القضاء المفتون في مصر واول فتوى ظفروا بها في ذلك يرجع تاريخها الى نصف قرن من عهدنا هذا وهي فتوى الشيخ عليش عام (١٢٨١) كما تراه في فتاويه ثم جرت مصر على هذا الترتيب وهو انه اذا ثبت عند القاضي رؤية الهلال وحكم بحلول شهر رمضان ووجوب الصيام تنتدب المحكمة احد كتابها فيركب مركبة تحيط بها الجنود وتقصد ديوان المحافظة فينتلقى رئيسها البلاغ الشرعي بثبوت الرؤية فيبلغه في الحال الى حكومة الاسكندرية بالتلغراف او التلفون ويبلغه ايضاً تلغرافياً للاقاليم كما ترويه صحف مصر ولبست هذه العادة قاصرة على القاهرة وحدها بل العادة في الاقليم المصري كله متى ثبت دخول رمضان بالبيننة الشرعية في بلد لدى قاضيه يرسل على اثره تلغرافات الى قضاة البلاد الأخر لتعلن ذلك وبهذا يتأقن ان يصبح القطر المصري كله من العريش الى السودان صائماً او مفطراً

ابن هذا مما عليه عمل غير المصريين من التساهل في ارسال التلغراف حتى ترس مراكر الالوية والاقضية مختلفة مع مراكز الولاية في الصوم او الفطر وبالله كم في هذا التساهل في الابراق من افطار يوم واجب صومه او صوم يوم واجب افطاره نحيـ الله حكومة تحفظ بالاحكام الشرعية ، بما منع الله من الارتفاق بالمخترعات العصرية

(ثمة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه)

ان ما قضى به اولئك القضاة وافق به المفتون الاعلام له ثرات وفوائد عديدة (منها) الاعلام بأن كثيراً من علماءنا وقضاتنا لم يزالوا يفكرون في تطبيق كثير من الامور المتجددة

في العمران على الاحكام الشرعية وتنفيذها عملاً بمقتضاها مما يحقق ان الاسلام دين يواز المدنية ويساعد على نموها ورفقيها ويسهل تعزيز اركانها في المجتمع البشري رحمة به وعناية بخيره ومن تتبع الشريعة وجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين والحق النظير بظنيره واعتبار الشيء بمثله وهو من قضاياها المعروفة في حكمة القياس احد أصول الشرع كما بيناه في التمهيد الاول في طليعة الكتاب وبذلك كانت شريعة سمحة تناسب كل عصر ولو روعي الزمان في احكام المعاملات القضائية لما اضطر الحكماء الى العمل بالقوانين الوضعية فان الشريعة الغراء اوسع من ذلك وأصولها تلائم كل زمان ولذا كانت اكمل الشرائع واقومها وكان المرسل بها خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم

وقد حقق ان الاصول المنصوص عليها تحيط باحكام الحوادث الغير المتناهية لعمومها لها وعليه فلا يقال ان النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي ممنوع لما تبين من ان كلامنا في القواعد المحكمة . وما لا تتناهى افراده لا يمنع ان يجعل قواعد وانواعاً فيحكم لكل قاعدة ونوع منها بحكم واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهى تحت تلك القاعدة وذلك النوع (قال ابن القيم) الصواب ما عليه المحققون من ان النصوص محيطة بأحكام الحوادث والنصوص كافية وافية بها والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص . انظر كلامه في اعلام الموقعين ^(١) وقال بعض علماء الاشراف في بيان محيى النبي صلوات الله عليه بهداية البشر الى اصول شريعة كاملة يصلح بها نظام اجتماعهم واملهم ما مثاله : من حكمة هذه الشريعة انه لم ينص فيها على كل فرع لان الامور تتغير . وتحدث احياناً في بلاد امور وشؤون اجتماعية لا يحدث مثلها في بلاد اخرى ولذلك اختبر الرسول صلى الله عليه وسلم ذكاه قاض ^(٢) اراد ارساله الى بلاد فسأله كيف يحكم فكانت خلاصة جوابه انه اذا لم يجد في القضية نصاً في القرآن المجيد او خبراً عن لسان الرسول صلوات الله عليه يحكم باجتهاده فسر الرسول بجوابه (قال) وهذا اساس عظيم في جعل ما يجتهد به علماء الامة واهل الرأي فيها شريعة مبررة نافذة الاحكام فاذا سمعت بتوسع حكومات الاسلام في المدنية والحضارة فاعلم ان ذلك كان بالبناء على هذا الاساس واذا سمعت بتوقفها في ذلك فاعلم انه من اهمال هذا الاساس نعم لم يأت النص في هذه الشريعة على كل فرع ولكن قد احكمت فيها الاصول ومكنت الاسس اه

(١) جزء ٢ ص ٢٤ (٢) هو معاذ رضي الله عنه المتقدم تخرج حديثه في التمهيد

الثالث اول الكتاب

(ومن ثمرة القضاء بالتلغراف) الايدان ببقاء الاجتهاد وانه لا تزال طائفة من هذه الامة تجتهد وتبذل الوسع لتعرف الاحكام رغمًا عن زعم سد باب الاجتهاد فان في هذا الزعم والعياذ بالله من قطع طريق العلم وابطال حجج الله وبيناته والزهد في كتابه وسنة رسوله وتلقي الاحكام منهما وخالو الارض من قائم لله بحجة ما يبطله ويدحضه، وبأبي انه الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله في انه ان تزال طائفة من امته على محض الحق الذي بعثه به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الامة من يجدد لها دينها

قال التاج السبكي : والمختار انه لم يثبت وقوعه : اي وقوع خلو الزمان عن مجتهد ^(١) وقال العلامة عبد العلي الانصاري — من كبار الحنفية — في شرح مسلم التبوت : ثم ان من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العلامة النسفي واختتم الاجتهاد به وعنوا الاجتهاد في المذهب واما الاجتهاد المطلق فقالوا اختتم بالائمة الاربعة حتى اوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الامة (قال) وهذا كله هوس من هوساتهم لم يأثروا بدليل ولا يعبأ بكلامهم وانما هم من الذين حكم الحديث انهم افنوا بغير علم فضلوا واضلوا ولم يفهموا ان هذا اخبار بالغيب في خمس لا يعلمن الا الله تعالى اه كلامه رحمه الله بحروفه ^(٢)

(ومن ثمرة القضاء بالتلغراف) ايضاً الايدان بتجزئ الاجتهاد فان ممن قضى او افنى به قد يكون غير مجتهد الاجتهاد المطلق وتبعض الاجتهاد جائز بل واقع قال — التاج السبكي في جمع الجوامع : والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد : وقال القرافي — في التنقيح — ولا يشترط (للمجتهد) عموم النظر بل يجوز ان يحصل صفة الاجتهاد في فن دون فن وفي مسألة دون مسألة اه

(ومن ثمرة القضاء بذلك والفتيا به) رفع الخلاف ورجوع العامة الى ذلك عند التساؤل : اذ لم يختلف الاصوليون في وجوب رجوع العامي الى المفتي وانه يلزمه قبول قوله لانه غير متمكن من العلم بالاحكام الحوادث . ومثل المفتي الحاكم لان الحاكم لا يلزم الحكم حتى يتبين صحته وطريقة العلم ، والمسألة معروفة في الاصول وبالجملة فقد انفقوا على عمل العامي بفنوى العالم في الاحكام الشرعية لانفاق الاعصار على الاذن للعوام

(١) راجعه في الكتاب السابع في الاجتهاد من جمع الجوامع

(٢) جزء ٢ ص ٣٩٩ من النسخة التي طبعت في مصر مع ميسنرى الغزالي

في العمل بفتوى العلماء من غير تناكر وقد ثبت ان اجماع كل عصر حجة والمراد بالمفتي هنا اعم من المجتهد ولذا قال في جمع الجوامع ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية — للافتاء — او ظن بانشتهاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس مستفتون له او استدل في مسلم الثبوت^(١) بوقوع الافتاء من العلماء المتبحرين في جميع الاعصار بلا نكير فكان اجماعاً وذلك اعتباراً بتجزئ الاجتهاد كما تقدم ثم قال : على ان اتفاق العلماء المحققين على ممر الاعصار وان كانوا غير مجتهدين حجة كالاجماع فان العقل بأبي اجتماعهم من غير ان يكون واضحاً لديهم اه وهذه المسألة من فروع ما للفتي والمستفتي من الآداب المعروفة في مطولات الاصول وقد لخصناها في كتاب « الفتوى في الاسلام » فانظرها ثمة

(ومن ثمرة القضاء بذلك) القيام بما ينقاضه العقل من النظر والبحث ونبيذ التكاسل والتواكل فان حياة القوة المفكرة ونموها بامان النظر وامعان الذهن ، ومن لم يوف كل عضو حقه فانه يسعى بامانته ومن هذا استعيز من الفراغ والعود بدون عمل قال بعض السادة الحكماء : ان الفراغ لا لذة فيه الا لمرضى الاذواق وان البشر مهما استغنوا عن العمل من جهة احتياجهم الى ما يفتقرونه ويكسوم فهم في احتياج اليه من جهة ما يفتنضيه الفكر من الابداع والتوليد ومن حيث ما تقتضيه سائر الاعضاء من الارتياح للحركة اه وكما عادت العناية بتحريك الفكر بفوائد كبرى ، وجنت الامة من آثاره ما به حياتها في الدين والدنيا ، (هذا) وقد رأينا ان نكتفي من فقه هذه المسألة بما ذكرناه . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ،

(الخاتمة)

(في طرف تاريخية ولطائف ادبية)

(الاولى)

(في معنى التلغراف وتاريخ حدوده وبقية الآلات التي اخترعت لتقريب النقل عن بعد)
(التلغراف) لفظة يونانية معناها الكتابة عن بعد ثم غلبت كى الآلة التي تبلغ بها الاخبار الى بعد ولما كان مصدرها الكهربية سميت التلغراف الكهربي وتسمى ايضاً السلك الكهربي والسلك البرقي

واول من استعمل الكهرباء في المخبرة عن بعد رجل فرنساوي يدعى جينيف

(من بلاد سويسرا) اسلاكاً على عدد الحروف فكما اراد حرفاً ارسل سبب في السلك المعد له مقدار من الكهرباء فيجذب ذلك السلك كرة خفيفة فيعلم المخاطب (بالفتح) الحرف الذي قصده المخاطب (بالكسر) وكان ذلك سنة (١٧٧٤) م و (١١٩٥) هـ ويقال ان في سنة (١٢٣٦) م و (١٠٦٤) هـ خطرت خواطر لبعض المفكرين فيه تماثله الا ان ذلك لا يستحق ان يعد كشفاً سابقاً للاكتشاف الحقيقي

واما (تلفون) فكلمة يونانية مركبة من اها الصوت البعيد وحاصلها الاسماع عن بعد وهي اسم لآلة حديثة الاختراع تكون بالنسبة الى الصوت كالتلغراف بالنسبة الى الكتابة فانها تستخدم لنقل الصوت كما هو من مكان الى آخر ومخترعها من اميركا وهي من الاختراعات النفيسة المفيدة كالتلغراف (ونعمة الكلام عليهما في دوائر المعارف والمعاجم)

واما تاريخ حدوث (التلغراف اللاسلكي) فذكر بعضهم انه في سنة ١٩٠٨ م و ١٣٢٦ هـ خطر لعالم من الغرب وجوب الاتصال مع الافطار النائية بواسطة فعالان أكاذمية العلوم الفرنسية برأيه هذا وطلب منها ان تنصب سارية للتلغراف اللاسلكي في قمة جبل في تاناريف ارتفاعها ٣٧٠٠ فاستصوبت الجمعية رأيه وما عمت ان عملت به ولكنها استعاضت عن جبال تاناريف ببرج ايفل

(قال الراوي) وقد بلغ التلغراف اللاسلكي في بضع سنين من الارتقاء والنجاح مبلغاً كبيراً وشهد العالم المتمدن من منافعه ما لم يكن يخطر ببال فهو الحامل لانباء البشر من مشارق الارض الى مغاربها والناقل للجنود او امر قادتها عن بعد سمحيق والمعان حالة البواخر الماخرة في عرض البحار بين تلاحم الامواج وعنف العواصف

(قال) لم يبلغك نبأ السفينة الانكليزية التي قذفتها في بدء سنة (١٩١١) العواصف الشديدة الى شواطئ فلوريدا وسجنتها بين الصخور وكادت تهطم فشرعت حينئذ تحاول جهداً للتخلص من الاخطار والمهلكة فاما نجحت ولما اعيتها الحيلة عمدت الى اللاسلكي فطيرت عليه الى كل سفينة في البحر مجزة بهذه الآلة نبأ موئها الحرج تستغيث مستعدة العون والاسراع الى نجدها والا ذهبت بمن فيها الى قاع البحر . وانفق لسفينة اميركية ان تلقت اشارة الاستغاثة فاشفقت للبصاير وابتقت لها على اللاسلكي ان تنبها عن مكان وجودها التبادر الى اسعافها ، ولما لبث الانكليزية الطلب وعينت لها المكان اقلعت الاميركية صوبها مسرعة كل الاسراع وما وصلت اليها حتى كانت على وشك الفرق فمدت لها يد الموعلة وشلتها من الخطر

(ثم قال) وان جماعة من العلماء اليوم يحاولون استعمال التليفون اللاسلكي وسوف
يفتحون ولئن كانت صناعته تتطلب من الدقة في العمل مالا تتطلبه صناعة التلغراف
اللاسلكي فان صبر المجتهدين فوق كل صعوبة اه
(واما التلسكوبيتور) فهي آلة تستخدم لنقل الكتابة والرسوم عن بعد وقد
ذكرت بعض المجلات انها جربت سنة ١٨٦٥ م و ١٢٨١ هـ على الخطوط بين باريس
واميانس وبين باريس ومرسيليا فجاءت بنتائج خطيرة ولكن الناس لم يتفروا على
استخدامها كما استخدموا التلغراف والتليفون حتى رأَت الادارة المركزية في لندن ان
تدخل هذه الآلة في معاهد البريد فتستعمل كما يستعمل التليفون فكلما حاول ان
جهازا واحدا ولا يوجد حتى الآن سوى مائة مشترك بالتلسكوبيتور ولكن الخط يستطيع
نقل رسائل ٧٥٠ اه

الثانية

(فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون قبل حدوث التلغراف من وسائل سرعة
الاجابة)

من ذلك (المشاع اليلية) فقد كان قواد الرومان يستعملون انواع نيران مختلفة للمواد
يقروُن بواسطتها الكلمات . وكان سكان اميركا الشمالية الاصليون يقيمون مراكز منتظمة
لاستعمال العلامات الاخبارية وبها تمكن هنود اميركا في البلاد الشمالية الغربية من
الانذار بقدوم فرينت بينما كان يجتاز قطره ، وفي الكتاب المعنون بالزُبقي او الرسول
السري السريع نقل طريقتين للكتابة عن بعد بواسطة المشاع وفيه ذكر طريقة
للتكلم من مسافة الى أخرى بثلاثة انوار او مشاعل توقد ليلا ويمكن استعمالها للدلالة
على حروف الهجاء وهي عندهم ٢٤ حرفا تنقسم الى ٣ اقسام كل منها ثمانية وبدل على
كل منها بمشعل او مشعلين او ثلاثة وعلى عدد الاحرف بالمرات التي ترفع بها المشاعل هذا
بعض ما جاء في كتاب دائرة المعارف وفيه بيان انواع شتى فليراجع

الثالثة

(في مناوَر الجبال)

قال القاضي شهاب الدين ابن العمري في كتاب التعريف بالمصطلح الشريف
في القسم السادس في مراكز البريد والحمام والمناوَر ما مثاله :

فأما المناور فهي مواضع رفع النار في الليل والدخان في النهار للإعلام بحركات النار إذا قصدوا البلاد للدخول لحرب أو لاغارة . ولما يرفع من هذه النيران أو يدخن من هذا الدخان أدلة تعرف منها اختلاف حالات رؤية العدو والمخبر به باختلاف حالاتها تارة في المدد وتارة في غير ذلك ، وقد اُرصِد في كل منور الديابِد ^(١) والنظارة لرؤية ما وراءهم وأبراء ما أمامهم ولم على ذلك جوامك مقررة فمنذ اُصلح الله بين الفتيين وميز جنائب المجتنبين ، قل بذلك الاحتفال ، وصرف البال

والمناور المذكورة تارة على رؤوس الجبال وتارة تكون في ابنية عالية ومواضعها تعرف بها أكثر السفارة وهي من أقصى ثغور الاسلام كالبيرة والرحبة الى حضرة السلطان بقلعة الجبل حتى ان المتجدد بكرة بالفرات كان يعلم بها عشاء ، والمتجدد بها عشاء كان يعلم بها بكرة

فأما طريق الرحبة فكان بنور بمدينة عانا فترى ناره اودخانه بخربة الروم وبالجرى ايضا ويرفع فيها او في احدهما فيرى من كل منها بوادي الهيكل ويرفع فيه فيرى بالقناطر ويرفع بالقناطر فيرى بالرحبة وقالا الله ويرفع بها فيرى في كواتل ويرفع بها فيرى في منظره قباب ويرفع بها فيرى بمخفر اسد الدين ويرفع بها فيرى بالسخنة ويرفع بها فيرى بمنظرة ارك ويرفع فيها فيرى بالبويت وهو قنطرة بين ارك وتدمر ويرفع فيها فيرى بمنظرة البيضاء ويرفع فيها فيرى بالحير ويرفع فيها فيرى بجلجل ويرفع فيها فيرى بالثربتين ويرفع فيها فيرى بالعطنة ويرفع فيها فيرى ببنية العقاب ويرفع فيها فيرى بمأذنة العروس ويرفع فيها لما حولها انذاراً للرعايا وضمماً للاطراف ويرفع حول دمشق بالجبل المطل على برزة فيرى بالمانع ويرفع به فيرى بتل قرية الكتيبة (ثم عدد المناور بعدها الى اعلى الحذب بغزة)

ثم قال : ثم لا منور ولا اخبار بلسان النار الا على الجناح والبريد (قال) فأما هذه المناور الآن (ايام شهاب الدين ابن العمري) فرسوم قد غفت ، وجسوم أكل شعل النار ارواحها فانطفت ، والحمد لله على امن اطفاء نارها ، واخفاء منارها

قلت ولم يزل لهذه المناور آثار باقية لكنهما مدروسة على قم الجبال والمتجول في ضواحي الشام اذا اجتاز مجبالها قد يرى شيئاً منها والله الباقي

الرابعة

(في حمام الرسائل)

قال القاضي شهاب الدين ابن العمري في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف في القسم السادس في مراكز البريد والحمام ما مثاله : فأما مراكر الحمام فأول ما نقول انه نشأ من بلاد الموصل وحافظ عليه الخلفاء الفاطميون بمصر وبالقوا حتى افردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام وللفاضل محيي الدين بن عبد الظاهر في ذلك كتاب سماه (تمام الحمام) فأما أول من اعنى به من الملوك ونقله من الموصل فهو الشهيد نور الدين محمود ابن زنكي رحمه الله سنة ٥٦٥

ثم ذكر تدريجه من مصر الى مراكزه في البلاد فقال : يدرج من القاهرة الى بلييس ومنها الى الصاحية ومنها الى قطيا ومنها الى الواردة ومنها الى غزة ومنها الى الخليل والقدس الشريف ومن غزة الى نابلس ومنها الى لد ومنها الى قاقون ومنها الى جينين ومنها الى صفد ومنها الى بيسان ومنها الى اربد ومنها الى طفس ومنها الى الصنمين ومنها الى دمشق ومن كل واحدة من هذه المراكز الى ماجاورها ثم من دمشق يسرح الحمام الى بعلبك ويسرح الى قارا ويسرح الى القريتين ثم من قارا الى حمص ومنها الى حماه ومنها الى المعرة الى حلب الى غيرها من الممالك الاسلامية اه ملخصا

وقال الحافظ السيوطي في حسن المحاضرة : قال ابن كثير في تاريخه : في سنة سبع وستين وخمسمائة اتخذ السلطان نور الدين الشهيد الحمام الهوادي وذلك لامتداد مملكته واتساعها فانها من حد النوبة الى همدان فلذلك اتخذ قلعة وحبس الحمام التي تسري الآفاق في اسرع مدة وايسر عدة وما احسن ما قال فيهن القاضي الفاضل : الحمام ملائكة الملوك : وقد اظنبت في ذلك العماد الكاتب والطرب واعجب وانغرب

وفي سنة احدى وتسعين وخمسمائة اعثنى الخليفة الناصر لدين الله بحمام البطاقة اعتناء زائداً حتى صار يكتب بانساب الطير المحاضر انه من ولد الطير الفلاني وقيل انه بيع بالف دينار

وقد ألف القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في امور هذه الحمام كتاباً سماه تمام الحمام وذكر فيه فصلاً فيما جرت العادة به في ذلك فقال : كان الجاري به العادة انها لا تحمل البطاقة الا في جناحها لامور منها حفظها من المطر ولقوة الجناح ، والذي استقرت

عليه قواعد الملك (يعني في عهده) ان طائر البطاقة لا يلهو الملك عنه ولا بغفل ولا
يمهل لحظة واحدة فنفوت مهات لا تستدرك اما من واصل واما من هارب وامام من
متجدد في الثغور ولا يقطع البطاقة من الحمام الا السلطان بيده من غير واسطة أحد
فان كان يأكل لا يميل حتى يفرغ وان كان نائمًا لا يميل حتى يستيقظ بل ينه ، وتكتب
البطائق في ورق الطير المعروف بذلك ، وتؤرخ بالساعة واليوم لا بالسنين ، ولا يكثر
في نعوت المخاطب فيها ولا يذكر في البطائق حشو الالفاظ ولا يكتب الا لب الكلام
وزبدته وما قاله في وصفها ابن الاثير كاتب الانشاء : طالما جادت بها فأضحت مخلفة
وراءها تبكي عليها السحب ، وصدق من سماها انبياء الطير لانها مرسل بالكتب ، وفيها
يقول ابو محمد القيرواني :

خضر نفوت الريح في طيرانها يا بعد بن غدوها ورواحها
تأتي باخبار الغدوة عشية لمسير شهر تحت ريش جناحها
وكأنما الروح الامين يوحيه نقت اهداية منه في ارواحها

وقال غيره مطلع قصيدة

يا حبذا الطائر الميمون بطرقنا في الامر بالطائر الميمون ننبينا
فاقت على الهدى المذكور اذ حملت كتب الملوك وصانتها اعاليها
تلقي بكل كتاب فحوصاحبه تصون نظره صونًا وتحفيها
فما تمكن عين الشمس تنظره ولا تجوز ان تلقيه من فيها
منسوبة لرسالات الملوك ذبال منسوب تسمو ويدعوها تسميها
اكرم بجيش سعيد ما سعادته مما يشكك فيها فكر جاليها

وقال في وصفها شيخ الكتاب ذو البلاغتين ابو القاسم شيخ القاضي الفاضل : واما
حمام الرسائل فهي من آيات الله المستنطقه اللسن بالتسبيح ، العاجز عن وصفها اعجاز البليغ
الفصيح ، فيما تحمله من البطائق ، وتردبه مسرعة من الاخبار الواضحة الحقائق ، الى آخر
ما قاله . ثم نقل السيوطي في وصفها عن القاضي ابن عبد الظاهر وتقي الدين ابن حجة فانظره

(الخامسة)

(مما نظم في التنازف قول بعض الادباء)

سعى ركضاً رسول الكهرباء على اسلاكه فوق الهواء
جرى متدفقاً من دون صوت كما تجري الاشعة من ذكاء

وطار بارضنا برآ ومجرآ
وقد اوحى برمز جاء خطآ
اصم سامع اقوال دان
جماد كاتب من غير كف
به التلميح تصريح جلي
وليس يربيه حر ويرد
يقابل ضغط اعصار بر
تجارى في الضياء وفي الدبابي
فيشبه في سكينة فوادآ
كذا اسلاكه تحكي عروفا
واعصابا بها الاحساس يحري
تسير بطيها الانباء تحي
فسيحان الذي اهدى عقولا

ومن قصيدة اخرى^(١)

ما اماط الغيوم غير بريد ال
معربا باللسان وهو حديد
هو نبض الحياة انعش بالتحري
هو طب النفوس منه شفاها
والرسول الامي جاء بشيرا
ونذير يتلو لقلب الاعداء
اعجبي التجار وهو حجازي
والخطيب الذي رقى صهوة الا
دررا عن نظيرها ما تشظى
تلك بشرى مرت بجاحتيه
تلك درياق كل قلب لسيح

هذا آخر ما قدر لنا جمعه من هذا الكتاب والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب

فتاوي الاشراف

في

العمل بالتلغراف

انخبت من عدة فتاوي مصدقة لما جاء في الكتاب المنقذ
للشيخ جمال الدين القاسمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(هذا ما جاء مصدقاً للكتاب المتقدم من فتاوي الاشراف في العمل بالتلغراف)

الفتوى الاولى

للامام العلامة الاشهر ، شيخ مشايخ الازهر ، الشيخ محمد عlish رحمه الله تعالى
جاء فتاويه المطبوعة في مسائل الصيام ما مثاله :

ما قولكم في حادثة في سنة احدى وثمانين (بعد المائتين والالف) هي انه بعد صلاة
الجمعة حضر خبر من الشام في التلغراف لبعض الثغور بانه ثبت في الشام رؤية هلال
رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فافق مفتيه بالعمل بهذا الخبر والحكم بثبوت
الشهر في ذلك الثغر وحكم قاضيه بذلك تمسكاً بقول بعض حواشي التنوير الظاهر انه
يلزم اهل القرى بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانها علامة ظاهرة تفيد
غلبة الظن بثبوتها عند قاضي المصر وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمل
كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لثبوت رمضان اه
ولما سمع بذلك بعض هؤلاء القطر الشامي عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى
المذكورة فائلين بعدم جواز الحكم بثبوت رمضان بناءً على ذلك مستدلين بعبارة من
الكتب المحررة فهل يعول على الفتوى المذكورة او على قول المعارضين افيدوا الجواب .
(فاجبت بما نصه)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله يعول على الفتوى المذكورة
لان سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة
في مدة يسيرة جدا واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين وانفقوا على ذلك اموالاً جسيمة
واستغنوا به عن السعاة وارسال المكاتب غالباً فمارقانوناً معتبراً في ذلك يخاطب به
السلاطين بعضهم بعضاً في مهات الامور وتبهم الناس على ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم
عن الشيخ ابي محمد والخطاب وغيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفتوى الثانية)

(للعلامة الشيخ عlish ايضاً عن فتاويه المطبوعة)

ما قولكم فيمن انتظروا هلال رمضان فلم يروه واصبجوا مفطرين وقد بلغهم بالسلك ثبوت رمضان في مصر معتقدين انه لا يلزمهم الصوم به وان الحكم به مبني على قول المنجمين فهل تجب عليهم الكفارة ام لا فيدوا الجواب (فاجبت بما نصه)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تجب عليهم الكفارة لبعده تأويلهم لاستئذانهم فيه لجهاهم وسوء ظنهم والله سبحانه وتعالى اعلم

الفتوى الثالثة

(للفقهاء المتبحر الشيخ محمد كامل الطرابلسي الحنفي مفتي طرابلس الغرب)
رأى هذا الفاضل في مسألة التلغراف ما رآه استاذ الشيخ عليش في فتاويه السابقين فلذلك نقلها بحروفها وضمها الى فتاويه الكاملية ^(١) لتتبع الامه بها واقربها موافقاً لها ودل بذلك رحمه الله على كمال عقله اذ رأى ان المسألة متفق عليها بين المالكية وغيرهم فرأى ان تعول عليها فقهاء الحنفية كغيرهم ومن المعلوم ان الفتاوي مرجع الفقهاء والقضاة وغيرهم ولما نقل الفتوى بن بحروفها قال بعد ذلك ماثله :

أقول ربما يفهم من قوله (اي الشيخ عليش) واقاموا لاعماله اشخاصاً مسلمين انهم لو اقاموا على اعماله اشخاصاً كفاراً لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات ^(٢) هذا وجواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة مبني على مذهب السادة المالكية واما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة ^(٣) لان الكفارة عندنا انما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائماً ثم افسد صومه والله تعالى اعلم انتهى ما في الفتاوى الكاملية

الفتوى الرابعة

(لمفتي مصر العلامة الشيخ محمد العباسي المهدي الحنفي رحمه الله)

-
- (١) في الحوادث الطرابلسية مطبوعة في مصر سنة ١٣١٣
(٢) سيأتي في الفتوى (الحادية عشرة) وفي الفتوى الثانية عشرة ما يجوز في التلغراف وقد قدمنا في الفصل الخامس من الباب الاول وفي الفصل الرابع عشر من الباب الثالث في اجوبة الشبه في الشبهة الخامسة ما فيه الكفاية
(٣) وعند الشافعية لا تجب الكفارة في ذلك مطلقاً

جاء في الجزء الاول من الفتاوي المهدية في الوقائع المصرية^(١)

(سئل)

بافادة من محافظة مصر في ١٢ ذي القعدة سنة (١٢٩٤) حاصلها حيث ان ما توضح بهذه الافادة الواردة للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سواكن في ٢٠ الماضي يلزم اطلاق حضرتكم عليه والافادة عنه لزم شرحه لحضرتكم الامل الاطلاع عليه والافادة

(أجاب)

علم ما تضمنته افادة وكيل محافظة سواكن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم الشرعي فيما لو صدر لمحافظة سواكن تلفراف بثبوت الفطر او ثبوت هلال رمضان هل بعد ذلك ثبوتاً شرعياً في حق اهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعي فيها اهل تلك الجهة بالصوم او الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنده شهود شهادة معتبرة برواية الهلال او يحكم قاضي بلدة اخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر شرعاً او لا وذلك بناء على توقف قاضي تلك الجهة في حكم تلك الحادثة،

والافادة عن ذلك ان المصرح به انه بقبل في ثبوت رمضان مع وجود علة في السماء كغيم خبر عدل ومع عدم العلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأي الحاكم، وعن الامام الاعظم انه يكتفي بشاهدين واختاره في البحر، وذكر في رد المحتار انه يتعين الافتاء به في هذا الزمان وفي الفطر وغيره من الاشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول احرار غير محدودين في قذف كما في سائر الاحكام لكن لا تشترط الدعوى ومع الصحو بقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وانه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة انه شهد شاهدان برواية الهلال في ليلة كذا وانه قضى القاضي به ووجد استنجا شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برواية غيرهم لانه حكاية، وكذا لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تأقي من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن روية لا مجرد الشيوخ من غير علم بن اشاعه كما ذكره الرحمي واستحسنه في رد المحتار فتكون هذه الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور = هذا ما بعد ثبوتاً شرعاً ويجب على القاضي به الزام الناس بالصوم او الفطر نعم لو اخبر عدل ثقة احداً برواية الهلال عند غير

الحاكم الشرعي او كان غير ثقة ووقع في قلب الخبير صدقه لزمه الصوم ديانة كما لو اخبر بثبوت الهلال عند قاضي بلدة اذ خبر العدل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتعزى فيما اخبر به فان وقع في قلبه الصدق عمل بتحرية ولو اخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم فكذلك وهذا من امور الديانات

وفي رد المحتار ان الظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع او رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن ، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به ، واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان انتهى

وما يستفاد بالتلغراف من الاخبار بثبوت الهلال لرمضان او الفطر الظاهر انه ينزل منزلة الواحد (١) بآثبات هلال الصوم او الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بوجبه (٢) غاية الامر ان من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم (٣) فاذا ضربت المدافع بناء على هذا الخبر التلغرافي فحكم سامعها كحكمه هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم اه كلام العباسي

الفتوى الخامسة

(لشيخ الجامع الازهر واكبر علماء المالكية واشهرهم بمصر الشيخ سليم البشري)
سئل " بما مثاله :

ما قولكم دام النفع بعلمكم فيما يسأل عنه اهل السودان المالكيون وهو انه قد جرت العادة عندهم في هذه السنين ان يرسل اليهم بواسطة التلغراف باسم بعض

(١) هذا في تلغراف واحد اما اذا تعدد فقد يخرج الى الاستفاضة او التواتر
(٢) لان الخفية اشتراطوا في الصحو التعدد ولكن هذا في الشاهد لا في الخبر عن الحكم والتلغراف مخبر كما عرفت مراراً (٣) وعليه فما من أحد يحضوه تلغراف موثوق به الا ويلزمه الصوم لان الثقة لا يرتاب في صدقه

(٤) السائل له صديقنا الشيخ ابو القاسم احمد هاشم القاضي بواد مدني من بلاد السودان بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣٢٧ ولما بلغه شرعي في تأليف كتاب في هذه المسألة ارسل لي صورة الفتوى هذه بخطه وعنها نقلت وقد نقل هذه الفتوى بتامها صديقنا العلامة السيد رشيد رضا في مجلة المنار في الجزء ٣ من المجلد ١٣

روائيه^(١) انه قد ثبت شرعاً ان اول رمضان يوم كذا وربما لم يراحد منهم الهلال مع الصحو فمنهم من يستند على التلغراف وبصبح صائماً ومنهم من يزعم ان الصوم منوط بروية الهلال فيصبح مفطراً . واذا مضى بعد وصول الخبر اليهم ثلاثون يوماً ربما لا يري احد منهم هلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو ولا يأتهم فيها خبر التلغراف عما ثبت شرعاً بمصر^(٢) وايضاً ربما كان حكم الحاكم المخالف^(٣) بثبوت الصوم مبنياً على شهادة عدل واحد او كان حكمه بالصوم مبنياً على روية عدلين واذا لم يرهلال شوال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لا يري تكذيبهما بل يري تكميل العدد ثلاثين بعد رؤيتهما هلال رمضان^(٤) وكذلك حكمه بثبوت الصوم بناء على تمام

(١) هذا من الشبه عندهم في المسألة كما تراه مجاباً عنه في الشبهة السابعة عشرة في كتابنا اه جمال الدين

(٢) توضيح الاشكال ان مذهب المالكية اذا لم يرهلال شوال بعد ثلاثين في حالة الصحو من يوم الصوم المبنى على ذلك التلغراف ولم يأتهم تلغراف من الجهة التي اثبتته بثبوت هلال شوال بدل ذلك على كذب الشهود فيتوقف عن الفطر قال الشيخ خليل : فان لم يربعد ثلاثين كذباً : هذا مقتضى مذهبهم ونحن قدمنا تحقيق ذلك في حل الشبهة الرابعة عشرة من كتابنا اه جمال الدين

(٣) اي المخالف مذهبه للمذهب البلاد التي يرسل اليها التلغراف بان كان حنفياً والآخر مالكية ونحو ذلك

(٤) توضيحه ان صوم رمضان عند المالكية لا يثبت الا بروية شاهدين عدلين وكذلك الفطر لا بد فيه من روية عدلين فالقاضي عليهم قد يكون غير مالكي فيثبت به عدل ويبرق بذلك او بهدلين ويأمر بالفطر بعد ثلاثين وان لم يرهلال يقول المالكية المستفتون ماذا نعمل بتمتضي المذهب او بحكم الحاكم هذا ملخص الاشكال عندهم اما نحن فترى اتباع امر الحاكم اذا اتحدت المطالم اعتصاماً بالوافق وابتعاداً عن الخلاف والشقاق وقد اخبر النبي صلوات الله عليه بان الشهر يكون تسعاً وعشرين وثلاثين ولم ينقل عنه ولا عن خلفائه الراشدين عليهم رضوان الله تحري هلال شوال بعد اكمل العدة ليعوموا احداً وثلاثين لا سيما في ركن هو من اعظم الاركان والشعائر الدينية وفقها المالكية لم يجمعوا على البت في ذلك فقد قال الشيخ خليل : وفي لزومه — اي الصوم — بحكم المخالف بشاهد تردد : وكنت ذكرت العلامة مفتي المالكية في —

شعبان الذي ثبت اوله برؤية عدلين ولم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين من منذ رؤيتهما هلال شعبان وكل ذلك مخالف للذهب المالكي فإذا بصنع اهل السودان في صومهم وافتطارهم حتى يكون عملهم موافقاً للشرع والحائس كما ذكرنا في السؤال افيدونا مأجورين

(فاجاب) بما صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . قد نص فقهاؤنا على ان ثبوت الصوم عند الحاكم وان لم يحكم بالفعل وحكمه بالثبوت كل منهما يوجب الصوم على كل من نقل اليه سواء نقل بعدلين او جماعة مستفيضة بل ولو كان الناقل عدلاً واحداً لان هذا من الخبر الصادق لا الشهادة ولو كان المنقول اليهم ممن يعتنون بامر الهلال (١) ونصوا ايضا على الاكتفاء في الثبوت بالامارات التي جرت العادة بها في اشهار الثبوت كتعليق القناديل الموقدة على المنائر حيث جرت العادة انها لا توقد الا بعد الثبوت الشرعي وكضرب المدافع كما هي العادة عندنا بمصر — ومن هذا القبيل ارسال الخبر بالسلك التلفرافي بل هو في زماننا اذل واغوى وعليه اعتمدت الملوك والحكام في تبليغ احكامهم ومخاطباتهم وافتي العلماء بكفايته في ذلك وهو في ايماننا هذه لا يرسل الا باذن الحاكم الشرعي باشهار حكمه في جميع الجهات فهو كرسول ارسله لتبليغ حكمه فيجب الصوم على كل من بلغه في اول رمضان كما يجب الفطر على من بلغه به ثبوت رؤية هلال شوال ومن خالف بعد بلوغه بصوم او افطار فهو مخالف للحق والصواب الذي افتي به العلماء . ولا عبرة باختلاف المظالم على ما هو المذهب الا ان يبعد جداً كخراسان من الاندلس فان كل قوم يعملون

— الجزائر — صاحب الفتوى الآتية — في عبارة الشيخ خليل هذه فقال لي مالمخصه : التردد عبارة عن احتمال امرين في عبارة الشيخ خليل اشارة الى انه لا نص للمقدمين واشارة الى لزوم تأمل الفقيه وتحريه (قال) ومقتضى الاحوال قد ترجح احد القولين على الآخر اه يعني نحو ماقلناه من اتفاق الكلمة وعدم الشذوذ عن الجماعة وهذا ملحظ من جوز التذهب بمذهب تقليد مذهب آخر في مسألة عدم رؤيته ليلة الحادي والثلاثين وفحوا وما القصد الا رفع الحرج والتيسير وجذب المتوقفين وافناعهم باسم التقليد اه جمال الدين

(١) اي كاهل المدن

بما عندهم لا يجري عليهم حكم الآخرين كما حكى ابن عبد البر الاتفاق عليه . واحتمال ان الحاكم المخالف بنى الحكم على رواية شاهد واحد في النعيم نادر جداً وعلى فرض حصوله وتحققه في المذهب قولان في لزوم الصوم وعدمه لزومه يجوز العمل بكل منهما او تقليد مذهب الحاكم والعمل عليه . واما البناء على تمام العدد من ابتداء رؤية العدلين ولو لم ير الهلال ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكون المخالف لا يرى التكذيب فان كان قد حكم بالفطر لزم الافطار وان كان لم يحكم الا بثبوت الصوم بروية العدلين فليس ذلك حكماً بالافطار الا ان يحكم حين الروية بموجب لزوم الصوم فيجب العمل به في الافطار ايضاً كما يجب العمل بكامل العدد ان كانت ليلة احدى وثلاثين نفية . ومثل ذلك حكمه بالصوم بكامل شعبان الذي ثبت اوله بروية عدلين وان لم ير غيرهما هلال رمضان ليلة احدى وثلاثين مع الصحو لكونه لا يرى التكذيب فيجب به الصوم قطعاً او كان قد حكم بموجب ثبوت اول شعبان حين حكمه بثبوته فانه يتضمن الحكم باعتبار تمام العدد من ابتداء الروية . واما مسألة عدم رؤية هلال شوال مع الصحو ليلة احدى وثلاثين مع عدم ورود خبر من مصر اليهم فانهم يصومون يوم الحادي والثلاثين احتياطاً للخروج من العبادة والفرض عدم الروية مع الصحو فان كان غيباً اكتفوا بكامل العدد واذاجاءهم خبر الافطار اثناء النهار افطروا ولم ان يقلدوا الحاكم في مذهبه ويعملوا على الكمال دون التكذيب ويعملون على رؤيتهم ان تباعد جداً كما سبق عن ابن عبد البر حكاية اتفاق اهل المذهب عليه والذي اراه ان الايسر في مثل هذه الامور تقليد مذهب الحاكم المخالف او اعتبار البعد جداً ان تحقق والله تعالى اعلى واعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

املاء الفقير اليه تعالى خدام العلم والفقراء والسادة المالكية بالازهر المعمور (سلم البشرى)

عني عنه اه بحروفه

الفتوى السادسة

(لمولانا الاستاذ الشيخ عبدالرزاق البيطار عالم الشام واكبر علمائها الاعلام)
 (مثل) امتنع الله به عن رأيه في مسألة التلغراف فكتب بعد البسملة مأمثله :
 ان التلغراف الذي حدث في هذا العصر — وكان رحمة بذكر شأنها — مما اجمع الناس عامة على قبول خبره من دون تردد بين سائر الامم الاسلامية وغيرهم ، وليس خبره انزل من خبر الواحد العدل بل ربما يقال ان خبره اوثق لان العدل اذا نقل خبراً

انما يقوله غالباً بالمعنى ويجوز عليه الصدق وخذه والزيادة والنقصان بخلاف التلغراف فانه يؤدي نفس العبارة بلفظها من دون زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير فان تأتى فيه كذب او خطأ فهو من غيره لا منه ، والناس قاطبة من ملوك وولاة وقضاة قد اعتمدوا على خبره في سائر الدواوين الشرعية والنظامية وتلقوه بكل قبول وعملوا بمقتضاه في اوامرهم وشؤونهم وماجرى باتهم بدون ادنى توقف دع عنك التجار وغيرهم حتى انه لو اخبر بموت شخص في بلد نائية عن اهله فان تركته تقام وزوجته تعتد وتعزى اهله به وقد يصلى عليه غالباً وهذا امر مستفيض ليس عليه ادنى شبهة ، وحيث كان كخبير الواحد فانه مقبول شرعاً كما قبل الناس غيره مما هو مثله كالمدافع في اثبات رمضان وتووير المنائر والرسائل التي تعاملها الناس في قضاياها وحاجاتها والساعات والمحارب وبرة القبلة في معرفة القبلة وغير ذلك وهذه كلها الا الرسائل لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولنا على ذلك شاهد عظيم وهو عمل الناس العمل الذي يعد كالاجماع بلا تكبير وحيث كان كخبير الواحد فانه مقبول شرعاً ، ثم لنا دليل قطعي على قبول خبر الواحد وهو ما رواه اهل السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي واخبره بانه رأى الهلال فقال له عليه الصلاة والسلام أتشهد ان لا إله الا الله قال نعم قال أتشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال عليه الصلاة والسلام : يا بلال اذن في الناس ان يصوموا : ومثله ما رواه ابو داود وصححه الحاكم وابن حبان عن ابن عمر رضي الله عنه قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم افي رأيتهم نصام وامر الناس بهيامه : واذا لم تقتد برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو القدوة العظمى فبمن تقتدي . ودل هذا على انه لا يكلف الشاهد لفظ الشهادة بان يقول اشهد وكى انه لا يشترط بناء الثبوت على دعوى ودل قبوله صلوات الله عليه شهادة الاعرابي على قبول خبر المستور اذ لم يطلب تركيته ولا سمي في الرواية ، ثم ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم هو في امر ديني لافي امر دنيوي فن فرق بينهما طلب منه دليل على التفرقة على ان هذا دليل على قبول خبر الواحد في الامر الديني لا الدنيوي فحينئذ قبوله في الامر الدنيوي من باب اولي اه ما كتبه الاستاذ حفظه الله تعالى

الفتوى السابعة

(للاستاذ العلامة الشيخ محمد الشطي عالم الحنابلة السافيين في الشام)
قال هذا الاستاذ رحمه الله تعالى في كتابه « توفيق المواد النظامية لاحكام الشريعة

المحمدية» (١) ماثله مادة ٢٠٠ ان التلغراف هو من الامور اليقينية وهو نقل كلام عن شخص معين بوجه التحقيق (قال) فقياساً على ما تقدم (٢) من النقول يجوز الحمل به والحكم بموجبه في سائر العقود فاذا حكم بموجبه ثم تبين خلافه فيغرم صاحب الامضاء ما حكم بموجبه لانه المتسبب قياساً على ما ذكره من ان الشاهد اذا رجع عن شهادته بعد الحكم فيغرم ما حكم بشهادته لانه المتسبب (ثم قال) ويمكن ان ينسب الكلام على حكم التلغراف ونوصله الى نحو من مائة مادة ان شاء الله تعالى (٣) اه كلامه .

الفتوى الثامنة

(للاستاذ الفقيه المتفني الشيخ عبد الباقي الافغاني الحنفي نزيل حمص)
 قل رحمه الله في رسالته (الفوائد النافعات في احكام السلك والساعات) ماثله:
 اعلم ان الملك البرقي امر حادث معتبر عند العرف العام في الاخبار الدينوية غابة الاعتبار كيف وعليه انتظام العالم ومدار الحكم والحكومة (الى ان قال)
 ان حكم السلك الحمد ودعي ما الهمني ربي وهو المعتمد عندي كحكم الكتاب والكتاب معتبر في الشرع يعمل به ويعتمد عليه على ما ظهر عندي فكذا ما في حكمه ، وانما قلنا ان الكتاب معتبر في الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل كتاباً بيد صحابي الى هرقل قيصر الروم وكذلك الى كسرى ملك الفرس بدعوهما الى الاسلام فلو كان الكتاب المرسل من حيث الخبر غير معتبر في الشرع لما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ويجوز ان يكون حكمه كحكم الساعة المحرمة لان كل واحد منهما مشترك في

(١) مطبوع في مصر وهو من نفائس المصنفات

(٢) يعني ما نقله قبل في مادة ١٩٢ من انه يعمل الحاكم بسجل النضاة المحفوظ ، وما نقله عنهما في مادة ١٩٣ من انه يعمل الحاكم بالدفتار الخافاني لانه مأثور من التزوير ، وما نقله في مادة ١٩٤ من انه يعمل الحاكم بالاحجار المنقوشة على ابواب المدارس ونحوها بان محل كذا وقف على كذا بلاينة ، وما نقله في مادة ١٩٥ من انه يعمل الحاكم بكتاب وقف قدّم ظهر عليه ابارات الصدق ولم يتطرق اليه شبهة ، وقد قاس على هذه الفروع المذكورة في اشهر كتب الخبالة المفتي بها وهي الاقناع والغاية والاحكام السلطانية لابي يعلى العمل بالتلغراف والحكم به في العقود بجامع التيقن والامن من التزوير (٣) قد حالت المنية دون الامنية في اتمامه تلك المواد رحمه الله واثابه

كونه صنع الانسان فاعتبار احدهما دون الآخر مع صحة التجربة في كل منهما ترجيح بلا مرجح وهو باطل ويمكن ان يكون حكمه كحكم الواحد العدل لان خبره خبر الواحد من حيث الظاهر وهو يوجب العمل فيعتبر خبره في بعض حقوق العباد كالحقوق التي لا الزام فيها اصلاً كخبر الوكالة والمضاربة والرسالة في الهدايا ونحوها من الودائع فانه لا الزام فيها على احد بل يختار بين ان يقبل الوكالة وغيرها وبين ان لا يقبل فهذه الحقوق وامثالها مما لا الزام فيه على احد كما تثبت بخبر الواحد كيفما كان ذلك الواحد كذلك تثبت بخبر السلك ايضاً لانه خبر الواحد لا غير ولان الانسان وان كان ورعاً نقيماً نقيماً يحفظ نفسه من الزور والكذب ولكنه لا بد من ان يقع فيه ولو كان نسياناً واما السالك الممدود من اليوم الذي ظهر في العالم وجوده فلم يتبين خطؤه فكيف لا يقبل خبره ولا يعتمد عليه ولان الحوادث ممدودة والنصوص معدودة والضرورات تبيح المحظورات ففيه دليل على اعتبار خبره ومع قطع النظر عن هذه الادلة يكفينا في اعتباره ابتداءً السلطنة عليه شرقاً وغرباً اسلامياً وكفراً فتكذيبه تكذيب العالم كله (١)

ثم اطال رحمه الله وفصل المواضع التي يقبل فيها خبره والتي لا يقبل حسب ما اراه اليه اجتهاده وتخرجه فراجع (٢)

الفصل التاسع (٣)

(للعلامة الشهير السيد محمد رشيد رضا الحسيني)

(سئل) أتجوز الشهادة بالتلفراف وعليه المجوس والنصارى

(١) هذه الجملة لا يثردرر امثالها الا حكيم كبير . وفيلسوف خبير . وفقه بضم الى المسائل الدينية . معرفة السياسة الشرعية والمدنية العصرية . ومراعاة ان التلفراف اذا كان نظام الملك في اطراف الكرة قوامه وعماده في مصالحه وصوالحه فهل ثمة درجة نفوقه في اليقين كلا . وما ابدع قوله : فتكذيبه تكذيب العالم كله : فليتأمل ما يرمى اليه والله الهادي

(٢) كان وقع في كلام الشيخ الانفاني صاحب الفتوى المذكورة انه لا يعتبر خبر التلفراف في صيام رمضان لشبهة اردوها وقد نقلناها واجبتنا عنها في الشبهة الاولى من الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من هذا الكتاب فراجع

(٣) من فتاوي المثار جزء ١٥ مجلد ٧ سنة (١٣٢٣)

(فأجاب)

خبر التلغراف لا يسمى شهادة عند الفقهاء فلا يعملون به فيما يتوقف اثباته على شهادة الشهود وإنما هو خبر كالكتابة فينبغي ان يعمل به حيث يعمل بالكتابة بشرطها وهو الامن من التزوير فاذا لم يكن هناك ثقة بان هذا التلغراف من فلان فكيف يؤتى بمضمونه واما اذا كان هناك ثقة بان هذا التلغراف من فلان فحكمه حكم خبره ولا يخفى ان خبر المجوسي والنصراني يعمل به في اقراره وفي شهادته على مثله اتفاقاً . هذا ما ظهر لي من نصوص الفقه واقبسته . واذا رجعنا الى اصل الكتاب والسنة وحكم التشريع يتجلى لئان البيعة في الشرع هي كل ما يتبين به الحق بحيث يثق الحاكم او غير الحاكم بان هذا الشيء صحيح او غير صحيح فمن التلغرافات ما ترسله الحكومة الى عملها فلا يشكون في صحة مضمونه، وكونه من الحكومة ومنها ما يرسله تاجر الى آخر فلا يشك في كونه منه ومنها ما يملك في مرسله او في مضمونه او فيها معاً ولكل خبر حكمه وما ذكرناه في معنى البيعة قد اوضحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين واستدل عليه بالكتاب والسنة والعقل فليراجع ذلك فيه اهـ^(١)

الفقوى العائشة

(للاستاذ الممهر فقيه فلسطين الشيخ خليل حماد الدي^(٢) الحنفي الازهري)
كتب حفظه الله في هذه المسألة ما مثاله : اذا حصل الشك في يوم الاثنين من شعبان هل هو منه او من رمضان فحضر ليلته صورة تلغراف بثبوت انه من رمضان هل يجوز الاعتماد عليه وللحاكم الامر بصومه واذا تم العدد ولم ير هلال شوال افطروا

(الجواب)

لم نر نصاً في هذا عن اصحاب المذهب نعم افتى شيخنا الشيخ عيش المالكي بجواز الاعتماد عليه وتبعه مفتي مصر في فتاواه المهدية ونقله عنه مفتي طرابلس الغرب في فتاواه الكاملية

(١) والسيد المنيه به كلام على هذه المسألة في عدة مواضع من مناره الاغر

(٢) نسبة لبلدة لدم بضم اللام وتدين الدال من بلديات فلسطين قرب يافا والاستاذ المذكور مقيم بها وقد طبع له كتاب المطالب السنية من الخيرية والحامدية مقدمة بترجمته

ان يتطرق اليه الكذب فان ذلك القاضي لا يمكن عادة ان يخبر بثبوت الهلال الا اذا كان ذلك كذلك في الواقع . وذلك المدير لا يمكن ان يخبر عطوفة الباشا المشار اليه الا اذا كان الخبر وصل اليه يقيناً من ذلك القاضي وتحقق صدقه ولكن من باب الاحتياط والادب طلبنا من عطوفة الباشا ان يأخذ رأي صاحب الفضيلة قاضي مصر المحروسة لانه اكبر قاض بالديار المصرية وبعد اخذ رأي فضيلة القاضي المشار اليه تم الامر على ما رأيناه واعلن الفطر في يوم الثلاثاء

تم قال ^(١) الخبر الذي يقع به النقل اما ان يكون بطريق المشافهة او بطريق المكاتبة ولا يلزم ان يكون مجلس القضاء لانه خبر ديني لاشهاد

فأما خبر المشافهة فكان يشافه عدل غيره بانه رأى الهلال او بان فلاناً العدل اخبره بانه رأى الهلال او ان العدل رأى الهلال او ان جمعاً عظيماً رأوه

ومن قبيل الاخبار بالمشافهة الاخبار بواسطة الفونغراف (الآلة المعروفة الآن) فان ما يسمع منها هو بعينه كلام المتكلم اعادته تلك الآلة حاكية صوت المتكلم بدون ادى اختلاف متى كان المتكلم عدلاً معروفاً لدى المنقول اليه السامع عنها وسمع عنها ذلك، الخبر وجب عليه الصوم ديانة وكذا الاخبار بواسطة التلفون متى عرف المتكلم وعلم صوته ووثق بخبره وجب الصوم

واما خبر المكاتبة فكان يكتب عدل غيره بانه رأى الهلال او ان فلاناً العدل اخبره انه رأى الهلال ويرسل اليه ذلك الكتاب مع مخصوص او بواسطة البوستة المعروفة ففي عرف المرسل اليه خط المرسل او ختمه وعرف عدالته وجب الصوم

ومن قبيل الخبر بالكاتبة الرسائل التلفرافية سواء في ذلك التلفراف الديكي او بلا سلك ، وكما ان الخبر في خبر المشافهة بجميع انواعه المتقدمة هو المتكلم وصاحب الصوت لا آلة الفونغراف ولا التلفون كذلك الخبر في الاخبار الكتابية هو المرسل فهو الذي يشترط فيه العدالة ومتى علم المرسل اليه ان تلك الرسالة خطاباً كانت او تلفرافاً صادرة من مرسلها فلان العدل وجب عليه العمل بها فان المكاتبة يجب العمل بها كالمشافهة في البيانات ، واما واسطة في وصول تلك الرسائل فليس هو الخبر فلا يلتفت اليه ويستوي فيه ان يكون عدلاً او غير عدل مسلماً او غير مسلم . وحامل البريد وعامل التلفراف كل منهما واسطة في ابصال الرسالة من مرسلها وليس واحدهما هو المرسل

والخبر (ثم قال) ^(١) ولو كان عامل التلغراف هو المخبر لنسب اليه ذلك الخبر وهو خلاف المعقول والمعمول به فان كافة الناس من ملوك وامراء واعيان وتجار وغيرهم يرسل بعضهم بعضاً بالتلغراف ولا يفهم واحد منهم ان مرسل التلغراف هو من تلقاه من مرسله ولا انه هو المخبر بل ينسب الخبر لمن ارسله ووضع خطه عليه وختمه فالملك يولي الامراء والقضاة ويعزلهم بالتلغراف ولا يوجد احد يفهم ان الذي ولي الامر او القاضي او عزله هو من تلقى التلغراف وهو ذلك العامل وهكذا سائر المعاملات فكافة العقلاء يعتقدون كما هو الواقع ان عامل التلغراف واسطة وقد علمت بالنصوص الصريحة ان الواسطة لا يشترط فيها الاسلام (ثم قال) ^(٢) وجوب الصوم لا يتوقف على الثبوت عند القاضي والحكم به (ثم قال) ^(٣) نعم اننا لا نحتاج في وجوب الصوم او الفطر بالخبر التلغرافي الى حكم الحاكم بمقتضاه (ثم قال) ^(٤) انه بمجرد علم اهل البلدة ولو بغلبة الظن باي طريق من الطرق التي تفيد ثبوت هلال الصوم او الفطر وجب على كل من علم ذلك منهم الصوم او الفطر لا فرق في ذلك بين القاضي وغيره فان كل مكلف — قاضياً او غيره — ملزم بالزام الشارع له بان يعمل بالدليل الذي يفيد غلبة الظن في العمليات التي لا يمكن الوصول فيها الى اليقين (ثم قال) ^(٥) ومن هذا كله يتبين لك ان ما وقع من قاضي محكمة مركز الدر الشرعية صحيح شرعاً في هلال الفطر ويجب العمل به على كل من بلغه ولو بالخبر التلغرافي الرسمي ويجب على كل من بلغه الخبر بطريق شرعي ان يبلغه ويخبر به غيره ويأمنه قياماً بالواجب الديني كما يجب ذلك في رواية الاحاديث لان كلا من الامرين يتوقف عليه حكم ديني محض فان الحديث صروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يجب تبليغه لكونه دليلاً على حكم شرعي هو الوجوب او الحرمة او غير ذلك من الاحكام كذلك الخبر برواية هلال رمضان يجب به الفطر ويحرم به الصوم وكل منهما يوجب حكماً دينياً فوجب تبليغه ايضاً والله اعلم اهـ والكتاب كله في هذا البحث الجليل

الفتوى الثانية عشرة

(للعامة الاوحد الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر الآن)

كتب هذا الاستاذ الجليل في هذه المسألة لما آتس ربوع الشام في هذا العام بعد ان تذاكرنا في شأنها ما مثاله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه . وبعد فمن اتم نعم الله عليّ .
واكمل مواهبه لدي . ما جرى به التلم في الازل من السفر الى البلاد الشرقية عام ١٣٢٩
ولما من الله عليّ في اثنائها بمنة الاجتماع بحضرة العلامة الفخري . الاستاذ الزهير . الشيخ
محمد جمال الدين القاسمي damasقي . وجدته رجلاً رشيداً . مبسراً لاتخاذ العلم تجارتة .
وحسن الآداب حليته . ونقوى الله تعالى وقايته . والتواضع خلق الله شيمته وزينته .
ولذلك ننزل فضلاً منه وجوداً من اعلى مراقي المباحث العلمية الى ادناها بحيث يمكنني
ان استفيد منه ذلك . شأن امثاله الذين يتفقون مالم ومالم في سبيل التعليم . وكن
من جملة ما وقع فيه البحث مسألة اثبات رؤية الهلال بخبر الخبير بواسطة السلك البرقي .
فاستطقتني حفظه الله مريداً ابداء رأيي في المسألة قاصداً رفع الحجاب عن وجه الحق
والحقيقة مع استغناء . عن رأي بقوة ادراكه . وعلو مداركه وتقننها نقلاً وعقلاً .
نصاً وقياساً واستنباطاً . وحيث اني لیس عندي من النقول ما يحمله مثله توقفت في
موقف الاقدام والاحجام وقفه حائر في كيفية الجواب . الى ان ظهر لي ان أقول
هذه الكلمات حسبما فتح به الحق جل وعلا

ان العملة في ادارة الاسلاك البرقية ان كانوا مسلمين في بلاد المسلمين او غيرها فلا
معنى للتوقف في العمل بمقتضى الخبر حينئذ لحمله على الصدق بالنظر للخبر لالذات الخبر
وقد صرح من الفقهاء المالكية الشيخ محمد عليش في فتاويه عند نزول هذه الحادثة
بتأيد الافتاء والقضاء . بوجوب الصوم على كل من بلغه ثبوت رؤية الهلال بطريق
التلغراف وافق ايضاً بوجوب القضاء والكفارة على من استمر مفطراً في اول شهر رمضان
بعد ان بلغه الخبر بثبوت الصوم بواسطة السلك البرقي . وقد علل رحمه الله ذلك كله
بعلل معقولة فانظرها ان شئت في آخر كلامه على مسائل الصيام ثقف على الصواب .
وان كان العامل في السلك البرقي غير مسلم فهذا محل فكر ونظر وللعقل فيه مجال
واسع ، وعلى العاقل بذل الوسع في طلب الحق وقوة قائله ولا يمكن الوصول اليه الا
بالبحث في عوارض الخبر اي احكامه بعد تصور حقيقته

فيقال على سبيل الاختصار : الخبر باعتبار مفاده على قسمين متواتر وآحاد (فالاول)
اي الخبر المتواتر هو ما افاد بنفسه اليقين اعني العلم الضروري حتى للصبيان (والثاني)
اي خبر الآحاد هو ما افاد بنفسه الظن هذا ان لم يخفف بالتواتر والا كان مفيداً لليقين

ايضاً كما هو مبسوط عند علماء الاصول ولا شك ان الخبر بالاسلاك البرقية من قبيل الثاني اعني خبر الآحاد لا يفيد بنفسه الا الظن كما تقدم لكن من نظر الى اعتماد الدول عليها في مهابت الامور حلاً وعقداً وتقضاً وبراوماً ونفيّاً واثباتاً ومثل ذلك نوازل القضاة ومعاملات الاشخاص فيما بينهم استبدل الظن باليقين وما ذاك الا لما ثبت بالضرورة لادارة الاسلاك البرقية من القوانين الاساسية والحفاظة عليها وشدة المراقبة على العمال بزجرهم عن التراخي وتهديدهم بانواع العقوبة عند حدوث ما يؤذن باختلال النظام ومن جهة أخرى بعد عقلاً ان يخون العامل بها في عمله بزيادة حرف او كلمة او نقصانها مقصد ايقاع المسلمين في غلط ويسهو عن كون ذلك جنابة ينجيها على نفسه ولا غاية له فيها الا قطع اسباب معيشته وتزعج الثقة من نفسه وسلب مروءته فاذا تحقق هذا ونقرر في ذهن السامع وتفكر فيه منصفاً تعين عليه القول بان الخبر بالسلك البرقي يفيد اليقين وان كان من قبيل الآحاد لما احتف به من القرائن الدالة على صدق الخبر الوارد بواسطته . (بقي) هنا يبحث آخر وفيه اعتراض وجواب (فالاعتراض) ان يقال ان مسألة الصوم من مسائل العبادات وهي لا تثبت احكامها الا برواية عدل او شهادته وغير المسلم مسلوب العدالة فلا وثوق بخبر يأتي بواسطة العامل بالسلك البرقي حيث لا يكون مسلماً (والجواب) (١) ان هذا الاعتراض في محله وهو مسلم لكن لا مطلقاً لانه مقيد بقواعد أصولية وهي ان الضرورة تبيح المحظور ان الامر اذا ضاق اتسع ، وان التكليف شرطه الامكان ، وان مراعاة المصلحة مقيدة كانت او مرسلة مطلوبة الى غير ذلك

ويذهب لما ذكرناه ان الفقهاء رحمهم الله تعالى قد بنوا احكاماً شرعية في العبادات وغيرها على اخبار غير العدول وشهاداتهم (منها) في باب الصيام ان الانسان اذا خاف على نفسه هلاكاً او حصول شديد الازى وقد استند في خوفه الى تجربة من نفسه او الى خبر طبيب عارف بالطب ولو غير عدل فانه يجب عليه الفطر نه عليه العلامة الشيخ خليل بقوله « وجوب (الفطر) ان خاف هلاكاً وشديداً اذى » (ومنها) في باب الطهارة ان الانسان اذا خاف حصول المرض او زيادته او تأخير برئه بسبب استعماله للماء فانه يجب عليه الانتقال الى بدله وهو التيمم ولو استند في خوفه الى خبر طبيب عارف غير عدل بل قال العلامة الدسوقي في حاشيته على الدردير في باب التيمم : ولو كان

(١) تقدم في الفتوى قبلها جواب آخر وفي كتابنا مواضع في الجواب عنه

اه جمال الدين

الطيب كافرًا عند عدم وجود المسلم العارف بالطب :
(ومنها) في غير العبادات في باب الاخبار انه اذا تعذر وجرد المسلم العدل يجوز بناء الحكم الشرعي على خبر غير العدل وذلك مثل القائف وقائس الجرم والبيطار والترجمان والحائز في الاملاك فان القاضي يبنى حكمه على خبر من ذكر ولو كانوا غير عدول حيث تعذر وجود العدالة نبه على ذلك العلامة التسولي في شرحه على العاصمية في الفقه المالكي عند قول ابن عاصم :

وواحد يجزيء في باب الخبر واثنان اولى عند كل ذي نظر وكذا شرح العلامة سيدي خليل عند قوله : وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين : (ومنها) في باب الشهادة انه يجوز اقامة غير العدل للشهادة في جهة لا عدول فيها قال العلامة التسولي في باب الشهود ما نصه : نقل في الذخيرة عن النوادر انا اذا لم نجد في جهة الا غير العدول اقمنا اصلحهم وأقلهم فجوراً للشهادة ويلزم ذلك في القضاء وغيره املاً لتضييع المصالح وما اظن احداً يخالف في هذا لان التكليف شرطه الامكان اه يشير رحمه الله تعالى بهذا الى قاعدة كبرى وهي ان التكليف شرطه الامكان . الا ترى ان الصلاة مع شدة المحافظة عليها قد تسقط اركانها وشروطها المشروعة لفريق الحال وذلك كأداء الصلاة بالشوب المتنجس في حق فاقده وغيره وكأدائها زمان الالتحام في الحروب وغير ذلك وهذا كثير في الاحكام الشرعية حيث تدعو الضرورة اليه ولذلك قال الامام الشافعي رحمه الله : الى : ما ضاق شيء الا اتسع : يشير بهذه القاعدة الى تلك المواطن ونحوها اه هذا ما فتح به الفتاح العليم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم قال ذلك محرره الفقير الى رحمة ربه وغفرانه محمد سعيد بن احمد بن زكري مفتي المالكية بالجزائر وقت حلوله بالشام فله الحمد وعلى نبيه افضل الصلاة وازكى السلام

هذا وبقي لدينا من فتاوي الاعلام في مسألة التلغراف واقوال الاناضل ما يطول ايراده وعن واقفنا فبما ذهبنا اليه علامة العراق السيد محمود شكري افندي الأوسي الحسيني الشهير فقد جاء في كتاب تفضل به (١) ما مثاله :

واما ما القتموه في الاعتبار فبحر التلغراف فقد اصبت المحز فانهم قد اعتمدوا على خبره فيها هو اهم من ذلك . ولا يستغرب ما كان من المخالفين فان من اظهر سنة نبوية كان

عليها السلف والائمة عدوا ذلك منه من اعظم الكبائر ولذلك قال من قاله
ورب جوهر علم لو ابوح به لقليل لي انت ممن يعبد الوثنا
وما كتبتموه في هذا الباب عين معتقدي وهو الصواب المستوجب للشواب . ان
شاء الله والفقيه لم يزل يبحث على الاخذ بمثل ذلك اه
ومن وافق ايضا في هذه المسألة العلامة الجليل السيد محمد بن عقيل الحضرمي
الحسيني من كبار اعلام النافعية الاثرين فقد قال ايده الله من كتاب له (١) ما مثاله :
ومن غريب الاتفاق ان مسألة التلغراف عرضت في احدى جلسات الاتحاد
الاسلامي هنا (سنغافورا) وقد حضرت ثمة وكان رأيي وجوب الاخذ بخبر التلغراف
الرسمي عند اتحاد المطالع (ثم قال) واعتماد اهل مصر عليه سيثبغ من لا يعرف الحق
الا بالرجال علي قوله . وتصنيفكم سيجهز علي البقية الباقية عند الجامدين ان شاء الله
ثم عززه بقوله في رسالة ثانية (٢) : امرني انجازكم تصنيفكم في خبر التلغراف وحكمه
لانها مسألة كثيرة التكرار ومع اعتماد الناس عليها في المعاملات واعلان الوفيات
وقطع العلائق والحروب والتولية والعزل وعدم الفرق بينها وبين المكاتبات انني اعتمدها
السلف وغيرهم ولم يبق لجل من يقول بعدم الوثوق بها الا التصام والجود وعدم فهمه
الفرق بين ما يعتمد لالم بمصدره وما لا يعتمد للجهالة وسيسد بمصنفكم هذا ثمة لا الهى عن
سدها جزاكم الله افضل الجزاء اه

وكل ما اورده من الفتاوى ورسائل الموافقين فقصدنا منه التنويه بانصار الحق المبين والا
فالحق غني بنفسه عن اشياء لا تعوزه جيوش واتباع ولسان العيان انطق من لسان
البيان وشاهد الاحوال اعدل من شاهد الاقوال ودليل البصر اوضح من دليل
الخبر وشبكة الحال اوهى من ان يتشبث بها رجل محق وكيد الباطل اضعف من
ان ينفذ في حق والليب اعرف بالحق من ان يعقه واهيب لحجاب الانصاف من
ان يشقه وحق من يتاخر اذا توجهت عليه الحجة ان لا يكابر واذا انحلت له الشبهة
ان يتقاد ويسير والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى
الله علي سيدنا محمد خاتم النبيين وعلي آله وصحبه اجمعين
تم بقلم مذيبله جمال الدين القاسبي في ثوال سنة ١٣٢٩ بمثله في دمشق الشام

(١) ارسله من مدينة سنغافورا اليها في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٢٨

(٢) سنة ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩

فهرست الكتاب

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب والداعي الى تأليفه من سؤال بعض القضاة للمؤلف عما اذا ورد عليه تلغراف في ثبوت الصوم او الفطر وجواب المؤلف بما عثر عليه من الفتاوي وان علماء القرن الماضي وهذا العصر عنوا بهذه المسألة وانتوا بها . ثم اهتمامه بتصنيف مداركها اصولاً وفروعاً
- ٣ تمهيدات . الاول في ان من محاسن الاسلام انطباقه على نواميس العمران وان من سماحته اتساع اصوله لفروع المجتهد فيها ، وان تطبيق ما يتجدد على ما عرف منه امر جرى عليه السلف والخلف . وانه لا يخلو عصر من قائم لله بحجة . وان المدار على فهم الاحكام بادلتها
- ٦ الثاني في اقوال الائمة في حقيقة الفقه والفقهاء
- ٨ الثالث فيما مضى عليه عمل الصحابة والتابعين والائمة بعدم من الاستنباط والمقايسة فيما حدث ولم ينص عليه
- ١٠ الرابع في بيان ضرورة الاجتهاد في الوقائع المتولدة وان طريق العلم بها هو الاجتهاد لا التقليد
- ١١ الباب الاول في مدارك اصولية لمسألة التلغراف وتمتعه فصول
- الفصل الاول في ان مدار الفقه في التلغراف مما له من الاشياء والنظائر في الاصول والفروع
- ١٢ الفصل الثاني في ان الاصل في احكام الاخبار كلها آية النبأ وتقرير ما يستفاد منها منطوقاً ومفهوماً وهو المدرك الاول لمسألة التلغراف
- الفصل الثالث فيما مضت به السنة من التراسل وتشريع العمل به
- ١٤ الفصل الرابع في بيان ان التلغراف خير من الاخبار يتناولها حدها واقسامها واحكامها
- ١٥ الفصل الخامس في ان التلغرافات المتواترة في امر لها حكم الخبر المتواتر او البيئنة المتواترة
- ١٦ الفصل السادس في ان كثرة التلغرافات المتفقة في معنى لها حكم التواتر المعنوي

- ١٧ الفصل السابع في ان التلغرافات المستفيضة لها حكم الخبر المستفيض
- ١٧ الفصل الثامن في ان حكم تلغراف الواحد كخبر الآحاد
- ١٨ نفيه تبين بما ذكرناه ان التلغراف ينقسم الى متواتر ومستفيض وآحاد وكل منها مما شرع العمل به والتعويل عليه وفيه مقالة لاحد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة في فلسفة العمل بالخبر وفي الحاشية فائدة مشاورة علماء الاجتماع واخذ رأيهم في هذه المسألة
- ١٩ الفصل التاسع في الاستدلال على قبول ترجمة الواحد الثقة للتلغراف وحكم ترجمة غير المسلم
- ٢١ الفصل العاشر في استفادة القطع بالتلغراف الرسمي مما قالوه في افادة خبر الواحد العلم بالفرائض
- تحقيق بديع في المراد بالعلم في قولهم : الخبر يفيد العلم :
- ٢٣ الفصل الحادي عشر في الاحتجاج بالاجماع على قبول التلغراف في ارتقاء الخليفة ابداه الله على كرمي الخلافة وفي اواخر الحكم بلا تكثير
- ٢٤ ومن ذلك اجماع الفقهاء على اقامة الصلاة على المتوفي غائباً
- ٢٥ الفصل الثاني عشر في الاستدلال على العمل بالتلغراف بالاقتراء
- ٢٦ الفصل الثالث عشر في الاستدلال بالعرف والتعامل على العمل بالتلغراف
- الفصل الرابع عشر في الاستدلال بالمصلحة على العمل بالتلغراف وهذا الفصل بقلم احد فقهاء الاجتماع وعلماء السياسة وفيه ان كارثة مصر في الاحتمال كان من شؤم تأخر تلغراف بقطع سلكه عمداً او اتفاقاً على ما رواه الثقات
- ٢٩ الفصل الخامس عشر في سرد ادلة اخرى يحتاج بها للعمل بالتلغراف مما تقرر في الاصول كالأخذ بالاحتياط وقول الأكثر ونفي العالم وشهادة التلب
- ٢٩ الباب الثاني في مدارك ومآخذ فروع مسألة التلغراف وتمتعه فصول
- الفصل الاول في مأخذ للتلغراف مما قاله الفقهاء في العمل بخبر الثقة في دخول وقت الصلاة وبالساعات ونحوها
- ٣٠ الفصل الثاني في مدارك الاستيقان بالتلغراف الرسمي مما قررروه في المحربات
- ٣١ الفصل الثالث في مأخذ للتلغراف مما قاله الفقهاء في وقوع طلاق المرأة بخبر واحد ولو غير عدل وبكتابته وفي صحة ولاية القضاء والبيع ونحوه بالكتابة

- ٣٣ الفصل الرابع في اعتبار التلغراف الرسمي بكتاب القاضي الى القاضي وفيه تحقيق انه لا يشترط الاشهاد في كتاب القاضي الى القاضي
- ٣٥ الفصل الخامس في مأخذ للتلغراف الموثوق به مما قاله مشاهير الشافعية في ان مرجع قبول الرسائل اوردها الى ظهور الثقة او انخراطها فيه نقول مدهشة
- ٣٧ الفصل السادس في مأخذ للتلغراف الرسمي مما قاله الفقهاء في البراءات المملطانية والدفاتر الخافائية
- ٣٩ الفصل السابع في بيان ان الشارع الاعظم لا يرد حقاً ظهر بدليله ابدأ وان البينة الشرعية هي كل ما ابان الحق وهو من ابدع الفصول وانفسها
- ٤٤ الباب الثالث في الاستدلال على العمل بنجر التلغراف في الصوم والفطر وتحتة فصول
- ٤٤ الفصل الاول في اصل هذا الباب من الاخبار النبوية
- ٤٤ الفصل الثاني في مأخذ لصحة العمل بالتلغراف في الصوم والفطر مما قاله فقهاء الحنفية
- ٤٥ الفصل الثالث في مأخذ مما قرره فقهاء الشافعية
- ٤٦ الفصل الرابع في مأخذ من فقه الحنابلة
- ٤٧ الفصل الخامس في مأخذ من فقه المالكية
- ٤٧ الفصل السادس في مأخذ من مذهب الظاهرية وفي الحاشية ترجمة الامام داود الظاهري رضي الله عنه
- ٤٨ الفصل السابع في تحقيق مفيد في امثال هذه المآخذ وفيه ان قصد المؤلف اقتناع من سلموا بذلك والا فمذهب الانسان على التحقيق ما قاله ونص عليه
- ٤٩ الفصل الثامن في ان العمل بالتلغراف في الصوم والفطر هو في البلاد المتحدة مطالعها
- ٥٠ الفصل التاسع في ان على الحكام ارسال التلغراف الى البلاد المتفقة مطالعها باهلال رمضان او شوال وفيه اجماع اهل الهيئة على اختلاف المطالع وكلام محقق في الفقهاء في ذلك
- ٥٢ الفصل العاشر في ان التلغراف المرسل من قاض لقاض في ثبوت رمضان او انسلاخه من باب الحسبة لا من باب كتاب القاضي الى القاضي

صفحة

- ٥٤ الفصل الحادي عشر في ان الكلام في تاتراف الحاكم او الثقة
٥٥ الفصل الثاني في ذكر مواد من نظام التلغراف وما اشترطه رجال الحل
والعقد للوثوق به
٥٦ الفصل الثالث عشر في ان الوثوق بالتلغراف معروف حتى للعامة من التجار وان
التعامل به ليس من اكل اموال الناس بالباطل
٥٨ الفصل الرابع عشر في اجوبة شبه على العمل بالتلغراف وهي ١٧ شبهة
٧١ الفصل الخامس عشر فيمن قضى بالعمل بالتلغراف من قضاء الاسلام
٧١ ثمرة هذا القضاء الشرعي والفتوى بموجبه
٧٤ الخاتمة في طرف تاريخية واطائف ادبية (الاولى) في معنى التلغراف وتاريخ
حدوثه وبقية الآلات المخترعة لتقريب النقل عن بعد
٧٦ (الثانية) فيما كانت تستعمله الملوك الاقدمون من وسائل سرعة الاخبار من
ذلك (المشاغل اليلية)
٧٦ (الثالثة) في مناوور الجبال
٧٨ (الرابعة) في حمام الرسائل
٧٩ (الخامسة) فيما نظم في التلغراف



فهرست فتاوي الاشراف في العمل بالتلغراف

- ٨٢ الفتوى الاولى للشيخ عlish مفتي المالكية بمصر
٨٢ الفتوى الثانية له ايضاً
٨٣ الفتوى الثالثة للشيخ كامل الطوايلسي مفتي طرابلس الغرب
٨٣ الفتوى الرابعة للشيخ محمد العباسي مفتي مصر
٨٥ الفتوى الخامسة للشيخ سليم البشري شيخ الجامع الازهر بمصر
٨٨ الفتوى السادسة للاستاذ الشيخ عبد الرزاق البيطار عالم الشام
٨٩ الفتوى السابعة للشيخ محمد الشطي عالم الخطابة السلفيين في الشام
٩٠ الفتوى الثامنة للشيخ عبدالباقي الافغاني من كبار فقهاء الحنفية

- ٩١ الفتوى الثالثة للعلامة السيد محمد رشيد رضا الحسيني صاحب المنار الشهير
٩٢ الفتوى العاشرة للاستاذ الممهر الشيخ خليل اللدي الحنفي فقيه فلسطين
٩٣ الفتوى الحادية عشرة للعلامة الشيخ محمد بنحيت الازهري الحنفي قاضي
الاسكندرية
٩٥ الفتوى الثانية عشرة للعلامة الشيخ محمد سعيد مفتي الجزائر
٩٦ من كتاب للسيد محمود شكرى افندي الآلومي علامة العراق في العمل بالتلغراف
٩٩ من كتاب للسيد محمد بن عقيل الحسيني من اعلام الشافعية في العمل بالتلغراف



تصحيح غلط			
صفحة	سطر	غلط	صواب
٤٧	٧	في كتاب الشيخ	في كتاب شرح الشيخ
٥٤	١	ربما	بما

